

مختارات من السياسة العالمية

١٤

هذه هي كلود  
اندرزييه برينان  
ايف لاکوست

# الاسرار الفرنسية

في المغرب العربي

ترجمة  
محمد عيسى تاني

منشورات مكتبة المعارف في بيروت





مختارات من السياسة العالمية

٤

هنري كلود - اندريه برينان - ايف لاکوست

# الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي

مع دراسة خاصة :  
معطيات القضية الجزائرية

ترجمة

محمد عيتاني

مشرقات مكتبة المعارف في بيروت

## مختارات من السياسة العالمية

مسلسلة مختارة لأشهر الكتاب تعالج أهم مشاكل العالم بصورة عامة والبلاد العربية بصورة خاصة ، تعنى بنشرها مكتبة المعارف في بيروت .

### صدر منها

- ١ - المسألة اليهودية      كارل ماركس      ٧٥
- ٢ - الجزائر حثف الاستعمار      ليون فيكس      ١٠٠
- ٣ - الصين في موكب النور      كاشان . دنيس . روا      ١٠٠
- ٤ - الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي كلود . برينان . لاكوست

**مكتبة المعارف**

شارع القرض - بناية القندور

طبعة أولى

م.ب: ١٧٦١ د هاتف: ٢٨٨٠١

بيروت

## مقدمة

ان خسارة الاستثمارات والمشروعات التي كان الاستعمار الفرنسي يملكها او يشرف عليها في اوروبة الشرقية والصين، وتضييق دائرة الاستعمار اثر الحرب العالمية الثانية ، قد زاد زيادة كبرى من أهمية المستعمرات ، بالنسبة الى الاستعمار الفرنسي ، من حيث هي مصدر للمواد الخام ، واليد العاملة الرخيصة ، ومن حيث هي منفذ لتصريف بضائعه ، وتوظيف رساميله ؛ وقد اصبح تضييق ميدان الاستعمار يقتضي ، من اجل تحقيق ارباح تساوي في ضخامتها الارباح التي كان الاستعمار يجنيها في الماضي ، استثماراً متزايداً للسكان والبلاد التي ما تزال خاضعة لنيره . ات اخراج الوزراء التقدميين من الحكومة الفرنسية ، واستيلاء البورجوازية الاستعمارية استيلاء تاماً على جهاز الدولة ، عام ١٩٤٧ ، سمحاً للاستعمار بتحقيق الشروط السياسية لذلك الاستثمار . اما الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦ الذي اعلن :

أن فرنسا تريد ان تقود الشعوب الموضوعة تحت رعايتها ، نحو الحرية في ان تحكم نفسها بنفسها ، وان تدير شؤونها الخاصة ادارة ديمقراطية

فقد داسه الحكام الفرنسيون بأقدامهم صراحة ، واستطاع  
الاضطهاد الاستعماري ان يمارس اعماله الارهابية بأفزع ما يكون  
من الوحشية والبربرية ، في افريقيا، على حين ان الاستعمار الفرنسي  
في الهند الصينية خاض حرباً فعلية ، محاولاً ان يخضع مجدداً لنيره  
بلاداً كانت تشكل قبل الحرب اهم مصدر من مصادر أرباحه  
الاستعمارية (١).

---

(١) حسب البيان الذي اصدره بنك الهند الصينية عام ١٩٤٠-١٩٤٣  
كانت الرساميل الموظفة في الهند الصينية تبلغ ٢٥٠ مليار فرنك عام ١٩٣٩  
منها ٤١٦٢ مليون من الاموال العامة و ٣٨٤٠٨ اموال خاصة .



## طرائق سياسة النهب ووسائلها



لقد تحقق النهب والاستثمار المتزايد للشعوب المستعمرة ، بالاستيلاء التام على الأرض ، وعلى باطن التربة ، وبنهب الميزانيات المحلية ، وذلك بالتبادل غير المتكافئ في السلع ، وشراء قوة عمل السكان الوطنيين ، بأسعار بخسة .

### توظيف الرساميل :

في توظيف الرساميل الذي حققه الاستعمار الفرنسي ، نالت المستعمرات الحصة الرئيسية : وهذه الحصة تبلغ ٦٠ ٪ من مجموع الرساميل . ويتعلق الأمر هنا بتغير جذري بالنسبة الى المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، نظراً الى ان ١٠ ٪ فقط من الرساميل المصدرة كانت تتجه نحو المستعمرات ، على حين ان ٩٠ ٪ كانت يتجه نحو البلدان الاخرى .

وكانت توظيفات الرساميل المحققة منذ ١٩٤٧ ، كما كانت في الماضي ، تهدف الى تأمين ربح الاحتكارات ، ودعم سياسة الاستعمار الفرنسي ، ولم تكن تهدف الى تصنيع يتمشى مع مصالح الشعوب الاحتكارات .

اولا : نلاحظ ، بادىء بدء ، الضعف النسبي للتوظيفات الخاصة التي لا تبلغ ، خلال السنوات الثاني ( ١٩٤٧ - ١٩٥٤ ) سوى ٥٣٦ مليار فرنك من اصل ١٧٦٧ ملياراً ، وهذا يعني ٢٨ ٪ من مجموع التوظيفات المحققة في المستعمرات مقابل ٧٢ ٪ من توظيفات الاموال العامة . فان تكن حصة الميزانية الفرنسية هي حصة رئيسية ( ٧٧٥ مليار فرنك متداولة ) ، فان حصة الميزانيات المحلية في مختلف المستعمرات قد كانت مهمة جداً : ٥١٣,٧ مليار فرنك (١) . هكذا وسّعت الاحتكارات الرأسمالية نهب الاموال العامة في البلدان المستعمرة . ولقد نتج عن ذلك زيادة عامة في الضرائب أصابت السكان المحليين .

ولقد بالغت الصحافة الاستعمارية في اظهار نفقات «الوطن الأم» وذلك لحمل الناس على الاعتقاد بان البورجوازية الفرنسية كانت تهتم أكبر الاهتمام بتحقيق مصالح شعوب « الاتحاد الفرنسي . » ولكن الى أين ذهبت التوظيفات التابعة للرسميل العامة ؟ . في اول الامر وفي برنامج العشر سنوات الذي وضعتة الدولة الفرنسية خلال الستة الاشهر الاولى من عام ١٩٤٧ ، تطبيقاً لقانون ٣٠ نيسان ١٩٤٦ ، كان على هذه التوظيفات أن « تؤمن في الدرجة الاولى ، حاجات السكان المحليين ، وتعميم الشروط الملائمة أفضل ملائمة لتقدمهم الاجتماعي » . إن الرأسمال المالي ، وقد اصبح السيد المطلق في الحكم ، نحى هذا البرنامج المستوحى من الافكار التقدمية ، لكي يحل محله « برنامجاً لأربع

(١) رقم وارد في تقارير لجنة التوظيفات ( التقرير السابع )



سنوات « يضحى بمصالح السكان الوطنيين، خدمة لمصالح الرأسمالية الفرنسية . والمشروع الثاني « لتجهيز بلدان ما وراء البحار » ، الذي عقبه ، عام ١٩٥٤ ، قد زاد ايضاً من خطورة هذا الاتجاه ، بما أن « حصّة » التجهيز الاجتماعي « في التوظيفات المعينة في البرنامج ، قد تدنّت بمقدار ٨ ٪ ، بالنسبة الى البرنامج السابق . ولقد أوقف تشييد المدارس والمستشفيات ، على حين أن حصّة المشروعات العسكرية ( الطرق ، والمطارات ، والمرافئ ) والتنقيبات المنجمية زادت زيادة كبرى : فان ٤٨ ٪ من النفقات المعينة في البرنامج الثاني خصصت لتنمية الانتاج المنجمي . وكذلك فان زيادة انتاج الطاقة الكهربائية وبرنامج شق الطرق لم توضع ابتغاء تحسين شروط حياة السكان ، وإنما فقط خدمة لمصالح التروستات : مثل جماعة « بيشنيف - اوجين » التي شيدت مصنعاً للألومنيوم في الكامرون ، وانشأت شركات لاستثمار مناجم البوكسيت والحديد ، وقد ورد في مشروع « الانشاءات العصرية » الثاني :

اذا كانت ثمة اعتبارات ذات طابع اجتماعي تؤيد ، الى حد ما ، الجهود المبذولة لكهربة المراكز الثانوية والريفية ، فيجب ان يكون مفهوماً ان التجهيزات المنتظرة انما يجب ان تقتصر فقط على المشروعات ذات الدخل المضمون .

أما برنامج النقلات :

فعلية ان يقتصر ، في الدرجة الاولى ، على انشاء وسائل



النقل وطرق المواصلات المرتبطة مباشرة بأهداف  
الانتاج المعينة في المشروع، والتي تؤلف، على كل حال،  
أحد العوامل الجوهرية لنجاحه .

ثانياً : أما التوظيفات التي حققها الرأسماليون الفرنسيون فقد  
كانت تهدف بصورة خاصة الى نهب الثروات الزراعية والمنجمية  
للبلدان المستعمرة ، مع العلم بان الثروات المنجمية تحتل ، على كل  
حال ، مكاناً اهم بكثير من ذلك الذي كانت تحتله في الماضي .  
وفيا يختص بالزراعة، فقد ولّى الاستعمار الفرنسي اهتمامه فقط  
لتنمية الانتاج الذي يضمن الموارد الشخصية من المواد الخام  
لصناعته ، مثل القطن ، والباهرة ، والخشب ، او من المنتجات  
الاستوائية التي لا تنتجها فرنسا ، مثل الكاكاو والقهوة . وهكذا  
ارتفعت تصديرات الخشب من افريقيا الاستوائية من ١٥٣٠  
مليون فرنك عام ١٩٤٩ الى ٤٢٤٠ مليوناً عام ١٩٥٤ . وبالنسبة  
الى ما قبل الحرب ، فان انتاج القهوة والقطن في « الاتحاد  
الفرنسي » قد تضاعف اكثر من مرتين ، بل واكثر من  
ثلاث مرات (١) .

فاذا كنّا نلاحظ بعض التصنيع في افريقيا الشمالية منذ عام  
١٩٤٦ ، فانه يطابق في الاغلب ميل التروستات الفرنسية إلى  
إنشاء فروع لها تُعْتَبَر بمثابة مواقع تراجع ، في حالة وقوع

---

١ القطن لانتاج : ١٩٣٤-١٩٣٨ المعدل الوسطي ٦٨.٠٠٠ بالة ؛  
١٩٥٣-١٩٥٤ : ١٩٠.٠٠٠ بالة ؛ - القهوة ، تصدير : ١٩٣٨ .  
٦٢٩١٦ طنّاً ؛ عام ١٩٥٤ : ١٤٦.٠٠٠ طن .



حرب عالمية . وهذا واضح ملموس في الجزائر ومراكش .  
وينبغي أن لا نجدنا كثيراً عدد الشركات الجديدة التي تم  
إنشاؤها في إفريقيا الشمالية منذ العام ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ . (١)  
ذلك لأنه يجب أن نتساءل : ما حقيقة هذه الشركات ؟ تقول دراسة  
نشرتها مجلة «Esprit» إن غالبيتها هي شركات للتجارة الاستعمارية ،  
وقد أنشأت شبكات من الممثلين المحليين ، فهي - إذن - شركات  
للمضاربة المالية أكثر منها شركات للإنتاج . إنها شركات إفريقية -  
شمالية تتموّن بضائعها فقط من فرنسا ؛ وأخيراً فهي شركات  
فرعية لشركات فرنسية كبرى ( الهواء السائل ، وأليس فورج ،  
كامارج ، وبونتاموسون ، سان غوبان ، سولفاي ، أسترال ،

(١) الجزائر - عدد الشركات المنشأة في العام :

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٣٩
٦٦٩	٩١٣	١٠٣٢	١١٨١	١٣٧٦	١٣١٥	١١٥٣	٢٣٦
							١٩٥٤
							٣٧٧
							٧٢٤

مراكش - منشآت ورأس مال (بملايين الفرنكات) :

١٢٩٦	١٤٢٩	١١٣٩	١٣٣٤	١٦١٧	١٢٧٩	٩٩٢	١٠٤
٨٧٢٠	٦٨٧٣	٦٥٨٧	٦٠٠٨	٦٢١٤	٤٢٣٩	٤٠٧٦	٤٦
							٨٤٥
							٩٨١
							٤١٢٩
							٤٨٨٢

تونس - د

منشآت ورأس مال ، (بملايين الفرنكات ،

١٧٠	٢٤٦	٢٢٩	٣١١	٣٠٠	٢٩٠	٣٩٥	٣٩٧	٤٠٦
٥٣٥	١٦٥١	١٠٢٦	١٢٧٣	٦٠١	٩٧٢	٥١٤	١٠٠٠	١٩٩

المصدر : «حواليات ونشرات إحصائية عن الجزائر وتونس ومراكش»



سوليتو الخ ) .

وثمة أسباب عديدة دعت إلى نشوء هذه الشركات الكبرى في بلاد افريقيا الشمالية : أولاً ، إنها تهَيَّؤ لنفسها هناك قواعد ملائمة للتراجع ، في حالة انسحاب مفاجيء من أوروبا : ثمَّ إنَّ وجود فروع أو « ظلال لذاتها » في افريقيا الشمالية يتيح لها عمليات مثمرة ، بالإضافة الى حماية الرساميل ؛ فهي تتمكن بذلك من أن تباع بأسعار منخفضة في فروعها ، بحيث تفيد أكبر فائدة ممكنة من الأرباح (في مراکش مثلاً) وذلك نتيجة لنظام ضريبي ملائم .  
ويقدّر السيد لاباس<sup>(١)</sup> أن هذه التوظيفات لا يكون لها في أكثر الأحيان ما يبررها سوى هجرة رساميل خاتفة الى خارج الوطن الأم ، بحثاً عن ضمانات أفضل .

ويشير لاباس الى هذه المفارقة الملحوظة ، وهي وجود مشروعات تصنع بضائع لكي تبيعها مجدداً في فرنسا .  
ومن ناحية أخرى . فمما له مغزاه أنَّ عدد المنشآت قد كفَّ عن الازدياد ، وأخذ في الانخفاض مع بداية الانفراج الدولي . ولكن يجب أن نعزو الانخفاض المحسوس لعدد الشركات المنشأة في الجزائر ومراكش وتونس عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤ ( انظر اللائحة السابقة ) ونقص مجموع التوظيفات في افريقيا الشمالية (٢) .

---

(١) I. J. Labasse « جغرافية التوظيفات في مراکش » ، المجلة الجغرافية في ليون . عدد ٤ - ١٩٥١ .

(٢) على حين أن الرساميل الموظفة والمؤلفة من أموال خاصة قد زادت بصورة منتظمة ، من عام الى عام ، بصورة مطلقة ونسبية ، حتى عام ١٩٥٢



بصورة خاصة الى تقاوم أزمة الاستعمار الفرنسي .

وفي ميدان المُنَجَزَّات ، إذا امتدنا الاتساع الخاص لصناعة المحفوظات « الكونسروة » ( السمك والخضار ) التي تراحم المشروعات الصغيرة في فرنسا ( أن عدد مصانع محفوظات السردين في مراكش قد ارتفع من ٤٠ ، عام ١٩٤٧ الى ١٩٧ ، عام ١٩٥٢ ، محققة في العام المذكور ٥٢ ٪ من التصديرات العالمية للسردين ) . إن انشاء بعض الصناعات الجديدة في مراكش ( مصانع الصب ، والمصانع الكيماوية ، ومعامل الملاط « السمنتو » ، ومعامل

قد انخفضت الرساميل الموظفة من الأموال الخاصة إثر ذلك من حيث الحجم ومن حيث النسبة المئوية . « إن تدني حاصل الموارد غير العامة ، حسب قول التقرير السابع للجنة التوظيفات ، ازداد عام ١٩٥٤ ، إثر خطورة الوضع السياسي وبطء النهوض الاقتصادي . »

توظيفات من الأموال الخاصة في افريقيا الشمالية :  
( قروض الأجهزة نصف الرسمية في الوطن الأم ، اعتمادات مصرفية محلية ، سوق مالية ، تمويل ذاتي )

٢٠ بالنسبة الى مجموع التوظيفات	ملايين الفرنكات المتداولة	
٣٧٠٧	٤٩	١٩٤٩
٣٧	٦٣	١٩٥٠
٥٤١٥	١١٢	١٩٥١
٥٩	١٤٣١٢	١٩٥٢
٤٦١٨	٩٣١٦	١٩٥٣
٤٤١٥	٨٢١٧	١٩٥٤



الأحذية والقطن ، ومصنع للسيلِيلوز ) ، وإذا استثنينا كذلك بعض النمو الذي حدث في صناعة النسيج المراكشية التي ولدت بسبب الحرب ، وتشيد المعاصر الضخمة للزيت ، والمطاحن في دكار ، فإن التوظيفات الرأسمالية ، من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٥ ، قد اقتصرت بصورة عامة على التجارة وخصوصاً على استخراج خامات المعادن وخصوصاً المعادن الخام الاستراتيجية ، التي كان تصريفها بأسعار مرتفعة مضموناً . إن المصلحة الخاصة للرأسمالية الفرنسية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لاستثمار الثروات المنجمية ، ورغبتها في أن تجعل من البلدان المستعمرة مجرد مستودعات للمواد الأولية ، وسياستها القائمة على النهب المنظم ، إنما تتضح بجلال في الازدياد المحسوس للانتاج المنجمي في افريقيا الشمالية وفي بلدان ما وراء البحار ( انظر اللائحة التالية . )

ويظل الاتجاه هو نفسه بالنسبة الى المستقبل : فإن عدداً من موجهي الصحافة الاسبوعية الناطقة بلسان اوساط رجال الاعمال الاستعماريين ، وهي صحيفة « اسواق المستعمرات » Marchés Coloniaux يعبرون ، بصراحة عن اتجاه الرأسمالية الفرنسية ، الى وضع حد لتصنيع افريقيا ، والى ان يقتصر الامر في افضل الاحوال على تحويل أوّلي للمنتوجات المنجمية قبل تصديرها الى البلدان الصناعية ، وعلى بعض صناعات التحويل المحدودة في نطاق الاستهلاك المحلي :



١ - افريقيا الشمالية : ( انتاج بآلاف الاطنان )  
مراكش ، الجزائر ، تونس

١٩٥٤	١٩٣٨	
٧٨٩	١٣٦	فحم
٧٦١٥	٤١٠٦	فوسفات
٤٢٠٧	٤١١٧	خامات الحديد
٣٠٣	٠٠١	خامات النحاس
١٧٠٠٩	٦٥٠٢	خامات الرصاص
١٢٢٠٣	٢٢٠٦	خامات الزنك
٨٠٨	٢٠٣	انتيوان
٣٥٩	٧٩٠٥	ماتنايز معدني
٤٣٠٤	٥٠٨	ماتنايز كياوي
٩٠	٣	الصلصال السمكتيكي (المستخدم لتنظيف الصوف)

٢ - بلدان ما وراء البحار ( انتاج بآلاف الاطنان )

١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٣٨	
٤٤٢	٣٣٨		(البوكسيت افريقيا الغربية الفرنسية)
٨٤	١٢١	٥٢	خامات الكروم (كاليدونيا الجديدة)
٢١٧٦٥٠	١٨٠٠٠٠	٦١٩٢٩	ماس (قراريط) افريقيا الغربية الفرنسية
١٥٢٥٢٨	١٣٨٠٠٠	١٥٩١٤	ماس (قراريط) افريقيا الاستوائية الفرنسية
٥٩٣	٤٠٦		خامات الحديد افريقيا الغربية الفرنسية
٥٢٤	٦٢٨	٢٧٤	خامات النيكل كاليدونيا الجديدة
٢٣٥	٢٧٥	١١٥	فوسفاتات اوقيانيا
	٣١		افريقيا الغربية الفرنسية فوسفات الكلس
٧٣	٥٢		افريقيا الغربية الفرنسية، فوسفات الالومين



يتضح من هذا أن المشروعات الضخمة للتصنيع، التي تثير حولها الصحافة البورجوازية ضجة كبرى ( مشروع لابون Labonne ومشروع المجموعات الصناعية الافريقية التي عقبلته ) ليست إذن - وخصوصاً حين لا يكون ثمة تقاوم في الوضع الدولي - سوى ضجة تُعزَف بانتظام لتمويه الواقع، يعني لاستمرار سياسة نهب المواد الأولية (١)

### تبادل البضائع بين فرنسا والمستعمرات

لقد عملت الرأسمالية الفرنسية على أن تُقوّي، ونجحت في أن تقوّي في مستعمراتها : أولاً : احتكارها التجاري بالنسبة إلى سائر البلدان الرأسمالية . ثانياً : استثمار جماهير السكان بزيادة أهمية الفروق في الاسعار بين المنتوجات المباعة والمنتوجات التي تشتريها فرنسا .

أولاً ( لقد تجلّى الاتجاه الاحتكاري في زيادة مشاركة الصناعة الفرنسية في استيرادات البلدان التابعة، بالنسبة الى ما قبل الحرب .

(١) مثلاً، في حين يثرثرون ثروة طويلة حول المستقبل الصناعي لـ «غويانا» ، تستمر السلطات الاستعمارية في شحن خامات الحديد من كالوم، والبوكسيت من جزيرة دي لوس ، وتشيد مرفأً منجماً ، يتسع لثلاثة ملايين من الاطنان ، وهي سعة ما كانت تدعو اليها الحاجة لو كانت السلطات الاستعمارية تنوي تحويل خامات الحديد في موطنها، كما انها تجهز شلالات قوتها الكهربائية ١٠٠٠٠٠ كيلوات ، وهي قوة هائلة تثير السخرية بالنسبة الى مشروع مؤسسات صناعية ضخمة ، والعمليات الدائرة حول كولومبيشار تبدو متائلة بصورة ملحوظة : فمن اجل البئر الغنية التي اكتشف في تندوف ، لا يتحدثون عن انشاء افران عالية ، وانما عن تشييد سكة حديدية لتصديره في حالة خام .



لقد بذلت الرأسمالية الفرنسية جهداً خاصاً في مراکش حيث ارتفعت النسبة المئوية للمنتوجات الفرنسية في الاستيرادات ، من ٣٥ ٪ عام ١٩٣٨ إلى ٥٩ ٪ عام ١٩٥٤ . ولقد حملت الرأسمالية الفرنسية ، بصورة خاصة ، وبقوة ، على المواقع التي استولت عليها الصناعة الأميركية في المستعمرات الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية ، وأفلحت الرأسمالية الفرنسية في أن تزد إلى الراء نسبة التصديرات الأميركية ، تقريباً إلى مستواها الذي بلغته قبل الحرب ، على حين كانت الرأسمالية الفرنسية تريد نصيبها من التصدير زيادة محسوسة .

نصيب الولايات المتحدة وفرنسة من القيمة الاجمالية لاستيرادات المستعمرات الفرنسية :

فرنسة	الولايات المتحدة	
٥٩	٤٤٩	١٩٣٨
١٩٤٤	٣٤٤٩	١٩٤٥
٤١٤٨	٢٥٤٦	١٩٤٦
٥٧	١٨٤٥	١٩٤٧
٦٣٤٧	١١٤٥	١٩٤٨
٦٩٤٢	٩٤٨	١٩٤٩
٧٠٤١	٧٤١	١٩٥٠
٧٠٤١	٥٤٧	١٩٥١
٧٠٤٢	٦٤٢	١٩٥٢
٦٩٤٣	٥٤٠	١٩٥٣
٦٨٤٢	٥٤٥	١٩٥٤

وهكذا اتخذت السيطرة الاستعمارية بالنسبة الرأسمالية الفرنسية أهمية متعاظمة بوصفها منفذاً لتصريف بضائعها . وفي حين كانت المنتجات المصدّرة ، حوالي عام ١٩١٣ ، نحو المستعمرات ، تضمن ١٤,٤ ٪ فقط ، من التصديرات الاجمالية لفرنسة ، فقد ارتفعت عام ١٩٣٨ إلى ٢٧,٥ ٪ ، وبلغت في هذه السنوات الاخيرة يا :

٣٦ ٪ عام ١٩٥١

٤٢,٢ ٪ عام ١٩٥٢

٣٧,٠ ٪ عام ١٩٥٣

٣٦,١ ٪ عام ١٩٥٤

ويتجلى نهب الثروات التي تنتجها المستعمرات كما تبينه لنا بوضوح نسبة ضخامة منتجات المستعمرات في الاستيرادات الفرنسية .  
حصة المستعمرات في الاستيرادات الفرنسية :

حصة المستعمرات من الاستيرادات الفرنسية						
١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٣٨	١٩١٣	٪
٢٧	٢٥,١	٢٢,٦	٢٠,٨	٢٧,١	٩,٨	

ولقد حسّنت الرأسمالية الفرنسية ، بالإضافة الى المعادن الخام ، مواردها الخاصة من القطن ، والكاكاو ، وخصوصاً من القهوة ، فارتفع نصيب المستعمرات من صادرات القهوة من ٣١ ٪ عام ١٩٣٨ إلى ٦٧ ٪ عام ١٩٥٤ .

ولا تقدم لنا هذه الأرقام سوى فكرة مختصرة عن الفوائد التي تجنيها الرأسمالية الفرنسية من سيطرتها الاستعمارية ، واتساع



حركة النهب نظراً لأنَّ صادرات المنتجات المحلية من المستعمرات نحو بلدان أخرى غير فرنسة، تقيد أيضاً الاحتكارات الفرنسية أكبر الفوائد .

إن هذا التقاطع للطابع الاستعماري لتجارة البلدان المستعمرة الذي يتجلى ، بصورة عامة ، في تبادل المواد الأولية لقاء منتجات مصنوعة ، يتجلى كذلك في نوع البضائع التي تصدرها فرنسة نحو مستعمراتها . وبرز مثال على ذلك إنما يقدمه لنا التزايد الهائل في صادرات الكحول ، التي تضاعفت أربعة أضعاف بالنسبة إلى الخمر والمشروبات ، وتضاعفت ثمانية أضعاف بالنسبة إلى العرق ، منذ الحرب العالمية الثانية (١) .

ثانياً ( وفي الوقت نفسه ، فقد أصبحت النسبة بين أسعار البضائع الصادرة عن فرنسة وأسعار البضائع المصدرة إليها أكثر إضراراً أيضاً بالنسبة إلى البلدان المستعمرة مما كانت عليه قبل الحرب .

(١) استيراد الكحول من بلاد ما وراء البحار . ( إفريقيا الغربية الفرنسية - الكاميرون - التوجو - إفريقيا الاستوائية الفرنسية - مدغشكر ) : بالأطنان .

عام	خمر ومشروبات	عرق ومشروبات
١٩٥١	٢٢٠٧٨	١٢٠٢
١٩٣٨	٨٥٥١٢	٩٦٧٥

ففي الجزائر ، كان الطن المستورد يساوي قبل الحرب ٢ و ٣ مرة ، أكثر من الطن المصدّر ، و ٦ و ٣ مرات أكثر منه في ١٩٥٣ .

وفي مراكش ، عام ١٩٣٨ ، كان الطن المستورد من فرنسا يساوي أربع مرات أكثر من الطن المصدّر؛ وفي حقبة ١٩٤٩ - ١٩٥٤ ، أصبح يساوي ست مرات أكثر .

وفي تونس ، كان الطن المستورد يساوي ٣ و ٤ مرات أكثر عام ١٩٣٨ و ٢ و ٦ مرات أكثر ، بصورة وسطية ، في الاعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٣ .

وهذا التطور في النسبة بين متوسط سعر الطن المستورد والطن المصدر يبيّن ، ضمن بعض الحدود ، اتساع الشقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ، وذلك ضد مصلحة السكان المُستعمرين ؛ وهو يعبر أيضاً ، وخصوصاً ، عن تزايد بروز الطابع الاستعماري للاقتصاد والتجارة في البلدان الخاضعة للرأسمالية الفرنسية ( نظراً لأنّ الطن من المنتجات المصنوعة يساوي أكثر من الطن من المنتجات الخام ) وكذلك فهو يعبر عن تزايد نهب الثروات المنجمية ( نظراً لأن المعادن الخام ذات أوزان أضخم بكثير ، وأسعار ، يمنحها لها المستعمرون ، أقل بكثير ، إذا قورنت بالمنتجات الزراعية ) .

والتجارة مع المستعمرات تتيح ، من ناحية أخرى ، للشركات الرأسمالية أن تستثمر ليس فقط المستهلك المُستعمر وإنما أيضاً المستهلك في فرنسا نفسها . والواقع أن امتلاكها لامبراطورية



استعمارية تمكن تلك الشركات من فرض أسعار احتكارية في وجهتين، وذلك باستيفاء أسعار أرفع من الأسعار العالمية ، وذلك ليس فقط للبضائع المصدرة من فرنسة نحو المستعمرات ، وإنما أيضاً للبضائع الصادرة من المستعمرات نحو فرنسة !

ففي عام ١٩٥٣ ، مثلاً ، كانت التروستات الاستعمارية تبيع في السوق الفرنسية ، الباهرة الافريقية بنسبة ٢٤ إلى ٢٦ ٪ أرفع من سعرها العالمي ، والحشب بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ ٪ أرفع من سعره في الغولد كوست ونيجيريا ؛ وكان زيت النخيل يُباع بـ ١١٠ فرنكات الكيلو بدلاً من ٧٥ فرنكا في الكونغو البلجيكي وفي مالقّا ، وكان كيلو الفستق العبيد المقشور يباع بـ ٥٤,٣٠ فرنك في « كاولاك » على حين كان من الميسور الحصول عليه بـ ٣٨ ف من الهند . وفي عام ١٩٥٤ ، كان النيكل الكاليدوني يباع في فرنسة بـ ٧٧٥ فرنكاً الكيلو ، في حين كان السعر العالمي هو ٤٦٣ فرنكاً .

ومن الناحية المعاكسة ، تعترف إحدى مجلات الاستعمار الفرنسي بأن

« المستهلكين في البلدان المستعمرة كانوا يتلقون عام ١٩٥٣ ، ما يبلغ ٨٠ ٪ من مستورداتهم بأسعار أكثر ارتفاعاً بـ ٢٠ الى ٥٠ ٪ ، وأحياناً أكثر أيضاً ، من الاسعار التي كانوا يحصلون عليها لو أتيح لهم أن يستوردوا بضائعهم من بلد آخر غير فرنسة » ، وبالتالي اعترفت بأن تكاليف المعيشة في افريقيا هي أرفع بضعفين بماهي

في فرنسا . (١)

## ب - بؤس السكان واستثمارهم المفرط

لقد زادت أشكال النهب والاستثمار هذه كلها من تفاقم بؤس الشعوب المُستَعْمَرة .

الشروط العامة للحياة : التربية ، والصحة ، والسكن .

إن توجيه الميزانيات العامة نحو تحضير الحرب وإثراء الاحتكارات ، قد حرم مجموع السكان الوطنيين من المدارس والمستشفيات والمساكن الضرورية .

في عام ١٩٥٤ ، كانت المدارس الابتدائية في الجزائر تستطيع ان تقبل فقط ٤٦٠٠٠٠ تلميذ على حين أن ٢٢٠٠٠٠٠ تلميذ كانوا في سن الدراسة . (٢) ولكن هذه المدارس يرتادها بصورة خاصة الأولاد غير المسلمين : لقد كان ثمة عام ١٩٥٣ أقل من ١٢ ٪ من الأولاد المسلمين ، يرتادون المدارس . هذا والدولة الفرنسية تعتبر الجزائر جزءاً من فرنسا ! وفي مراكش لم يُسَجَّل في المدارس سوى ١٠ ٪ من الأولاد .

وبالنسبة إلى مجموع افريقيا السوداء ، حسب الأرقام الرسمية ، نرى أن معدل التعليم هو ١٨ ٪ ، لسكان يبلغ عددهم ٢٩

---

(١) « الاسواق الاستعمارية » ٢٧ نيسان ١٩٥٣ .

(٢) الجزائر المعاصرة - مؤلف أصدره في آب ١٩٥٤ الحاكم العام للجزائر .



مليوناً . (١) ولكن الأمر لا يتعلق هنا سوى بمعدل يخفي حقيقة هي أكثر انطواء على المأساة ، ذلك لأنّ معدل التعليم هو أضعف في المناطق الأكثر ازدهاراً بالسكان ؛ وهذا المعدل يبلغ ٧٠٦ ٪ بالنسبة إلى الـ ١٧ مليوناً من سكان افريقيا الغربية الفرنسية ، وهو بنسبة ٤٠٧ ٪ عند الـ ٢٣٨٠٠٠٠ ساكن من سكان التشاد (٢) وبعبارة أخرى ، نقول إنه بالنسبة إلى ٦٦ ٪ من سكان البلدان التي تستعمرها فرنسا ، ثمة ٦ أولاد من أصل كل ١٠٠ ولد ، يذهبون إلى المدرسة . وكذلك يبدو هذا الرقم أعلى من الرقم

(١) مجموع بلدان ما وراء البحار .

معدل التعليم ٪ ٧٠٦	السكان ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠	افريقيا الغربية الفرنسية
٢٩٠٦	١٠٠٠ ٠٠٠	التوجو
٣١٠٩	٣٠٠٠ ٠٠٠	الكامرون
١٧٠٧	٤٠٠٠ ٠٠٠	افريقيا الاستوائية الفرنسية
٤١٠٣	٤٠٠٠ ٠٠٠	مدغشقر
١٧٠٤	٦٠ ٠٠٠	الصومال
١٨٠٢	٢٩٠٦ ٠٠٠٠	المجموع

( المصدر : المشروع الثاني لتجهيزات ما وراء البحار )

(٢) افريقيا الاستوائية الفرنسية ( اول كانون الثاني ١٩٥٥ — ارقام رسمية نشرت في مجلة « الاسواق الاستعمارية » ٢ تموز ١٩٥٥ ) .

٪		
٥٥٠٧	٧٠٠ ٠٠٠	الكوتنوالاوسط
٤٧٠٧	٣٩٠ ٠٠٠	الغابون
١٤٠٢	١٠٦٠ ٠٠٠	اويانغي شاري
٤٠٧	٢٣٨٠ ٠٠٠	التشاد

الحقيقي . (١)

وخارج قضائي الجزائر ووهران ، حيث يتركز السكان الذين هم من أصل أوروبي ، يوجد في الجزائر طيب واحد لكل ١٠٠٠٠ شخص من السكان ، وطيب واحد لكل ٢٠٠٠٠ في بعض الأضية ، وواحد لكل ٣٠٠٠٠ في أقاليم الجنوب . وفي مراکش نجد النسبة هي : طيب واحد لكل ٤٥٠٠٠ شخص في مجموع البلاد ، وطيب واحد لكل ١٢٠٠٠٠ شخص من السكان في منطقة «البلاد» . وفي الكامرون ثمة طيب واحد لكل ٣٠٠٠٠ ؛ وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية ، هناك طيب واحد لكل ٣٦٠٠٠ شخص . وفي غينيا طيب واحد لكل ٥٠٠٠٠ شخص ولهذا السبب فنسبة الوفيات في المستعمرات الفرنسية نسبة تثير الرعب . فعلى حين يموت في الجزائر ٥٤ ولداً من أصل أوروبي لكل ١٠٠٠ شخص ، نرى أن نسبة الوفيات تبلغ ١٨١ ولداً مسلماً ، يعني أنها أكثر بأربعة أضعاف . (٢)

وفي تونس ، يموت ، مقابل ٥٩ طفلاً أوروبياً من كل ألف

---

(١) حسب قول ماري أندريه دي ساكريكور ، ثمة في ست مستعمرات من أصل ثمانى مستعمرات في افريقيا ، ثلاثة اولاد من أصل كل مائة ولد ، وبنت واحدة من كل مائة بنت ، يتلقون ثقافة مدرسية .

(٢) نشرة الاحصاءات العامة - كانون الثاني - شباط ١٩٥٤ ، وهذه النشرة نفسها تشير ( كانون الثاني ١٩٥٥ ) إلى نسبة للوفيات تبلغ ٤٨ لكل ألف أوروبي و ١٥٥ بالآلف ، بين السكان المسلمين .



طفل ، دون العام من اعمارهم ، و ١٩٣ طفلاً تونسياً (١) ولكن  
الأشخاص كبار السن هم ايضاً ضحايا لنقص المستشفيات .  
كتب الدكتور بريستونير ، مقرر ميزانية الصحة لعام  
١٩٥٤ في المجلس الجزائري :

في هذه الأشهر العشرة الأخيرة ، كان المعدل الشهري  
للمساولين الذين يطلبون موضعاً في مصبح الاستاذ « ليفي-فالانسي »  
( مستشفى مدينة الجزائر ) كان حوالي ١٢٠ ، على حين ان  
حوالي ثلاثين موضعاً فقط منحت لهم . وبعبارة اخرى فإن ٩٠  
مساولاً ، اتصلوا بهذا المستشفى وحده ، ظلوا دون عناية طوال  
اشهر . وغالباً ما يحدث أن يسقط هؤلاء البؤساء في الطرقات ،  
وكثير منهم يموتون بعد أيام معدودات .

والحالة في افريقيا السوداء أسوأ ايضاً . وحسب الأرقام التي  
قدّمها « ساكروكور » ، نرى أن نسبة الوفيات بين الأطفال تبلغ  
٦٠ ٪ في الأقاليم الريفية من افريقيا الغربية (٢)

إن نقص الأموال المخصصة للبناء ، وتزايد السكان قد زادا من  
خطورة الأوضاع فيما يتعلق بشروط السكن . وحسب الإحصاءات  
الرسمية ، هناك بالنسبة الى ٣٣ مدينة تونسية ، من أصل كل ١٠٠  
منزل ، ٦٥ منزلاً « مزدحمة ازدحاماً مفرطاً » و ١٧ منها تعتبرها  
الإحصاءات الرسمية بمثابة « غير كافية المساحة » ، و ١٣ منها تُعتبر

---

(١) هذه هي الأرقام المعروفة لعام ١٩٤٨ : أما ارقام عام ١٩٤٩ فهي ٥١  
في الألف للاوروبيين و ١٩٠ في الألف للمسلمين .

(٢) « الوضع البشري في افريقيا » - باريس ، ١٩٥٣ ، ص ١٢٨ .

« كافية » ، و ه فقط منها « واسعة » ، وعلى عمّال شركة الفوسفات في صفاقس ، وهي الشركة ذات الثروات الهائلة ، أن يبنوا بأنفسهم الأكواخ التي يسكنونها ، وذلك بمعدل غرفة واحدة لكل عشرة اشخاص . وفي جميع المناطق التي يتم تصنيعها ، يتكدّس الشّغيلة في اكواخ خشبية قذرة تقتقر الى الشروط الصحية ! ونرى المنظر نفسه في دكار ، والمارتينيك وفي افريقيا الشمالية ، حيث تُشيد مدن هائلة من الصفائح . وإليك صورة إحداها ، قائمة عند مدخل كازابلانكا كما يصفها مراسل صحيفة باريسية :

انها « درب باشكو » ، وهي مدينة من التنك تشبه كثيراً من المدن التنكية الأخرى ، وهي عبارة عن تجمع قدر من « البراكات » ، يعني الأكواخ الضيقة المبنية من صناديق الخشب والتنك المستخدم في الشحن ، ومن قطع الصفائح الصدئة والكروتون المزفت ، وهذا التمرکز الضخم لعدة مئات من آلاف الاشخاص ، يقتقر الى الكهرباء ، والمجاري ، بل ليست هناك حفر لجمع الأقدار .. وفي فصل الأمطار ، يتحول هذا الركام من المنازل العفنة الرثة المتداعية ، الى مستنقع تطفو على سطحه الأقدار ، أما في الصيف فان اقل شرارة تتطاير مع الريح ، تحوّل احياء بكاملها الى رماد . (١)

إن « مدينة التنك » هي المساكن المعتادة للشّغيلة المراكشيين في المدن . ففي مدينة « الدار البيضاء » ، ثمة ٢٠٠ . ٠٠٠ شخص

---

(١) ر. لامبوت - صحيفة اومانيتي L'Humanité ١٠ ايلول ١٩٥٣ .



يعيشون في تلك المساكن الحقيرة الميته . ولكن الاستعمار  
الفرنسي لم يحرم فقط الشعوب المستعمرة من المدارس والمستشفيات  
والأطباء والمساكن ، بل إنه نهب السكان واستثمر ، بصورة أكثر  
قسوة ايضاً ، صغار الفلاحين المنتجين ، الذين يشتري منهم محاصيلهم  
بأسعار بخسة يفرضها فرضاً ، واستثمر ايضاً العمال ، الذين يشتري  
منهم قوة عملهم .

## نهب صغار الفلاحين المنتجين واستثمارهم

إن البؤس الذي يعيش فيه فلاحو افريقية الشمالية الذين طُرِدوا من أراضيهم الحصة، وأُجبروا على زراعة أفقر الأراضي هو بؤس معروف . ففي الجزائر ، نرى أن الأراضي الجيدة قد احتكرها المستعمرون منذ زمن طويل ، وبخاصة الشركات الاستعمارية (١) . ولقد استمر التمرکز أيضاً منذ الحرب على حساب الملاكين المسلمين وصغار الملاكين الذين هم من أصل أوروبي . (٢) إن المساحة الوَسْطِيَّة للملكية « أوروبية » وَسْطِيَّة ارتفعت من ٨٩٠٦ هكتاراً عام ١٩٢٩ ، إلى ١٢٤٠٨ هكتاراً

(١) انظر - ر. باريه - « مشكلة الأراضي في الجزائر » . في مجلة « الاقتصاد والسياسة » . نوفمبر - ١٩٥٥ - ( إن المساحة الاجالية للملكيات الأوربية قد ارتفع من ١٦٨١٧٨٤ هكتاراً عام ١٩٠٠ إلى ٢٧٠٣٠٠٠ عام ١٩٥٠ )

(٢) في عام ١٩٤٠ ، كان ستة آلاف ملاك كبير يملك الواحد منهم أكثر من ١٠٠ هكتاراً ، يملكون أكثر من ٨٠٪ من أراضي المستعمرات الأوروبية ، و ١٩٠٠٠ ملاك يتقاسمون الـ ٢٠٪ الباقية .



عام ١٩٥٢ . وعلى العكس ، فإن المساحة الوَسْطِيَّة للمُلكِيَّات  
الإسلامية قد هبطت من ١٤ و ١٥ هكتاراً عام ١٩٤٠ إلى ١٣ و ١٤  
هكتاراً عام ١٩٥٠ (١)

ولكن هذا ليس سوى مُعَدَّل وَسْطِي ؛ فإن الأغلبية  
الساحقة من الفلاحين المسلمين لا يملكون أرضاً كافية لتأمين قوتهم .  
وهذه حالة أكثر من ٤٠٠ . ٠٠٠ فلاح من أصل ٥٤٣٤٥٠ فلاحاً  
مسلماً شملهم الإحصاء عام ١٩٥٠ . ولقد أشار تقرير أحد المهندسين  
الزراعيين ، في مؤتمر الهيئات الاجتماعية في الجزائر عام ١٩٥٤  
أن الأمرة النموذجية المسلمة المؤلفة من ستة أشخاص بصيبتها مبلغ  
١٢٠٠٠ فرنك في الشهر ، وهذا يعني ٢٠٠٠ فرنك لكل شخص .  
ويجب أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الأزمات الاقتصادية التي  
تعهد الاحتكارات الرأسمالية لتحصيل نتائجها كلها ، وابعائها كلها ،  
للفلاحين المسلمين . ففي نهاية عام ١٩٥١ مثلاً ، تلقى الفلاحون  
المسلمون الجزائريون ٢٠٠٠ فرنك ثمناً لكل قنطار من الزيتون  
وكانوا في العام السابق يبيعونه بسعر ٥٠٠٠ فرنك القنطار .

ولقد اتخذت أهم تدابير النهب والاعتصاب منذ نهاية الحرب  
العالمية الثانية في إفريقيا السوداء . فمن عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٣ ،  
استولت الشركات الاستعمارية على مليوني هكتار من الغابات .  
وفي السنغال نالت ثلاث شركات ، وحدها ، ٩٠ ألف هكتار من  
أراضي الامتيازات الزراعية .

وفي إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ارتفعت مساحة الغابات

---

(١) المرجع المذكور في الصفحة السابقة .

المقطوعة ، والممنوحة للمستعمرين ، من ٩٤٠.٠٠٠ هكتار عام ١٩٤٥ ، إلى ١٨ ٧٥٠٠٠ عام ١٩٥٣ . (١)

وفي الكامرون مُنِح مليوناً هكتار في مدّة ثلاثة أعوام . وتتراوح المساحة المُنتزعة من الأفريقيين في المناطق الحرجية التي يسهل الوصول إليها ، في شاطئ العاج ، وبعض نواحي الكمرن والكونغو الأوسط ، بين ٤٥ و ٧٥ ٪ . من مساحة البلاد كلها . وفي دائرة من دوائر شاطئ العاج تبلغ تلك النسبة ٨٢ ٪ .

وعلى طول الخط الحديدي للكونغو الأوسط ، نرى أن المستعمرين قد احتلوا جميع المساحات الموجودة . (٢)

وليس من الممكن إحصاء عمليات الطرد من الأراضي والاملاك وحالات العنف والجور؛ ولقد ولّدت هذه الحالات وتلك العمليات حركة ثورية قمعها المستعمرون بوحشية فظيعة (٣)

---

(١) « نشرة المفوضية العليا في إفريقيا الاستوائية الفرنسية . »

(٢) تقول « نشرة الحاكم العام لإفريقيا الاستوائية الفرنسية » الصادرة في نهاية ١٩٤٨ ، « في المايومي ، حيث نال المستعمرون ٩٩١٠٠ هكتار ، احتلت جميع المساحات القائمة على طول الخط الحديدي ، وكذلك المنطقة الواقعة بين اللواميه والكابيندا ( من الخط الحديدي عند الحدود الجنوبية سوف تمنح ايضاً بكاملها عن قريب . »

ونظراً لأن مساحة الأراضي الممنوحة قد زادت بمقدار النصف منذ ذلك الحين ، فإن الخطط البينة في « نشرة الحاكم العام » قد تحققت بالتأكيد . (٣) واليك بعض الامثلة المنقولة عن « الجريدة الرسمية لإفريقيا الغربية الفرنسية » في كوتونو - تصريح السيد هازوم ( J. O. A. O. F , p 1446 , 1950 ) « طردت السلطات ، في داهومي ، السكان الأصليين ، وذلك لكي



إن الشركات الاستعمارية ، قد نزعَت على هذا النحو ملكية

تبيع أراضيهم لغرباء أوروبيين أو لشركات تجارية تتمركز هناك.. وهي  
أراض تتراوح مساحتها بين الأربعة هكتار والمئتين .

« منذ أربع سنوات... ومن أجل بناء مطار من الفئة (ب) في ضواحي  
كوتونو ، حصدت غابات النخيل ، وهي المصدر الوحيد لثروتنا... ولقد أجبر  
الأهالي عندنا للقبول بتعويض رمزي قدره ٥٠ سنتيم عن كل نخلة مقطوعة ،  
وبعد تدمير مزارع النخيل هذه ، أوقف المستعمرون أعمال سكان البلاد  
جميعاً ، واجبروهم على الذهاب لتشييد مطار لوميه . »  
في الغابون :

« إن طرد الأهالي للملاكين من الأراضي الشاسعة عند مصب الغابون  
حيث بنيت « ليرفيل » ، قد أثارت احتجاجات كثيرة من قبل الأهالي من  
عشيرة « بونجويه » وبخاصة احتجاجات الاميرين فيلكس ، وير ، وهما من  
سلالة الملوك القدماء لمصب نهر الغابون .

وفي الاقتراح رقم ٧٤٣ (عام ١٩٤٨) ، يتحدث السيد « انجيليه » -  
وكان يومئذ مستشاراً للجمهورية ، عن طرد بعض الجماعات من سكان  
البلاد الأصليين واجلائهم عن المصب الواسع لنهر الغابون ، وترحيلهم  
عن قراهم الواقعة خارج المساحات التي تخلي عنها السكان للإدارة الفرنسية  
بموجب معاهدات ٨ آذار ١٨٤٢ و ٢٤ تشرين الأول ١٨٨٣ ، وذلك  
لنحها لأوروبيين ولغرباء .

وليك مختارات من رسالة للسيد أدنديه رابونتشومو ، الأمير فيلكس ،  
زعيم جماعة الغلاس (ليرفيل) الوطنية ، وممثل خلفاء ملوك دنيس وغلاس  
(ملوك مصب الغابون) ، والرسالة مؤرخة ، ٦ كانون الأول ١٩٤٩ :

« نحن نحتج باستمرار... لقد انتزعت منا أموالنا العقارية . إن شركة  
الـ (S.H.O.) التي يديرها السيد دوران - ريفيل ، تملك ( ولا أدري .  
في أية ظروف تم لها ذلك ) أراضي شاسعة في الأطراف الريفية لليرفيل  
وقرية روفوجن ، وفي بلادنا في غلاس ، يزعم المستعمرون أنهم اشتروا  
هذه الأراضي منذ عام ١٩٢٢ ؛ ومن الذي قام بطرد ملاكي هذه  
القرى ؟ الإدارة الفرنسية نفسها ، ولا أخبركم هنا شيء جديد . إن تدابير

السكان المحليين ، مندفعة إلى نهب الأرض وتخریب انتاجيتها ،  
مع نهبها بأكبر قدر من اللامبالاة المثيرة ، مزروعات السكان . (١)

كهنه تؤدي الى تسعير النعمة العامة . وأنا مخول تماماً بأن أصرخ معلناً  
هذا الأمر بصوت داو . »

(١) أورد السيد تشيشيل ، المستشار المثل للكونغو الاوسط، والمستشار الأعلى  
في شؤون افريقيا الاستوائية الفرنسية ، الوقائع التالية اثناء الدورة العادية  
للمجلس الأعلى لافريقيا الاستوائية الفرنسية عام ١٩٤٩ :

« ان بلدة يانغا ، وأرض يانغا ، عند الكيلومتر ٦٦ ، قد انتزع  
ملكيتها السيد داريب ، وجردها من مزروعاتها المعيشية ، بما فيها النخيل  
وغیره من الاشجار المثمرة . ولقد قدر السكان الخسارة التي تكبدوها في  
أموالهم بحاصل تقريبي قدره ٣٠٠ ٠٠٠ فرنك لم يتلقوا منها سوى  
 $\frac{1}{100}$  ، يعني ٣٠٠٠ فرنك (ثلاثة آلاف فرنك) وذلك تعويضاً لهم عن

خسارتهم ، ومع بعض التحفظات .

وبالاضافة إلى ذلك فمن المؤكد أيضاً أن هذه القرية الواسعة سرعان  
ما سوف تتلاشى ، ذلك لأن مجاورتها للمؤسسات الآلية للصناعة يبدو أنها  
اصبحت لا تحتمل . وهذا منظر محزن ، يقطع نياط القلوب ، حين نذكر  
غابة مايومي التي كانت ممتدة بكل اتساعها الشاسع والناشرة ثرواتها اللامتناهية  
على جميع الناس الطيبين العاملين .

هناك قانون استعماري يفرضه القوي على الضعفاء المساكين ليطردهم  
من أراضيهم ويجردهم من ملكيتهم .

إن غابات النخيل المسماة «روميوالي موكو» قد عاثت فيها أيضاً يد  
التخريب والتدمير وذلك باجثاث ٣٣٦ (ثلاثمائة وست وثلاثين نخلة)  
اقتلعها أصحاب مشروع «تاي» ، على رغم الاحتجاجات العنيفة التي قدمها  
زعيم البلاد ماكاسو مالويسى .

إن مزرعة الموز الواقعة قرب المشروع المذكور آنفاً والتي كان يملكها  
المرحوم «دومينيك بوفو» - وورثته موجودون حالياً في ديسو بصورة



كتب الأب بوغاندا ، نائب الأوبانغي شاري (١) :  
« إن زراعة القطن هي إجبارية في أوبانغي - شاري ،  
والذي يحاول أن يمتنع عن زراعته يتعرض لأفطع الأخطار .  
إذ يحكم بالسجن شهرين أو ثلاثة أشهر ، ويدفع غرامة تتراوح  
بين ألف وأربعة آلاف فرنك ، وذلك بتهمة إهمال الزراعة ..  
ويرسل أفراد الميليشيا الى القرى لارغام الأهالي على زراعة  
القطن وهذا ما يقدم للميليشيا مناسبة صالحة للسرقة والنهب  
والاغتصاب ، وفرض الغرامات وجميع هذه الأعمال يحميها  
ويشجعها موظفو المستعمرات الاداريون . ومن هو الذي  
يستغل هذا القطن ؟ نظرياً ، المنتج هو الذي يقوم بذلك .  
ولكن الأوبانغيين يعلمون حق العلم ان المحاصيل الأولى من القطن  
قد دفع ثمنها بوصولات لتسديد الضرائب . فواضح - اذن -  
أن زراعة القطن قد فرضت بالقوة وتبقى إجبارية وذلك لأنها  
تسمح للأفريقي بأن يسدد الضريبة السنوية المسماة « ضريبة  
شخصية » التي يدفعها للإدارة الاستعمارية .

---

مؤقتة - قد أصيبت بخسائر وأضرار هائلة بعد أن شقت فيها طرقاً  
لمرور الكرات الحشوية ، وذلك باقتلاع جميع الأشجار كاللوز والكولا الخ ..  
وأخيراً فان شركة « A.E » لا تعامل الجماعات الوطنية المحلية بتعقل  
أكثر . فهي لا تسمح لهؤلاء بالعودة الى احتلال أراضيهم القديمة بعد  
قطعها الأشجار ، ومواضع مزروعاتهم القديمة التي أتلفها واجتاحتها فرق  
الورشات العاملة في الاستثمار الحرجي (مختار من A.E.F الجديدة رقم ٢١١  
نوفمبر ١٩٤٨)

(١) L'observateur - ١٢ نوفمبر ١٩٥٣ .

وهكذا استولت بعض الشركات على إقطاعات هائلة المساحة « شركة الاقطان الاستوائية الفرنسية » ( الكوتونفران ) تسيطر ، بصورة إجمالية ، على إنتاج ٢٢٠٠٠٠ هكتار مزرعة كل عام بالقطن ، من قبل ٤٧٠٠٠ فلاح في التشاد ، والشركة الفرنسية للأقطان الافريقية ( لوتوناف ) تسيطر على  $\frac{3}{4}$  إنتاج اوبانغي ، فهي تستثمر على هذا النحو ١٢٠٠٠٠ هكتار من الأراضي ، و ٢٥٥٠٠٠ فلاح ، أما الباقي من السكان فتتقاسمه شركتان أخريان (١). ولكن نظراً لأن المزارعين يطبقون طرائق الدورات الزراعية ( كل ثلاث سنوات ) فإن الاراضي التي تُستخدَم للقطن تساوي خمسة أضعاف اوسمة أضعاف الاراضي التي يزرع فيها القطن فعلاً في كل عام (٢) . فإقطاعة شركة « الكوتونفران » تمتد هكذا على ١١٠٠٠٠٠ هكتار ، وإقطاعه « الكوتوناف » تمتد على ٦٠٠٠٠٠ هكتار .

ولكن إنقاص مقدار مزروعات المواد الغذائية بنسبة كبرى حتى ان « المشروع الثاني للتجهيز » اضطر لتخصيص مبالغ مهمة لزيادة انتاج المواد الغذائية المحلية ، ذلك لان الحالة أصبحت

---

(١) انتاج افريقيا الاستوائية الفرنسية عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ( أطنان من القطن - الألياف )

المجموع : ٣٥٦٤٠ منها ٢١٧٤٠ لكوتونفران ، ١٠٤٠٠ لكوتوناف ، ١٨٥٠ لكوتونا ، ١٦٥٠ كوتوبانغي ، (الاسواق الاستعمارية ، ٢٢ تموز ١٩٥٥ )

(٢) انظر « الاسواق الاستعمارية » ٢ تموز ١٩٥٥ .

من الخطورة بحيث انها اثرت في نمو الصناعات المنجمية بسبب عدم كفاية وسائل المعيشة وارتفاع أسعارها . ولقد تضاعف ثمن الخضار والثمار بنسبة ٦٠ ضعفاً في عام ١٩٥٣ بالنسبة الى ما كان عليه عام ١٩١٨ ، اما سعر منتجات الالبان فتضاعفت بنسبة ٥٢ مرة . فالشركات الرأسمالية تحاول الآن إذن - طبعاً على حساب الدولة الفرنسية ، والشعوب المستعمرة - ان تضع حداً لارتفاع الاسعار في الاسواق المحلية لحفظ سعر قوة العمل في ادنى مستوى ممكن .

وتتساءل الآن عن الظروف التي يشتغل وسطها صغار المنتجين الوطنيين للشركات الرأسمالية . فما هي هذه الظروف ؟  
كان هؤلاء ، عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، ينالون ثمن كيلو القطن المحلوج ( مع العلم بأن المردود الوسطي للفلاح هو ٣٠٠ كيلو من القطن المحلوج في الهكتار : ٢٧٥ كيلو غراماً في أوبانغي و ٣٢٠ كيلو في التشاد ) اقول ينال الفلاح ثمن الكيلو ٢٠ الى ٢٤ فرنكاً وحسب نوع القطن ، نال منتج القطن في افريقيا الاستوائية ٦٥٠٠ فرنكاً افريقياً عن ١١٠ يوماً من ايام العمل ( ١ ) ، وهذا ما يعادل ٥٤ فرنكاً فرنسياً ، او اكثر قليلاً من ١٠٠ فرنك فرنسي في اليوم .

والمعروف ان قطع الارض المزروعة تبلغ مساحة كل منها بين ٤٠ و ٥٠ آراً . اذن فقد تلقى كل منتج لعام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ مبلغاً يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٣٢٥٠ فرنكاً افريقياً . فاذا كانت لديه امرأة وولدان صغيران ، كان عليه دفع ٩٠٠ فرنكاً بمشابة



«ضريبة شخصية» ٤٠٠ فرنك للشخص البالغ) ؛ وهكذا يبقى لديه بين ٢٠٠٠ و ٢٣٠٠ فرنك ، وهذا يعني دخلاً يتراوح بين ٥٠٠ و ٥٧٥ فرنكاً ( او مقدار ١٠٠٠ ف فرنسية للشخص في العام ) وهذا مع افتراضنا ان «الشرعية» احترمت ولم يدفع الفلاح الضريبة إلا مرة واحدة..

«ولكنني - هكذا يقول الأب بوغاندا - أضع تحت تصرف القاريء أسماء سكان اقليم الموباي، الذين ارغموا بالتهديد بالسجن، على ان يدفعوا الضريبة لعام ١٩٥٣ مرتين واحياناً ثلاث مرات، والعام لم ينته بعد ..»

«ان الأمهات اللواتي للواحدة منهن اكثر من ولدين معفيات رسمياً من هذه الضريبة، ولكن بين يدي الآن لائحة بأسماء امهات للواحدة منهن عدد من الاطفال يتراوح بين الخمسة والعشرة ، ورغم ذلك ارغمن، تحت ضغط التهديد بالسجن، على دفع هذه الضريبة / في بوكا مثلاً . (١)»

وفي اثناء ذلك ، كانت شركات الاقطان الأربع التي تتلقى مجموع انتاج افريقيا الاستوائية ، تباع الكيلو من القطن الليفي الذي كانت تشتريه الشركة ( عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ) ب ٦٠ الى ٧٢ فرنكاً افريقياً ( ويلزم حوالي ٣ كيلوات من القطن المحلوج لصنع كيلو واحداً من القطن الليفي ) ، أقول كانت الشركات تباع الكيلو ب ٢٤٥ الى ٢٥٨ فرنكاً افريقياً ، في مرفأ التصدير

---

(١) صحيفة «الابيسرفاتور» - ١٢ نوفمبر ١٩٥٣

(اسعار نوفمبر ١٩٥٥) .

وكذلك في السنغال ، فإن مزارعي فستق العبيد قد استغلوا واستثمروا اكثر مما كانوا يُستغلون ويُستثمرون قبل الحرب . ففي عام ١٩٣٦ ، كان السنغالي يستطيع الحصول على ١١٦ كيلو من الرز ببيع ١٠٠ كيلو من فستق العبيد . أما في عام ١٩٥٥ فقد كان يستطيع الحصول فقط على ٦٢ كيلو غراماً ، يعني اقل برتين تقريباً . ثم إن عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٥ كانا مؤاتين نسبياً لمنتجي القطن وفستق العبيد ، الذين كانت حالتهم اثناء الاعوام ١٩٤٦ - ١٩٥١ (١) قد تدهورت . وهذا ما يجب ان لا تغفل عنه اذا اردنا ان نكون لأنفسنا فكرة إجمالية عن استثمار الاحتكارات الرأسمالية الفرنسية للعمال الوطنيين ، وعن كمية القيمة التي انتزعتها من ايديهم هذه الاحتكارات التي عملت بالاضافة إلى ذلك على إلقاء عبء هبوط اسعار المواد الأولية الافريقية في السوق الرأسمالية (٢) على عاتق هؤلاء العمال الوطنيين أيضاً .

---

(١) عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ كان منتج فستق العبيد يحصل على ٤٠ كيلو من الرز لقاء مئة كيلو من الفستق العبيد ، وكان يحصل منتج القطن على ١٢ ف . افريقياً لقاء كيلو من القطن ، وهذا ما كان يدر عليه ، ١٠٠٠ فرنكاً افريقياً ، لقاء عام كامل من العمل في ارضه .

(١) إن الكاكاو الذي كان يدفع ثمنه للمنتجين آذار وأيار ١٩٥٤ ، ١٩٠ فرنكاً ، اصبح يدفع له ثمنه ٦٥ فرنكاً في آب ١٩٥٥ ، كما أن كيلو القهوة الذي كان يرتفع ثمنه إلى أكثر من ٢٠٠ فرنكاً عام ١٩٥٤ قد هبط عام ١٩٥٥ إلى ١٠٠ فرنك .

## استثمار العمال



في المشروعات الصناعية الاستثمارية ، وبخاصة في المناجم ، دفعت الشركات الرأسمالية الكبرى استثمار قوّة العمل إلى ما وراء الحدود التي تفرضها مقاومة العمال الفرنسيين على الشركات . ففي شركة الفوسفات في صفاقس ، مثلاً ، ارتفعت المهمة اليومية لكل فريق من العمال ، من ٢٤ عربة إلى ٤٨ عربة دون زيادة في الأجور . وحين لا يحقق عمال المناجم مهمتهم المفروضة عليهم ، تنقص أجورهم بصورة متناسبة . ومن جهة أخرى ، فكلما سمح الرخص في اسعار اليد العاملة ، يفضل الرأسماليون العمل البشري على عمل الآلات . وتذكر الوثائق مثلاً ، مناجم « الجراة » في مراکش ، حيث يعمل ثمة اولاد بين الثانية عشرة والخامسة عشرة ، وهم ينبطحون على بطونهم في مراديب ضيقة ، ويدفعون الفحم بأيديهم ، مدّة ثماني ساعات في اليوم . إن شدة العمل ، ونقص التغذية وفقدان الشروط الصحية ، تهدم صحة العمال . والعامل المراكشي ، بصورة عامة ، حين يبلغ الخمسين من عمره ، يصبح شخصاً بالياً



متهدماً ، ويكون كذلك قبل بلوغه هذا السن بزمان طويل ، في  
مناجم الرصاص في مراكش الشرقية ، او ان وثّيه بعد عشر  
سنوات من العمل ، تحترقان ، وعينه يتأكلها غبار المعادن .

وفي افريقيا السوداء ، نرى أن العمل الاجباري ، الذي حظره  
القانون الصادر في ١١ نيسان ١٩٤٦ ، قد أعيد استخدامه . ولقد  
صرّح كورنو - جانتيل ، المفوض السامي في افريقيا الغربية  
الفرنسية ، تعليقاً على هذا القانون ، عام ١٩٥١ ، صرّح بأنه يُشكّل  
اصلاً « ضعيف الأساس » ، ذلك لأن العمل الاجباري لا يمكن  
ان يعني « إجبار العمال على التحول » . والحق ان « الفرقة النقاية  
للمناجم في افريقيا الاستوائية الفرنسية ( ايلول ١٩٥١ ) طالبت  
« بحفظ العمال الضروريين بواسطة إصلاح المساكن والأبنية العامة  
وانّ تطبيق قانون العمل ، في المستقبل القريب « يجب ان لا  
يكون عقبة في وجه التقدم الاقتصادي » .

ونفهم معنى هذا الكلام حين نرى انّ شركة « مناجم  
أوبانغي » تتبجح بأنها اقامت في بربارانتى ( أوبانغي ) « مصنعاً -  
سجناً » يسجن فيه العمال مدّة شهرين دون ان يكون لهم اي  
أي اتصال بالخارج (١) .

ولقد اقتضى الأمر نضالاً عنيفاً خاضه العمال الافريقيون حتى  
استطاعوا فرض قانون العمل ، في نهاية عام ١٩٥٢ .  
ولنلق نظرة سريعة على الأجور :

---

(١) صحيفة Combat - ٢٧ ايلول ١٩٥١

في الجزائر ، رغم أن تكاليف المعيشة هي على مثل ارتفاعها في فرنسا ، فإن الأجر الأدنى ، في مجموع المهن ، المضمون في الصناعة والتجارة ، هو أدنى بكثير منه في فرنسا : (١) فهو يتراوح بين ٧٤ و ٩١ فرنكاً في الساعة ، حسب المناطق ، بدلاً من ١٢٦ فرنكاً في باريس . ووفقاً لتحقيق أجري مع ٣٠٦٠٠٠ شغل من شغيلة الصناعة والتجارة ، كان ثمة ١٠٩٠٠٠ يكسبون أقل من ١٢٠٠٠ فرنك في الشهر ، عام ١٩٥٤ ، كما ان منهم ١٦١٠٠٠ ، أي أكثر من النصف ، يكسبون أقل من ١٦٠٠٠ ف . على حين ان الحد الأدنى الضروري لحياة الشغل الأعزب ، قدر بـ ١٦٤٠٠ فرنك عام ١٩٥٢ ، من قبل اللجنة الجزائرية لعقود العمل الجماعية .

وفي الزراعة ، تتراوح الاجور الرسمية ، تبعاً للأقاليم ، بين ٣١٧ فرنكاً و ٤٠٨ فرنكات في اليوم . ولكن ، في الواقع ، نرى أن الاجور كثيراً ما تبلغ ٢٥٠ و ٢٧٥ فرنكاً في اليوم فقط . وتدني الاجور الواقعية واضح تمام الوضوح بالنسبة الى ما قبل الحرب : وكان على العمال الزراعيين الجزائريين ، لكي يستطيعوا الحصول على الكمية نفسها من البضائع التي كانت تضمنها لهم اجورهم عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، ان يكسبوا مبلغاً يتراوح بين ٤٢٠ و ٧٠٠ فرنك ، وهذا يعني ، بصورة وسطية ، مبلغ ٥٠٠ ف في اليوم . إن المستعمرين الكبار في مدينا

---

(١) قرار ٢٠ تشرين الأول ١٩٥١

يستخدمون في كرومهم أولاداً ويدفعون لهم أجوراً تتراوح بين  
الـ ١٠٠ و ١٧٥ ف أجراً لنهار عمل يبدأ عند شروق الشمس ولا  
ينتهي إلا في الليل . ولا ينال العمال الزراعيون تعويضات عائلية،  
وهذه التعويضات هي على كل حال ، بالنسبة الى العمال الصناعيين  
والتجارين ، أقل بمعدل النصف من تعويضات العمال الفرنسيين .  
ويعطينا قطاف الالفا، الذي يعيل ١٠٠ ٠٠٠ جزائري اثناء اشهر  
الشتاء ، فكرة عن الدرجة التي يستطيع بلوغها الاستثمار الاستعماري .  
إن بعض الشركات التي حصلت من الدولة الفرنسية على احتكار  
قطاف الالفا من جبال الجزائر - تعهد بجمع هذه النبتة البرية ، الى  
عمال مسلمين كان يدفع لهم عام ١٩٥٢ مبلغ ٢٣٠ ف لكل مئة  
كيلو . بيد أنه يلزم ١١ ساعة من العمل بصورة وسطية ، لجمع ،  
ونقل ، وبيع مئة كيلو من الالفا . (١) إن جامعي الالفا يحصلون  
على أجرهم بمعدل ٢٠ ف للساعة ؛ ولكن عليهم لاتمام عملهم أن  
يشتروا حمراً أو جملاً وعليهم علفه . فإذا أخذنا بعين الاعتبار ثمن  
هذه الحيوانات وعلفها ، رأينا ان الأجر الحقيقي للعمال هو  
- إذن - ادنى من ٢٠ ف في الساعة . وهذا الاستثمار المفرط هو  
مصدر الأرباح الضخمة التي تجنيها الشركات الرأسمالية . وفي عام  
١٩٥١ ، كان يدفع ثمن طن الالفا : ٢٣٠٠ فرنك الى الجامعين ،  
وبياع في السوق الانجليزية بمبلغ ٣٤٠٠٠ فرنك (٢) .

(١) تصريح الكولونيل لو هيدو في المجلس الجزائري في ٢٢ كانون الاول  
١٩٥٢ .

(٢) ر. فارجييه - « جذور الأزمة الجزائرية »

Cahiers internationaux, decembre, 1954 ;



وكذلك فأجور عمال الصناعة والتجارة في سائر بلدان افريقيا الشمالية هي أيضاً أقلّ منها في الجزائر .

ففي تونس حدّد قرار صادر في ١٦ آذار ١٩٥٤ الاجر الادنى بـ ٦٦ ف للساعة في مدن تونس ، وبيزرتة وسوسة و صفاقس ، وبـ ٥١ و ٧٠ ف للمناطق الاخرى ، وهذا يعني بنصف الاجر الادنى ، في باريس ، على حين ان مستوى تكاليف المعيشة هو على مثل ارتفاعه في فرنسة .

ولكن هذا الاجر الادنى هو في الحقيقة ، بالنسبة الى كثير من العمال ، الاجر الاعلى . والواقع انه كثيراً ما يُعقد عقد على « اجر اتفاقي » بين اصحاب العمل والعمال ، يكون ادنى من التعريفة القانونية . وفي رأس « بون » يجتمع اصحاب العمل ، كل صباح ، في ساحة القرية ولا يشغلون سوى العمال الذين يرضون بأدنى الاجور . والمعدل الرسمي للأجور الزراعية ، رغم انه متدنّ جداً ( بين ٢٧٤ و ٢٤٦ فرنكاً في اليوم ) لا يراعى ابداً . (١) وفي مراكش ، حدّد الاجر الادنى القانوني للساعة ، ابتداء من أول آذار ١٩٥٢ بـ ٤٧ ف ، في المنطقة الأولى ، و ٥٥ و ٤٥ ف في المنطقة الثانية ، و ٣٩ و ٤٠ ف في المنطقة الثالثة و ٣٨ ف في الرابعة (١) ، ويتراوح الاجر الشهري بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ف

(١) تقرير السيد تيسران - ممثل الطبقات الوسطى في المجلس الاقتصادي .

آذار ١٩٥٥

(٢) رفع القرار الصادر ق ٢٩ آذار ١٩٥٥ هذه الارقام ينسبة ١١٠٪ ابتداء من أول نيسان ١٩٥٥ ، وهذا ما يشكل ٦٩٠ و ٦٠ ف للمنطقة الاولى و ٤٦ ف للمنطقة الرابعة .

شهرياً للرجال ، ٦٥٠٠ و ٨٠٠٠ ف شهرياً للنساء . ولكن كثيراً من الاجور لا يتعدى ال ٢٠٠ ف يومياً ، في المدن و ١٥٠ ف في الارياف .

وثمة نساء واولاد ( يستخدمون ابتداء من التاسعة من أعمارهم ) يكسبون اجراً يتراوح بين ٤٠ و ٧٠ ف في اليوم ، في حين ان سعر الحيز هو ٤٨ ف الكيلو ، والسكر ٩٤ ف والبن ٢٥ ف الليتر ، و كيلو اللحم الرديء يتراوح سعره بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ف . والكوخ الحقيير في « مدينة الصفائح » يستأجر بـ ١٠٠٠ ف شهرياً ، إن لم يكن اكثر (١) . وحين يدفع العامل المراكشي كراء منزله ، وثن الوقيد لا يبقى لديه سوى بضعة آلاف من الفرنكات في العام لكسوة أسرته وإعالتها .

ولذلك فغذاء الأسرة المراكشية المسلمة يقتصر ، في الغالب ، على عدة اقراص من الشوفان في اليوم .

وفي بلدان « ما وراء البحار » تهبط الأمور الى ادنى من هذا المستوى بكثير . ففي السنغال ، حيث ينال الشغيلة افضل

---

(١) إن الاراضي التي بنيت عليها « مدينة التنك » في درب بشكو ، عند أبواب الدار البيضاء ، هي ملك المستعمر فرنسي . وهذا الملاك يطلب مبلغ ٥٠٠٠ ف للسماح ببناء كوخ مساحته بضعة أمتار مربعة مكون من تقايات صناديق الشحن وقطع الحديد الصدئة والورق المقوى المزفت ؛ وبالإضافة الى ذلك ، يوجر الارض نفسها بـ ٢٥٠ ف في الشهر . وعلى المستأجر المراكشي أن يدفع بالإضافة الى ذلك الى باني الكوخ مبلغ ٨٠٠ الى ٢٠٠٠ ف شهرياً .

( تقرير السيد لاموت - الاومانيتي L'humanité )

( ١٠ أيلول ١٩٥٣ )

الأجور في افريقيا السوداء ، نجد انّ الأجر الرسمي للساعة ، الذي هو ، من الناحية العملية التطبيقية ، الأجر الأعلى ، يتراوح ( منذ بداية عام ١٩٥٤ ) ، وإثر زيادات كبيرة ناتجة عن نضال الشغيلة ، تتراوح بين ١٩ فرنكاً افريقياً - الفرنك الافريقي يساوي فرنكين فرنسيين ) في أضال المناطق اجوراً ، وبين ٢٨ فرنكاً في دكار للمهن غير الزراعية ، وبين ١٨ و ٠٨ ف ، و ٧٥ ، ٢٥ للشغيلة الزراعيين . بيد ان كيلو الحبز كان يكلف ، في دكار ، في ايار ١٩٥٥ ، ٣٠ فرنكاً افريقياً ، و كيلو السمك الطازج ١٠٠ ف . ولحم الضأن ٣١٨ ، والرز ٣٤ ف ، والصابون ٥٨ ف ، و لير الزيت ٩١ ف ، والبيضة تكلف ١٣٥ ف . ولكن كما يبين هذا الجدول ، فإن العامل في دكار يظهر بمثابة شخص محظوظ بالنسبة الى شغيلة المدن الافريقية الأخرى وخصوصاً بالنسبة الى شغيلة منطقة «الادغال» حيث يهبط الأجر في الساعة ٥ فرنكات في الكونغو الأوسط ، يعني الى ١٠ فرنكات فرنسية ، في حين ان اسعار الحبز والسمك واللحم هناك هي اغلى منها في فرنسا ، وفي حين ان الكوخ الحقير الذي تغشاه العنوة يؤجز في الكمرون ب ٢٠٠٠ فرنك فرنسي في الشهر . وعلى العامل في دكار ان يشتغل اكثر من ساعة ليستطيع الحصول على كيلو من الحبز ، وعليه ان يشتغل ٣ ساعات لقاء كيلو من السمك الطازج امّا في بانغي ( افريقيا الاستوائية الفرنسية ) فعليه ان يشتغل ٧ ساعات للحصول على كيلو من الحبز ، و ٢٠ ساعة لقاء كيلو من السمك الطازج ، امّا



الاجور الرسمية بالساعات  
وبالفرنكات الافريقية ، في بلدان ما وراء البحار  
عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥

( قرار ١٠ كانون الاول ١٩٥٣ )

زراعية		غير زراعية		
الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى	
١٨,٠٥	٢٥,٧٥	١٩,٧	٢٨,١	السنغال
١١	١٨,٥٥	١٦,٦	٢١	غينيا
٥	١٥	٥,٢	١٧,٣	الكوتنغو الأوسط
٥,٥	٧,٥	٦,٥	٨,٥	التشاد
٥,٤	—	—	١١,٢٥	الاو باتني
٩	١٩	١٠	٢٢	مدغسكر
١٠	١٨	١١,٥	٢٠,٧٥	التوغو
				(قرار ٢٠ نيسان ١٩٥٥)

زراعية وغير زراعية - معدل عام		
الحد الادنى	الحد الاعلى	
١٠,٨	١٥,٥	النيجر
	(قرار ٥٤/٩/٤)	
١٦	١٩	الكامرون
	(قرار ٥٤/١٠/٧)	

كاليدونيا الجديدة

« فرنكات افريقية » عام ١٩٥٥

البائعة ٥٠٠٠ ف شهرياً	العامل اليدوي العادي وفي
البائع ٨٠٠٠ ف شهرياً	المتاجم ٢٥ ف للساعة

عمال الموانئ ٣٠ ف للساعة

العامل في منطقة الادغال فهو مرغم على العمل مدة ١١ ساعة لقاء الكمية نفسها من الخبز ( كيلو واحد ) ومدة اسبوع لكي يحصل على كيلو واحد من السمك !.

وبالنسبة الى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فإن ازدياد معدل استثمار قوة العمل هو ازدياد هائل . ولقاء الكمية نفسها من العمل يستطيع عامل من مدغسكر ، مثلاً ، ان يحصل عام ١٩٤٤ ، على كمية من المنتوجات تتراوح بين ٤ مرات و ٩ مرات اقل مما كان يحصل عليه عام ١٩٣٨ .

### القوة الشرائية لساعة عمل لعامل في تاناناريف (١)

صابون	لحم ضأن	خبز	
٩٨٠ غ	٩٢٥ غ	١٥٠٠ غ	١٩٣٨
٢٦٠ غ	١٠٢	٣٠٠ غ	١٩٥٤

فالأجور الحقيقية للعمال الوطنيين في البلدان المستعمرة قد انخفضت ، إذن ، اكثر بكثير من انخفاض اجر العمال الفرنسيين انفسهم .

المصدر : J.o de Madagasear , 23 Juillet 1938 , et statistique du Service d'information et de documentation de la France d'Outre - mer ).

الأجر بالساعة	ثمن الخبز (ف)	كيلو لحم	صابون	
٥	٣,٣	٥,٤	٥,١	١٩٣٨
٢٢	٨٨	٢١٠	٨٥	١٩٥٤

ولكن هذه الأرقام لا تكشف مع ذلك ، إلا من بعيد جداً ، عن شمول البؤس وفظاعته ، ذلك لأن أغلبية الشغيلة ، حتى في المدينة ، لا تعمل إلا في شطر من السنة . والعمال الذين يجدون عملاً طوال العام هم الشواذ وخصوصاً في « إفريقيا السوداء » كتب النائب الأسقفي في دكار يقول : (٢)

ان هؤلاء العمال المؤقتين الذين يؤلفون جمهوراً ينال الواحد منهم بين ٨ آلاف و ١٢٠٠٠ فرنك في الشهر ، يعانون جوراً فاضحاً مثيراً ، اذ انهم لا يتمكنون من الحصول على عمل مؤكد ، وحين يجدونه فإذاً يحصلون على اجر لا يقيمهم الجماعة ، وحين نعلم ان احقر كوخ لا تتجاوز مساحته ٤ امتار مربعة يؤجر بـ ٣٥٠٠ ف في الشهر ، وأنه يجب ان يدفع ، في بعض المناطق ، ١٨٠٠ ف ، بمثابة ضرائب متوجبة على كل من تجاوز الـ ١٤ عاماً من العمر ، استطعنا الحكم على عجز هؤلاء العمال عن ان يعيشوا عيشة بشرية .

وفي القرى ، نرى أن البطالة الجزئية المزمنة هي القاعدة ؛ يقول تقرير اللجنة البرلمانية الموقدة الى الجزائر عام ١٩٥٥ : في وهرانة ، ينال العامل الزراعي أجراً يومياً قدره ٣٦٠ فرنكاً يعمل بواسطته ، بصورة عامة ، سبعة اشخاص او ثمانية . وهو يعمل حوالي ١٥٠ يوماً في السنة ، ولكنه ايضاً - اذا وجد هذا المقدار من العمل - يكون محظوظاً بين جماهير المتعطلين

---

(١) صحيفة « فرنسة الكاثوليكية » ٢٦ شباط ١٩٥٤



الذين لا يحصى عددهم (١) .

وفي المارتينيك لا يستطيع العمال الـ ١٥٠٠٠ أو الـ ٢٠٠٠٠ المستخدمين في حقول قصب السكر أو مزارع الأناناس :  
الحصول ، في أقصى الحدود إلا على خمسة أشهر أو ستة أشهر من العمل ؛ وهكذا إذا نقلنا هذه الأرقام إلى الصعيد العالي ، وجدنا أن ثمة ٨٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ شخص ليس بين أيديهم ، بمثابة موارد سنوية ، سوى أجور كسبت خلال ٣٠٠ أو ١٥٠ يوماً من العمل (١) .

واليك وصفاً للظروف التي يعيش فيها هؤلاء الشغيلة بعد ثلاثمائة عام من الاستعمار الفرنسي ، وهذا الوصف ننقله عن صحيفة بورجوازية :

إن الكوخ المبني من جدران حقيرة والمغطى بقش القصب ، يتألف من غرفتين مساحة كل منهما ٤ أمتار مربعة ، وأرضها من تراب مجبول وجدرانها مكسوة بالصحف القديمة .  
في هذه الاطوار يعيش ٨٠ ٪ من أهالي المارتينيك . ولكن منذ عشرين أو ثلاثين عاماً ، كان ساكن هذه الكواخ هو ما اكها ، وأهله هم الذين بنوها بأيديهم . ولكن ثمة اليوم ، في القرى وأحياء المدن الشعبية ، أكواخ قادرة من الخشب ، قائمة من غير تنسيق ولا انتظام ، تحت سقف من التناك المتعرج وهي أكواخ لا راحة فيها ، ولا منافع ، ولا كهرباء ، ومع

---

(١) Le monde , 1r. Juillet 1955

(٢) Le Monde, 19 Janvier, 1954

ذلك فهي تؤجر بـ ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ف شهرياً لكل كوخ ،  
وذلك بسبب الازمة الحادة في بيوت السكن . وفي بعض  
الاحيان يتكدرس سبعة أو ثمانية أشخاص في مساحة قدرها ٦  
أمتار مربعة ، وتفهم لماذا يصدف الشبان من أهل المارتينيك  
عن تأسيس عائلات جديدة .

واشعل مضيقنا سراجهم وهو يتألف من دواة عتيقة ملأى بالبتروول  
وقد أغمس فيها قنيل ينبعث منه ضوء يطمسه الدخان . ولاح  
لنا وجه الزنجي قتيلاً ، بشوشاً وفي وسط وجهه الاسود ، بسمه  
أسنانه البيض الناصعة . وراح يروي لنا بلهجته الزنجية العجماء  
قصة حياته الماضية ؛ قال :

ان لي من العمر سبعة وعشرين عاماً ، وما زلت اعزب .  
وانا اعمل في حقول القصب . ولقد عملت هذا الاسبوع مدة  
ثلاثة أيام في « التقين » - الوزن بواسطة القبان - وكسبت  
١٨٥٠ فرنك . وأنا أعيش هنا ؛ وأشار الى اثاث مؤلف من  
ألواح وصناديق مجمعة جميعاً بشعاً . وهنا انام ، وأشار الى  
الأرض ، فرأيت في الزاوية كومة من الخرق البالية .

ثم « حدثنا عن حالة العمال الآخرين ، في مزارع القصب ،  
خلال هذه الفترة » الجوفاء « قبل القطاف . وحدثنا عن ام لثلاثة  
أطفال كسبت ٨٠٠ فرنك طوال الاسبوع . كما حدثنا عن أحد  
اصدقائه ، وعمره ٥٣ عاماً ، دفع له المزارع المستعمر ٦٠٠  
فرنك أجراً عن ثلاثة أيام قضاها عاملاً في الحقول (٢) »

(١) صحيفة « لي موند » Le Monde ، ١٩ كانون الأول ١٩٥٤

إن هذه الوقائع تعطينا فكرة عن بؤس الشغيلة الزراعيين الذين لا يجدون سوى عمل موسمي . وحتى هذا العمل الدوري يتمتع ببعض الانتظام ، وهناك ما هو اسوأ منه بكثير : فإن جماهير الطبقة الكادحة الزراعية التي طردها الاستعمار من اراضيها لا تجد أبداً ولو نهائياً واحداً من العمل . وحسب ارقام وزارة الداخلية نفسها ، كان ثمة في الجزائر ، عام ١٩٥٥ ، ٨٥٠.٠٠٠ متعطل عن العمل ، كلياً أو جزئياً ، من أصل السكان العاملين الذين يبلغ عددهم ٢٣٠.٠٠٠ شخصاً (١) . والواقع أن أكثر من مليون من عمال الارياف يظلون باستمرار متعطلين عن العمل (٢) ، ونحن نلامس هنا نطاق البؤس حيث العوز والاملاق يسودان بصورة مستمرة ، وحيث الرأسمالية الفرنسية تستطيع ان تستقي اليد العاملة التي تستحضرها الى فرنسا ، والجنود الذين تحتاج اليهم في جيشها . ولقد قدم لنا إحصاء أجري في الجزائر عام ١٩٤٤ ، على مليون اسرة من الامر الريفية المعلومات التالية عن الحالة الاجتماعية للفلاحين (٣) :

#### أسرة

ملاكون زراعيون لهم مداخيل « كافية » ١٥٠.٠٠٠

مرايعون وخماسون (١) ١٥٠.٠٠٠

(١) « لي موند » — ١ آب ١٩٥٥

(٢) ر. باريه — المقال المذكور .

(٣) لويس شيفالييه — « مشكلة السكان في شمالي افريقيا »

(٤) نوع من الفلاحين المرابين يقدمون للمالك الأربعة  $\frac{1}{4}$  المحصول .



عمال أجراء

١٠٠ ٠٠٠

عمال كادحون زراعيون مُعَوِّزُونَ ٦٠٠ ٠٠٠

لقد كان هناك - إذن - في عام ١٩٤٤ ، ٦٠٠ ٠٠٠ عائلة من العائلات المتعطلة عن العمل ، والعائلات البائسة المعوزة. غير أن الحالة تدهورت وساءت ايضاً منذ ذلك التاريخ ، ذلك لأنّ المستعمرين قد مكثوا انتاجهم ( يعني استخدموا الآلات في الانتاج ) ، واصبحوا يستخدمون عدداً أقلّ ، من الشغيلة الزراعيين ؛ أما الصناعة الجزائرية فلم تقسح المجال ، خلال سبعة أعوام ، إلا لتشغيل ١٥٠٠٠ عامل جديد .

ونستطيع التقدير بأنه ، في عام ١٩٥٤ ، من اصل المليون والاثمانية عائلة جزائرية التي تعيش من الزراعة وتربية المواشي ، ٨٠٠ ٠٠٠ عائلة ، الى ١٠٠٠ ٠٠٠ عائلة ، يجب ان تعتبر عائلات « محتاجة ، ومعوزة » ، حسب تصنيف ١٩٤٤ .

وهناك قسم من هذه العائلات يعيش على حساب الشغيلة الجزائريين الذين هاجروا ووجدوا عملاً في فرنسا . ولقد كتب السيد دي لافينيت في تقريره إلى المجلس الاقتصادي (١) :

ثمة مليون ونصف المليون من الاشخاص الذين بقوا في منازلهم بالجزائر وليس لهم ما يعيلهم سوى المال الذي يرسله اليهم اقرباؤهم في فرنسا .

لقد تلقوا في عام ١٩٥٤ ، ٣٥ ملياراً من الفرنكات ؛ وهكذا عاشوا في تلك السنة بأقلّ من ألفي فرنك في الشهر لكل شخص :

(١) الجريدة الرسمية للمجلس الاقتصادي ، ٥ تموز ١٩٥٥ .

والنتيجة هي انه، في افريقيا الشمالية، هذه التي كانت في العهد القديمة أهراء لرومة ، ولكن التي طردت فيها الكرمة القمح ، نرى المجاعة منتشرة بصورة مزمنة ، والسكان الذين يعيشون خصوصاً على الحبوب ، كما يقول الاستاذ لويس شيفالييه ، لا يتصرف الواحد منهم إلا بمئتي كيلو ، يقتدي بها ، بدلاً من ٢٥٠ كيلو عام ١٩٤٠ ، و ٤٠٠ كيلو عام ١٩٠٠ ، و ٥٠٠ كيلو عام ١٨٧٠ . (١)

ولقد تدنى قطع الاغنام عند الفلاحين المسلمين من ٨٢١٨٠٠٠ رأس في السنين العشر التي سبقت عام ١٩١٤ الى ٣٨٣٧٠٠٠ بصورة وسطية خلال الاعوام العشرة الاخيرة .

فليس غريباً إذن أن يكون معدل ما يصيبه الفرد المسلم من الغذاء عام ١٩٤٣ حريرة ( كالوري ) ، وهذا غذاء أقل بكثير من المقدار الضروري للفرد وهو حوالي ٢٥٠٠ حريرة ( كالوري ) (٢) ويوجد في ضواحي تونس حسب تقرير تيسران ، ٢٠٠,٠٠٠ شخص يعيشون في « بؤس كامل مطلق » . ولقد بينت التحقيقات الرسمية في جنوبي البلاد التونسية ان معدل دخل الفرد المسلم في اليوم هو ٢٠ فرنك (٣)

---

(١) لويس — شيفالييه — المشكلة الديموغرافية في افريقيا الشمالية .  
(٢) أرقام ذكرها حاكم الجزائر السابق فيوليت ، في المجلس الوطني الفرنسي ، في جلسة ٢٨ تموز ١٩٥٥ .  
(٣) يعني حوالي ٢٠ قرشاً لبنانياً وسورياً ، و ٢٠ فلساً عراقياً .  
(المعرب)

ويبلغ نقص التغذية في تلك البلاد حداً نكون معه حسب تقرير  
تيسران - قد حققنا تقدماً لو توصلنا إلى تأمين وجبة واحدة لكل  
تونسي، في اليوم . وينتج عن هذا اضطرابات جماهيرية حقيقية سببها  
الجوع ، وآخرها حدث في شباط ١٩٥٥ : ففي يوم ٢٦ شباط ،  
اجتاح العاطلون عن العمل والجانحون من الفلاحين ، أسواق  
الحبوب في طبريا ، على بعد ٣٠ كيلو متراً من تونس ، واستولوا  
على اكياس الحبوب ، وفي هذا اليوم نفسه هاجم الجائعون ، في  
منطقة قريبة ، المخازن والأفران واستولوا على ما فيها من خبز (١)  
ولقد نشر أحد أطباء وادي « الداد » في جنوبي مراكش  
هذه الملاحظات التي تقشعر لها الأبدان :

إن الأطفال في هذه البلاد يأكلون التراب ! لماذا؟ أذلك من  
الفقر ، أو الجوع ، أم أنها عادة مجهولة المنشأ ؟ لا يستطيع أن  
أقول شيئاً ! ولكن هذا الواقع مائل هنا . إن الأطفال يأكلون  
التراب ، ويصابون بالأمراض الخطيرة نفسها : فقر الدم ، وتضخم  
الطحال .

وبوصلنا إلى جماهير الفلاحين الذين حُرِّموا من أرضهم  
كما حُرِّموا من العمل والغذاء والسكن ، نبلغ الحدود النهائية  
للاستثمار والشقاء والاملاق ، وهي الدائرة الأخيرة من الجحيم  
الاستعماري .

---

(١) وهذا في الوقت الذي كانت فرنسا فيه تعاني « افراطاً في انتاج القمح » !



## تفاقم الأزمة العامة للنظام الرأسمالي في العالم وأزمة الاستعمار الفرنسي الخاصة من عام ١٩٤٧ الى ١٩٥٥



### أ) تفاقم الأزمة العامة للنظام الرأسمالي :

إن المحاولات التي بذلتها الاستعمار الأميركي « لانقاذ » الرأسمالية في البلدان التي كانت 'مهتدة' فيها بأعظم الأخطار ، وتضييق « الحلف المقدس » الذي عقده الرأسمال الكبير ضد الشعوب ، والذي كان مشروع مارشال ، وحلف الأطلسي ، والحلف التركي العراقي الباكستاني ، الخ. تعبيراً عنه ، أقول إن تلك المحاولات قد باءت بسلسلة من الانخفاقات المدوية التي بلغ من خطورتها أن التفاقم الجديد للأزمة العامة للرأسمالية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية لم تخفف منه المساعدة التي جاء بها القادة الأميركيون للرأسماليين وكبار الملاكين العقاريين المهتدين ، بل إن الأزمة تفاقمت ، على العكس ، في السنوات التالية . والواقع أن المعسكر الديمقراطي والاشتراكي ، لم تردد مساحته وحسب ، ولم تتضاعف قوته فقط ، بل إنه قد تعاظم ووطد

مواقفه التي سبق له اكتسابها خلال سنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٧ .  
وانه لاتساع رائع عظيم ، أتاح عام ١٩٤٩ ضمّ جمهورية الصين  
الشعبية وجمهورية المانيا الديمقراطية ، وفي عام ١٩٥٠ جمهورية  
الفيتنام الديمقراطية ، وهذا ما جعل معسكر الاشتراكية  
والديموقراطية ، يعد ، عام ١٩٥٥ ، تسعة مليون إنسان :  
وهذا يشكل نصف سكان أوروبا وآسيا . إن جميع محاولات  
الاستعماريين الأميركيين لأثارة الاضطرابات في بلدان الديمقراطية  
الشعبية وتقويض التلاحم القائم بين بلدان المعسكر الاشتراكي  
والديموقراطي قد باءت بالفشل أيضاً .

إن الأنظمة السياسية والاقتصادية الجديدة في أوروبا الشرقية  
وقد عانت ولا شك صعوبات كبرى ، فلم تستطع أن  
تتلافى بعض نواحي النقص في تشييدها ...

ورغم ذلك فقد مضت الى الامام بثقة وحزم ، ووطدت ،  
دون انقطاع ، النظام الديموقراطي الجديد ، ورفعت ثقافة  
شعوبها ورفاهيتها الى مرتبة جديدة اكثر رقياً (١)

وكذلك فان الحصار الاقتصادي الذي ضربه الاستعماريون  
الأميركيون على المعسكر الديموقراطي وحملوا عليه خدمهم  
وأتباعهم لم تكن له سوى نتيجة واحدة وهي المساهمة في إنماء  
المبادلات داخل السوق العالمية الجديدة التي توطدت توطداً عظيماً

---

(١) انظر مولوتوف — تقرير الى مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي

٨ شباط ١٩٥٥ .

بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٥ (١) . وقد اخفق الاستعمار الاميركي في الميدان العسكري إخفاقه في الميدان السياسي والاقتصادي . فان تجربة القوة التي لجأ اليها الاستعمار الاميركي بتهديده بالقنبلة الذرية ، وشنته الحرب في كوريا ، قد انتهت بهزيمة مؤثرة . لقد فقد الاستعماريون الاميركيون احتكار القنبلة الذرية ، والقنبلة الهيدروجينية ، كما ان جيوشهم قد هُزمت في ميدان القتال في كوريا .

وأخيراً ، فإن أزمة النظام الاستعماري في العالم ، وفي آسية بوجه خاص ، خلال هذه المدة ، قد اتخذت اهمية خاصة تماماً . فلقد شهدنا انحلالاً حقيقياً للنظام الاستعماري .

فإذا كانت الصين قد حطمت سيطرة الرأسماليين والاقطاعيين ، فإن بلداناً كبيرة أخرى ، دون أن تتحرر من دائرة الرأسمالية ، قد بكفت على كل حال عن كونها بلداناً تابعة لنظام الاستعمار الأجنبي ؛ ومن هذه البلدان الهند ، و بورما ، واندونيسيا ، ومصر ، وسوريا ، الخ . والانعقاد السياسي لهذه البلدان ، وتأثيرات الثورة الصينية ، والوزن العظيم للصين الشعبية في الشؤون العالمية ، كما يشهد بذلك الدور الذي لعبته الصين الشعبية والمكان الذي احتلته في مؤتمر جنيف بخصوص الهند الصينية في تموز ١٩٥٤ ، وفي مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، هذه كلها تقدم لنا مثلاً يثير حماسة المناضلين في سبيل تحرير الشعوب ، ودعامة عظيمة

---

(١) انظر يوسف ستالين — « القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي » المنشورات الاجتماعية — باريس ١٩٥٣ ، ص ١٢١ .



لشعوب البلدان المستعمرة التي ما تزال تئن تحت نير الاستعباد ،  
وتزيد هكذا في الصعوبات التي تعانيها البلدان المستعمرة .  
وينتج عن هذا ان التغير في نسبة القوى بين النظام الرأسمالي  
والنظام الاشتراكي ، هذا التغير الذي سببته الحرب العالمية الثانية ،  
قد ازداد نمواً ايضاً على حساب النظام الرأسمالي بعد عام ١٩٤٧ .  
ولقد اتسعت هذه الظاهرة انشاعاً عظيماً حتى أن النسبة  
الجديدة في القوى كان من شأنها الحيولة دون تحقيق خطط العدوان  
الاستعمارية الأميركية ضد معسكر الاشتراكية .

## تفاقم أزمة الاستعمار الفرنسي



ما كان بوسع الاستعمار الفرنسي من جهته ، أن ينبجو من عواقب هذا الضعف الذي اصاب النظام الاستعماري العالمي ، وهو ضعف يساهم فيه الاستعمار الفرنسي نفسه بنصيب وافر .

ان تعمق أزمة الاستعمار الفرنسي منذ عام ١٩٤٧ قد ظهر بوضوح في نمو ظاهرات تفكك النظام الاستعماري ، وبتفاقم خطورة جميع تناقضاته الباطنية الصميمة . وهذا التفاقم لأزمة نظام سيطرة الاحتكارات في فرنسا ، ليس متناقضاً مع ازدياد القوة الاقتصادية والمالية للرأسمال الاحتكاري خلال هذه الفترة ، بل هو مرتبط به اوثق الارتباط .

### ظاهرات التفكك :

إذا كانت الاحتكارات قد استطاعت تحقيق أقصى الأرباح ، فإنما كان ذلك ، بصورة جوهرية ، لأنها استطاعت أن توسع وتوطد سيطرتها على الدولة ، ولأن الحركة التي تدفع الرأسمالية

الاحتكارية إلى التحول إلى رأسمالية احتكارية للدولة قد ازدادت  
مرعة ، ولكن من البديهي أن تسارع هذه الحركة في غوها .  
المتزايد يدفعان الرأسمالية أكثر فأكثر على الطريق المؤدية إلى  
حقتها . وماذا تطلب ، في الواقع ، احتكارات من الدولة ،  
بصورة خاصة؟ إنها تطلب منها طلبات حربية . بيد أن الاقتصاد  
الحربي هو اقتصاد طفيلي من الناحية الرئيسية الجوهرية . وغزو  
يكشف من ذاته عن درجة أكثر تقدماً من درجات انحلال  
نظام الانتاج الرأسمالي ، وتفككه . ونظراً لأن أهمية الطلبات  
الحربية في النشاط الصناعي قد ازدادت أيضاً خلال السنوات الأخيرة  
بالنسبة إلى ما قبل الحرب ، بما أنها كانت عام ١٩٥٤ ، ضعفي  
ما كانت عليه عام ١٩٣٨ ، وذلك بفرنكات ذات قيمة واحدة .  
وينتج عن هذا أن انحلال الرأسمالية الفرنسية قد ازداد خلال  
مرحلة ١٩٤٧ - ١٩٥٥ ، في الوقت نفسه وللأسباب نفسها التي كان  
من أجلها يغتنى الرأسمال الاحتكاري . ولكن إذا كان غزو اقتصاد  
الحرب ، وغزو احتكارات الدولة ، يزيدان في ثروات الطبقة  
الرأسمالية فإنهما يزيدان من استثمار الشغيلة ، ويوسعان نطاق  
البؤس ، ويزيدان في تفاقم النمو غير المتساوي بين فروع الانتاج ،  
والتناقضات في داخل البورجوازية نفسها ويجعلان هكذا سيطرة  
الاحتكارات سيطرة مزعجة ، وينخران أسسها ويهيئان لأنهارها  
النهائي .

ذلك لأن رأسمالية الدولة الاحتكارية هي ، من جهة ،  
الاعداد المادي الأكل للاشتراكية ، إنها غرفة الانتظار



## المؤدية إلى الاشتراكية (١)

ومن جهة أخرى ، فإن واقع كون إثراء الاحتكارات ، وبالتالي تزايد فقر الجماهير مرتبطان بسيطرة الطبقة الرأسمالية على جهاز الدولة ، فإنها يضعان أمام الطبقة العاملة ، والطبقات الاجتماعية الأخرى التي هي ضحية قانون أقصى الأرباح الذي تفيد منه الرأسمالية الاحتكارية ، أقول إنها يضعان أمام الطبقة العاملة ، وعلى نحو من القوة لم يسبق له مثيل مطلقاً ، ضرورة الاستيلاء على السلطة السياسية وضرورة النضال الثوري .

وإلى هذه الظاهرات التي تصيب جميع البلدان الرأسمالية الكبرى دون استثناء ، أضافت الرأسمالية الفرنسية ظاهرات أخرى ، هي خاصة بها ، أو نمت عندها بصورة خاصة .

وابرز هذه الظاهرات ولا شك ، وأولها ، حالة التبعية السياسية والاقتصادية لإزاء الرأسمالية الاميركية والروابط بين إثراء الرأسمال الفرنسي وعبودية فرنسة .

وكذلك فمن هذه الظاهرات ، الأهمية الخاصة التي اتخذتها أرباح المضاربات وذلك عن طريق المتاجرة بفرنكات البلدان المستعمرة كفرنوش الهند الصينية والفرنكات الافريقية ، و « الفضايح » المالية من كل صنف ونوع .

ومن هذه الظاهرات البارزة ايضاً والتي لها تأثير كبير ، الاحتفاظ بالاتجاهات الربوية الخاصة بالبورجوازية الفرنسية تلك التي أشار إليها لينين في الماضي ، والتي تظهر اليوم في إيثار

(١) لينين — المؤلفات المختارة — الجزء الثاني — ص ١٢٨ .

الراسمالين الفرنسيين شراء أسهم الشركات الأجنبية الكبرى ( سندات البترول ، مثل شركة رويال رونش ، ومناجم الذهب والماس في إفريقيا الجنوبية ) ، وفي البحث عن الضمانات في التوظيفات ، والخوف من الأخطار التي تكون ملازمة عادة لإنشاء مشروعات صناعية جديدة. ويجب أن نرى في هذه الاتجاهات الربوية والطفيلية التي هي في فرنسا أعظم وأعمق منها في سواها من البلدان الرأسمالية ، وكذلك يجب أن نرى في السياسة المالتوسية للاحتكارات ، أحد الأسباب للانحطاط النسبي في قوة فرنسا الصناعية بالنسبة إلى بلدان رأسمالية أخرى ، ولتدني في الوزن النسبي للصناعة الفرنسية داخل العالم الرأسمالي ، وركود الانتاج الصناعي .

يبد أن ظاهرات الانحطاط هذه التي كانت تبدو قبل عام ١٩٣٩ ، لم تنزل ، بل هي على العكس ، قد ازدادت على رغم نهوض الانتاج ابتداء من عام ١٩٤٧ .

### تفاقم التناقضات في الرأسمالية الفرنسية :

أن نمو هذه الظاهرات ، ظاهرات التعفن والانحلال ، لم يكن بوسعه إلا تهيج تناقضات الاستعمار الفرنسي ، وفي الدرجة الأولى ، تهيج تناقضاته الثلاثة الجوهرية ، التناقض الذي يجابه بينه وبين البورجوازيات الأخرى ، وذلك الذي يجابه بينه وبين الشعوب المستعبدة في مستعمراته ، وذلك الذي يجابه بينه وبين الطبقة العاملة الفرنسية . وما يميز تطوّر وضع الرأسمالية الفرنسية منذ المنعطف

السيامي الكبير ، منعطف عام ١٩٤٧ ، إنما هو تقاوم جميع هذه التناقضات، والصعوبات المتعاضدة أكثر فأكثر ، والتي يعانيها عند محاولته التغلب على صعوباته تلك ، ونكتفي هنا بذكر التناقض الأساسي الذي يهتنا، وهو التناقض بين الرأسمالية الفرنسية وشعوب البلدان المستعمرة :

إن تناقضات أزمة النظام الاستعماري قد أصابت الاستعمار الفرنسي بصورة خاصة . فإن الاستثمار المفرط لسكان المستعمرات ذلك الذي يقتضيه تحقيق أقصى الأرباح كان من شأنه ان يسبب توتراً أعظم مما كان عليه في الماضي ، بين القوة الاستعمارية والشعوب المستعمرة ، فإن النير الاستعماري ، قد أصبح ، مع تزايد وطأته ، لا يُحتمل من قبل أولئك الذين يرزحون تحته ، حين رأوا الصين والهند وسواهما من البلدان التابعة تتحرر من وصاية الأنظمة الاستعمارية الأجنبية .

إنّ ازدياد خطورة هذا التوتر بين البلد المضطهد والبلدان المضطهدة ، قد تجلّى في اضطراب الاستثمار الفرنسي الى نخوض حروب استعمارية طويلة المدى لفرض سيطرته . وعندئذ اتضح جلياً ضعف الاستثمار الفرنسي وعجزه عن الانتصار في هذه الحروب . فبعد الحرب العالمية الاولى ، كان على الرأسمالية الفرنسية في سبيل الاحتفاظ بسيطرتها ، أن تخوض حروباً استعمارية وخصوصاً في سوريا ومراكش ، ضد الشعب السوري و ضد قوات الأمير عبد الكريم الخطابي ، ولكنها استطاعت في النهاية أن تغلب عسكرياً .



وبعد الحرب العالمية الثانية ، ظننت الرأسمالية الفرنسية أنها بواسطة دولارات مشروع مارشال والمعونة العسكرية الأميركية تستطيع أن تسحق بالطريقة نفسها مقاومة الشعب الفيتنامي . وكان هذا معناه أنها لم تأخذ بعين الاعتبار التغير الذي جّد في نسبة القوى بين معسكر الاشتراكية ومعسكر الرأسمالية ، والمستوى الأعلى لنضال شعوب المستعمرات ، والمعارضة التي تبديها الطبقة العاملة الفرنسية والشعب الفرنسي ، وأخيراً التصرفات الخاصة التي يقوم بها الاستعمار الأمريكي . وكانت النتيجة ، الهزيمة العسكرية الساحقة في ديان - بيان - فو ، في ربيع عام ١٩٥٤ ، واضطراب فرنسة الى طلب الهدنة لانقاذ الجيش الفرنسي من الإبادة التامة .

وهكذا فقد أصيب الاستعمار الفرنسي ، منذ عام ١٩٤٧ ، بنكسة كبيرة : فقد خسر نهائياً فيتنام الشمالية ، وهو لا يحتفظ إلا بمواقف مؤقتة مزعزعة في الجنوب ، حيث تقوم حكومات كركوزية مثل حكومة ديام ، ولا تستطيع الاحتفاظ بالسلطة ، ضد الارادة الشعبية ، الا بانتقالها الى ظل الوصاية الأميركية . واضطر الاستعمار الفرنسي الى التخلي عن مقاطعاته في الهند : فبعد أن طرد من آسيا ، كان عليه القيام بتراجع استراتيجي الى افريقيا ، حيث حاول إعادة تجميع قواه . (١)

---

(١) ولقد قدم لنا مثالا عن ذلك « بنك الهند الصينية » الشهير الذي كان يسيطر قبل الحرب ، على اقتصاد الهند الصينية بأسره . وفي عام ١٩٥٠ ، لم يكن مجموع توظيفاته في الصين ، والهند الصينية ، وجنوبي شرقي آسيا

وعندئذ أصبحت البلدان المستعمرة في افريقيا قاعدة الاستثمار الرئيسية التي يملكها في ما وراء البحار . وهنا أيضاً ، بدأت تقبض على خناق القوة المتعاضمة ، قوة حركة التحرر الوطني . إن إطلاق العنان للارهاب البوليسي ، وإعدام المواطنين الآمنين ، بالجملة ، وأفطع عمليات القمع ، في تونس ، ومراكش ، والجزائر ، وفي افريقيا السوداء ، ونخلع سلطان مراكش الشرعي في آب ١٩٥٣ ، بدلاً من حمل التيار المناهض للاستعمار على التراجع ، لم تؤدّ على العكس إلاّ الى زيادة قوته ، إلى حدّ ان الاستعمار الفرنسي قد اضطر إلى القيام ، لأول مرّة منذ بداية القرن العشرين ، بعمليات عسكرية حقيقية في تونس عام ١٩٥٣ ، ومنذ ١٩٥٤ في الجزائر ضد سكان الاوراس ، والقبيلة ، ومنطقة وهران . إن الهزيمة التي تكبدها الجيش الفرنسي في الهند الصينية ، وإنشاء جمهورية فيتنام الشعبية ، ومؤتمر شعوب آسيا وافريقيا في باندونغ (١)

---

يبلغ سوى  $\frac{1}{8}$  من مجموع سندهاته . فلقد كان ميدان نشاطه الجديد هو

افريقيا : فلقد ضمن لنفسه السيطرة على حوالي عشرين شركة جديدة من الشركات في افريقيا السوداء ، وعشرة في افريقيا الشمالية ( وخصوصاً في مراكش ) ، وعلى ١٢ شركة موزعة بين غينيا ، والمحيط الهادي ، وافريقيا الجنوبية ؛ وفي الوقت نفسه قامت شركات لاستثمار المطاط او لاستخراج المعادن ، بتوظيفات مالية مهمة في افريقيا الاستوائية وفي مراكش .

(١) واليك بأي عبارات ، وهي عبارات عميقة الدلالة فيما يتعلق بتأثيرات مؤتمر باندونغ وصداء ، برر الوزير بينيه امام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية ، التنازلات التي اضطرت حكومته الى التخلي عنها

في شهر نيسان ١٩٥٥ ، قد جعلت كلها موقف الاستعمار الفرنسي أكثر صعوبة ايضاً . وواقع كونه قد أضطر الى تجنيد أكثر من ٤٠٠ ألف جندي ضد الشعب الجزائري ، انما يبين بوضوح الضعف الهائل الذي أصيب به نظام السيطرة للاستعمار الفرنسي في افريقيا ، وتزعزع مواقعه منذ عام ١٩٤٦ .

وفي عام ١٩٥٥ ، وضع الحكم الذاتي الممنوح لتونس عام ١٩٥٤ ، موضع التطبيق : وفي مراکش ، نحت الجماهير الشعبية السلطان الكر كوز ابن عرفة .

وعاد السلطان الشرعي إلى عرشه عام ١٩٥٥ ، وتألفت وزارة مراكشية في سبيل إنشاء علاقة جديدة بين مراکش وفرنسة ؛ وفي الجزائر أفلست افلاساً دموياً أسطورة « الجزائر ، مقاطعة فرنسية » .

وفي ٢٦ أيلول ١٩٥٥ أعلن النواب المسلمون ، وقد كانوا حتى ذلك الحين ، مؤيدين لسياسة الاندماج ، قائلين : « إن الأغلبية الساحقة من السكان أصبحوا اليوم يؤيدون تأييداً مطلقاً الفكرة القومية الجزائرية . »

وفي افريقيا السوداء ، حصلت الجماهير الشعبية بعد نضال باسل ،

---

لشعب المراكشي : « لقد كان لمؤتمر باندونغ ، ولسوف يكون له ايضاً نتائج كبرى . وما كنا نظن سابقاً انه سوف يؤدي الى مثل هذا الانقلاب في العالم . »

« وقد تكون السياسة التي تقترحها عليكم الحكومة سياسة تخططها الاحداث ، فاذا رفضتموها ، فسوف تضطرون في الايام المقبلة أن تمضوا الى ابعدها منها بكثير اذا اردتم انقاذ الحد الأدنى . » ( Le monde , 8 octobre , 1955 )



على « قانون للعمل » وذلك عام ١٩٥٢ . وما لا ريب فيه أن الرأسمال الاحتكاري قد أدرك أنه لم يعد يستطيع أن يحكم كما كان يحكم في السابق ، ولذلك فهو يحاول التفاهم مع البورجوازية التونسية والبورجوازية المراكشية وذلك من أجل الاحتفاظ بمواقعه الرئيسية ، مضحياً إذا لزم الأمر ، بالمستثمرين الفرنسيين الثانويين . ولكن هذه السياسة لا ترضي المطامع الشعبية المطالبة بالتححرر الوطني الكامل .

وهذا كله يدل على أن القواعد التي يقوم عليها الاستعمار الفرنسي في إفريقيا ينخرها الضعف أكثر فأكثر ، تحت ضغط الحركة القومية التي ليس ثمة ما يستطيع إيقافها بعد اليوم ، هذه الحركة الجبارة التي سوف تؤدي إلى انهيار الاستعمار الفرنسي .

## القضية الجزائرية



لقد فسّرت التجمعات السياسية والحكومات الفرنسية التي تعاقبت على الحكم منذ عامين ، المأساة الجزائرية تفسيرات مختلفة أكبر الاختلاف . فالجزائر ، في نظر البعض ، هي جزء مكمل للأرض الفرنسية ، أحدث فيها الاضطراب جماعة من المجرمين والمهيجين المأجورين الذين يعملون بوحى من الاجنبي . وهذا البعض لا يواجه سوى حلول عسكرية ولا يقترح سوى البطش والقوة . وهناك آخرون يرون انه على الرغم من « العمل العظيم » الذي حققته فرنسا حتى الآن في الجزائر ، فان الجزائر تعاني بصورة رئيسية ، من البؤس ، وهو ، كما يرى هؤلاء ، نتيجة الزيادة المفرطة في السكان . والحلول التي تقترح عندئذ هي حلول اقتصادية واجتماعية . ومنذ زمن قريب ، نرى السياسة الرسمية ، مع اعترافها للجزائر « بشخصية معينة » ، تتردد بين تطبيق حلول عسكرية تكون أكثر بطشاً وإرهاباً أيضاً ، وبين الحلول الاقتصادية .

والواقع ، أن الجزائر هي مستعمرة ، مستعمرة من نوع خاص متميّز ولا مثك ، وذلك بِقِدَمِ الواقع الاستعماري فيها واستيطان مليون من الاوربيين . وعلى رغم هذا كله ، تظل الجزائر مستعمرة . والآن تتساءل : هناك ١٢٥ عاماً من الاستعمار ، وهناك استيطان أوروبي ، وسياسة 'سُمِّيَتْ' سياسة « تمثّل أو اهتضام » ( وهي سياسة لم 'تطبّق' في الواقع ) ، تتساءل : هذه الأمور كلها ، هل قَرَّبَتْ بين الجزائر وفرنسة ؟ والأزمة الحالية ، أليست سوى أزمة غزو ؟ نحن لا نرى هذا الرأي .

إن الاستعمار ، بدلاً من ان يقرّب بين البلدين ، لم يفعل سوى دفعهما الى طريقين متعارضين تعارضاً تاماً . لماذا ؟ ذلك لأن أكثر من عشرين عاماً من حرب الغزو والفظائع المستمرة ، مع ما صاحبها من مذابح جماعية وعمليات نهب ، قد قلبت ، في البدء ، الجزائر رأساً على عقب . ونستطيع انقول ، دون ان نقصد المفاارقة والغرابة من قولنا هذا ، ان الجزائر كانت ، عام ١٨٣٠ ، شبيهة بالبلدان الزراعية الاوروبية الما قبل الصناعية في ذلك العهد .

وبأخذنا بعين الاعتبار الاختلاف في الدين ، وما يترب عليه من اختلاف في التقاليد ، نرى أن الجزائر عام ١٨٣٠ وفرنسة عام ١٨٣٠ ( والأولى ولا شك كانت أقل تطوراً من الثانية ، من الناحية الاقتصادية ) كانتا أكثر تشابهاً ، من حيث الأساس والجوهر ، من الجزائر وفرنسة عام ١٩٥٦ . ذلك لأنّ الانقلاب الذي بدأ عند الغزو الفرنسي للجزائر



والاضطراب الذي صاحبه ، قد ظل يزداد ، بل لقد اتسع اليوم اتساعاً لم يسبق له مثيل ، وذلك كلما امتدت حركة الاستعمار وأثمت نتائجها وعواقبها وتناقضاتها المتزايدة الخطورة . إن الأزمة الحالية ليست أزمة نمو ، بل إنها نتيجة ١٢٥ عاماً من الاضطراب والاستعمار ، فإن كانت بعض جوانب القضية الجزائرية هي جوانب اقتصادية واجتماعية ، فإن العلة الجوهرية لهذه الأزمة هي علة سياسية : فالتبعية السياسية ( بما أنت الجزائر كانت ضحية لغزو عسكري ) هي التي تحدّد خضوع الجزائر لفرنسة ، كما أنها هي التي خلقت الضيق الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر . وعلى كل حال فالظواهرات الرئيسية للأزمة ليست ، في الوقت الحاضر ، اقتصادية واجتماعية ؛ بل هي ظواهرات سياسية : إنها نمو حركة قومية . والظاهر ان الحلول الاقتصادية والاجتماعية لن تجدي نفعاً في هذه الظروف ، ولن تؤدي معاً إلى حلّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتهدة الأزمة ، التي هي أزمة سياسية . ونظراً لأنه اتضح أن استخدام القوة لن تكون له أية نتيجة مؤاتية ، فان الحلول الوحيدة هي - إذن - حلول سياسية . إن الحركة السياسية ، أي الحركة القومية ، هي نقطة الوعي . والواقع أن إلغاء التبعية السياسية التي تعيش فيها الجزائر هو وحده الذي يستطيع حلّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها هذا البلد .

إن فحوصنا للوضع الاقتصادي وللوضع الاجتماعي للجزائر ، سوف يعود بنا ، دون انقطاع ، الى القضية السياسية .

## اسس الاقتصاد الجزائري

إن الطابع المتفرد الخاص للاقتصاد الجزائري، المختلف اختلافاً جوهرياً عن الاقتصاد الفرنسي، إنما هو ناشيء عن ضعف التوظيفات في وسائل الانتاج، وعن التبعية، التي تنتج عن ذلك، إزاء التروستات الفرنسية. وتظل الأرض هي وسيلة الانتاج الرئيسية، مع ثروات باطن الأرض. ويتخذ الانتاج شكل نهب لمصلحة الشركات ولمصلحة الأقليات التي تديرها. إن ندرة التوظيفات الرأسمالية في الصناعات تضع مجموع الاقتصاد الجزائري في موضع التبعية للرأسمالية، والرأسمالية الفرنسية بصورة خاصة: كما ان التجهيز التجاري نفسه يشجع المبادلات عبر البحر المتوسط أكثر من تشجيعه المبادلات في داخل البلاد الجزائرية. وهكذا فالشطر الأعظم من البلاد، وقد وضعت هكذا في حالة تخلف وانحطاط، تحتفظ باقتصاد يكتفي بوسائل المعيشة الضرورية، وهو اقتصاد بدائي يضعف أكثر فأكثر بسبب تطور القطاع الرأسمالي نفسه.

## القطاع الرأسمالي

إن وسائل الانتاج لقطاع الاقتصاد الاستعماري يملكها، بصورة رئيسية، إما أقلية ضئيلة من الملاكين العقاريين والرأسماليين الأوروبيين المستوطنين في الجزائر، وإما شركات رأسمالية فرنسية - أو أجنبية - أو فروعها، يضاف الى هذه عدد قليل من الملاكين العقاريين والرأسماليين الوطنيين.

إن الزراعة الرأسمالية الاستعمارية تتصرف بثلاث اراضي

المزروعة المساوية من الفلاحين الوطنيين ، وهي وحدها - أي الزراعة الرأسمالية - التي تستطيع الاستفادة من الوسائل الحديثة في التجهيز والقروض . إن الملكية الرأسمالية الواسعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظهور حركة الاستعمار. ففي عام ١٨٣٠ ، وباستثناء ملكيات الاقطاعيين الاتراك ، وهي المعروفة باسم « الأحواش » في « الميتيجا » ، كانت اراضي الجزائر كلها ، سواء التي كانت منها ملكاً « جماعياً » للقبيلة ، أو مشاعاً ، ( الأرخ ) ، أو التي وُزِعَتْ منها وفقاً لتطور حاجات الأسرة ( كالأملاك مثلاً ) ، أو تلك المخصصة لمؤسسة دينية ( كالأوقاف ) أو للدولة ( اليبالك ) ، هذه الأراضي كلها كانت ، على اختلاف أنواعها ، تؤمن المداخيل لأولئك الذين يعملون فيها ويوزعونها ، سواء أكان الأمر يتعلق بحق الانتفاع ، أم بالملكية الكاملة. وليس هذا ما يحدث في الأراضي التي أخضعت للقضاء الفرنسي ، التي كانت العناية بها ، أكثر فأكثر ، هي ثروة عمل الفلاحين المأجورين ، على حين أن الأرباح كانت من نصيب الملاكين : أمّا صغار المستوطنين الأوروبيين أنفسهم فقد كانوا ضحية لهذا التمرکز . ففي عام ١٩٤٠ ، من أصل ٢٠٧٠٠٠٠ هكتار كان يملكها ٢٥٠٠٠ أوروبي ، أصبح ١٥٠٠٠ ملاك ، وكان الواحد منهم يملك أقل من ٥٠ هكتاراً ( وهم يشكلون ٦٠ ٪ من المستثمرين ) ، لا يملكون سوى ٢٥٠٠٠ هـ ( ٩ ٪ من المساحة ) على حين أن ٦٠٠٠ ملاك يملك كل منهم أكثر من ١٠٠ هـ ( وهم ٢٥ ٪ من المستثمرين ) أصبحوا يملكون



..... و ٢٠٠ و ٢٠ هـ ( أي ٨٠ ٪ من المساحة ) .

وفي مقابل هذا ، نرى حوالي ٥٠٠٠ مزارع مسلم يملك الواحد منهم أكثر من ١٠٠ هـ . وهكذا فحوالي ١١٠٠٠ مزارع يتمتعون بمداخيل أكثر من ٤٠ ٪ من الأراضي المزروعة في الجزائر !

لقد خلقت الدولة الاستعمارية الشروط التشريعية والقضائية لنهب الجزائريين المسلمين . فمن ناحية ، قامت تلك الدولة بإعادة توزيع الشطر الأكثر خصوبة من الأراضي المصادرة ، متذرعة بمختلف الذرائع : فمنها أراضي « البيالك » التي انتقلت من الدولة التركية إلى الدولة الفرنسية الاستعمارية ؛ وأراضي « الأوقاف » الإسلامية التي نُقِلَت إلى دولة غير إسلامية ، وذلك بعد أن أُعْتُبِرَت هذه الدولة غير إسلامية ، بصورة تحكّمية ، وريثة دينية لدولة إسلامية ؛ وكذلك « الاحواش » المصادرة ؛ وأمالك « الأرخ » المُعْتَبَرَة خطأ بمثابة « أرض لا مالكين لها » ، وهناك أراضي « الأوقاف » و « الأملاك » التي صودرت لتعطيم مقاومة القبائل التي تملكها . ولقد شجعت الدولة الاستعمارية المحتلة ، من جهة أخرى ، بتفكيك الجماعة الفلاحية في الدرجة الأولى ، ثم بقوانين تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية ، أقول شجعت الدولة الاستعمارية رجال الأعمال ، على الحصول على أراضي القبائل أو أراضي الأسر ، وذلك في شروط مؤاتية جداً . ولقد اشترى هؤلاء الأراضي من بائعين قبض الاستعمار الفرنسي على خناقمهم ، أو أنهم أوقعوا الحجز على ملاكين ذهبوا ضحايا للفوائد

الربوية الضخمة . وتمت إعادة توزيع أراضي الجزائر ، إما بصورة منحات مجانية وكيفية لحصص من الأرض ، كان يرغب ملاكوها في أكثر الأحيان على البيع ، سواء عن طريق البيع بالمراد لمصلحة الأوروبيين طبعاً ، وإما بنهب أراضي شاسعة لقاء شروط نادراً ما وفى بها المستعمرون : وعلى هذا النحو ، مثلاً ، حصلت « الشركة الجزائرية » على أراضيها ( وتبلغ مساحتها اليوم ٧٠٠٠٠ هكتار حول وادي الزناتي ) بمثابة تأمين على قرض قدره ١٠٠ مليون فرنك عقده الجزائر عام ١٨٦٧ ، وكان هذا القرض بفائدة كبيرة ؛ وحصلت الشركة الجنفوازية ، عام ١٨٥٨ ، على ١٢٠٠٠ هـ لإسكان مستوطنين سويسريين فلم تسلمهم الشركة سوى قسم صغير من هذه الأرض . ولقد ورث آل بورجو ، وهم مهاجرون سويسريون ، عند فصل الكنيسة عن الدولة ، مقدار ٦٧٢ هكتاراً من كروم أحد الاحواش التي منحت « للتراب » عام ١٨٤٧ . وهكذا فكبار الملاكين قد ملكتهم الدولة ، بصورة مباشرة ، الملكيات الشاسعة ، أو انها يسرت لهم الظروف للحصول على اراض تخلى عنها طوال عشرات الالوف من صغار المستوطنين الفلسطينيين ، لقاء أسعار ادنى بكثير من اثمانها الحقيقية .

ولقد شجع التشريع ، باستمرار ، على شراء الاراضي من الوطنيين : وعلى سبيل المثال ، نذكر قانون مجلس الشيوخ الصادر عام ١٨٦٣ الذي وُضع لتحديد أراضي القبائل (تحديداً إجبارياً) ؛ وقانون وارنييه loi Warnier الذي عمد الى تفتيت الاملاك الجماعية فجردها بذلك من أية ريعية ؛ وقانون عام ١٨٩٧ ، الذي يسمح بفتح

تحقيقات جزئية ( استثنائية ) لمنح الحق « الفرنسي » وإمكانية بيع اراضي المسلمين التي يطالب بها الدائنون ؛ وكذلك قانون عام ١٩٢٦ ، الذي اتاح توسيع هذه التحقيقات حتى تشمل دائرة بكاملها . لقد منحت المشروعات الاستثمارية وحدها الامكانيات للحصول على الاجهزة والأدوات ابتغاء نمط خاص من الانتاج يتمتع بالصفات التجارية الواسعة البعثة .

فالإدارة الاستعمارية قد أقرت دائماً بأن المساحة نفسها ليست « كافية » لاقامة مشروع استثماري : والامر متوقف على كون المشروع أوريبياً أم إسلامياً : فالحد الأدنى الضروري ، وقد كان ، من حيث المبدأ ، ١٠ هكتارات ، للمشروع الاسلامي في زراعة الحبوب ( ولم يراعَ هذا المبدأ ، أيضاً ) ، قد أصبح ٣٥٠ هكتاراً . وهذا معناه ان الاستثمارات الاستعمارية وأراضي « الاقطاعيين » المسلمين هي وحدها التي حصلت على حق استخدام اليد العاملة ، والأسمدة ، والآلات الزراعية .

لقد احتلت الاستثمارات الاستعمارية ، بصورة عامة ، أكثر الاراضي خصوبة . وقد وضع الحكام الفرنسيون تحت تصرفهم للعمل في هذه الاراضي ، ملاكيها السابقين ، وقد أرغمهم الاغتصاب على العودة الى اراضيهم بصفتهم عمالاً يشتغلون لقاء أجور منخفضة جداً ، أو بمثابة مستثمرين بالمحاصة ( المربعين ، والخمسين ) . ولقد استطاعت هذه الاستثمارات ان تخصص ، على مساحة ٥٠٠٠ هكتار في زراعة الاشجار المثمرة ( الحمضيات ، والكرمة ) التي تضاعف قيمة الاراضي ، ولكنها تقتضي من المستثمر



ان يستطيع أن يتحمل ، في البدء ، بضع سنوات غير منتجة .  
ولقد استطاعت ، في التالي ، بسبب اتساعها نفسه ، الحصول على  
أجهزة زراعية حلت محل اليد العاملة بالاجرة ، التي طُرِدَت هكذا  
بالتدريج من العمل ، وذلك لأن أصحاب المشروعات رأوا ان  
اليد العاملة « باهظة التكاليف » رغم ضالة أجورها : وهكذا فإن  
لم يكن ثمة اليوم سوى ١٤٠ ٠٠٠ عامل زراعي يحصلون على عمل  
متواصل الى حد ما (٣ أشهر في العام) ويحق لهم الحصول على « الضمان  
الاجتماعي » ، فإن عدد الجرارات الزراعية (التراكاتورات) قد ارتفع  
من ٥٦٠٠ جرّارة عام ١٩٣٨ الى ١٧٠٠٠ الف عام ١٩٥٣ ، وعدد  
الحاصدات الآلية من ١٥٠٠ عام ١٩٤٩ الى ٢٩٠٠ عام  
١٩٥٣ (١) ؛ ونرى هكذا ، من ناحية اخرى ، اذا اخذنا بعين  
الاعتبار أن الاستثمارات الكبرى تتصرف باكبر عدد من  
الآلات ، أقول نرى أن الأقلية فقط من المستوطنين الاوروبيين  
المستعمرين انفسهم استطاعت حتى الآن أن تستخدم الآلات في  
زراعتها .

\*

إن الاستثمارات الاستعمارية ويقابلها عدد مماثل من استثمارات  
بعض الوطنيين ، تتمتع وحدها بقروض زراعية وفقاً لشروط  
طبيعية . وفي عام ١٩٥٣ ، كان ٥١٠٠٠ مزارع فقط يستفيدون  
من خزينة « القرض الزراعي التعاوني » ، و ٦٠٠٠٠ مزارع ،  
واكثريتهم الساحقة من المستثمرين الكبار ، وكانوا يستفيدون من

(١) الارقام المذكورة مأخوذة عن « حولة الجزائر الإحصائية »

التعاونيات ، وكانت الأسهم التي تدرّ الأرباح ، تقسم بنسبة مساحة الأرض التي يملكها كل مزارع منتسب الى الخزينة المذكورة . وبالنسبة الى أهمية الأموال الموظفة والضمانة التي يقدمها مركز المتعاونين المساهمين وأهميتهم الرأسمالية ، نرى ان القروض المقدمة هي قروض ضخمة وذات منفعة كبيرة وهي تستفيد ايضاً إفادة كبرى من مساعدات الدولة : وفي عام ١٩٥٣ ، جرى تسليف مبلغ ١٥٠ مليون فرنك بقروض طويلة الأجل ، أي ٧٠٠٠ ف وسطياً لكل منتسب .. إن تركيب هذه الشركات يسمح لبعض المستعمرين ، من ذوي الثروات الضخمة الخاصة ، أن يسيطروا على « مجلس الادارة » ويوجهوه وفقاً لمصالحهم الشخصية وحسب ، وهذا ما يجري بالفعل .

إذن فتعاونيات القرض الزراعي التعاوني وشركاته تسهّل تمرّك الأجهزة والآلات في ايدي كبار الرأسماليين المستثمرين .

\*

إن الاستثمارات الاستعمارية الكبرى هي وحدها التي تستفيد ، عملياً ، من الأموال العامة ، وهي أموال اقتطع الشطر الأعظم من رساميلها من ضرائب تدفعها القبائل .

أما المنشآت الرئيسية الكبرى ، كأقنية الري وتصريف المياه والسدود الضخمة ، فلا يستفيد منها في اغلب الأحيان سوى كبار الرأسماليين الملاكين . وحين يكون هناك مشروع جديد من مشروعات الري ، فإن قيمة الأراضي تزداد بنسبة خمسة أضعاف الى عشرة أضعاف ، لقاء رسوم ضعيفة نسبياً ، ومع ذلك لا

تستطيع الاستثمارات الصغيرة تحملها : وهذه الاستثمارات الصغيرة ، رغم خضوعها للنظام نفسه ، لا تستطيع الاستفادة من المنشآت الجديدة . وهكذا ، وبسبب تكاليف هذه التحسينات ، نرى ان ثلثي المساحة القابلة للري ( ٩٨٠٠٠ هـ ) لا يفيدان من الري .

وعلى هذا النحو ، فالاستثمارات الاستعمارية الكبرى ، وبعض كبار الملاكين الوطنيين ، وهم وحدهم القادرون على المشاركة في الانتاج المرتكز على المضاربات المالية الكبرى ، هم وحدهم القادرون - مع تلك الاستثمارات - على إعادة توظيف أرباحهم . إن ضرورة توظيف رؤوس الأموال ، وتعاقب الازمات ، يعملان على حذف الملاكين الأقل اهمية ، شيئاً فشيئاً : وهكذا فعدد المستثمرين الأوروبيين تدنى ، بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٥١ من ٢٥٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ ، وهكذا فالشركات الكبرى (المتيجا ، التراب ، شابودي جاندارم ، أملاك سانت شارل ، كيرولي الخ) تسيطر اليوم على الشطر الأعظم من كروم الجزائر ومزارع الحمضيات فيها .

ولم تعد الاستثمارات الكبرى مجرد مشروعات زراعية : بل إنها تعيد توظيف شطر من أرباحها ، التي حصلت بها بسهولة ، في الشركات المنجمية ، والصناعية ، والتجارية ، وتتوصل هكذا ، مع ممثلي الرأسمالية الفرنسية ، الى السيطرة المطلقة على مجمل الاقتصاد الجزائري وكذلك على الادارة الاستعمارية الجزائرية .

●  
إن التجهيز الصناعي للجزائر تُعَيِّن مقاديره من قِبَل القوى المالية



في فرنسا ، ومن قبل الاستعمار الكبير في الجزائر .  
ولقد قدمت الشركات البنكية الكبرى أكثر الأموال  
الخاصة الموظفة في المناجم وفي الصناعة وهكذا فالشركات  
الجزائرية، المرتبطة ببنك « الاتحاد الباريسي » l'Union parisienne  
والمؤسس عام ١٨٦٩ بناء على مبادرة « فرن » Vernes ، يشارك  
في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية الثلاث : شركة « أونزا »  
و « مقطع الحديد » للحديد وشركة قسطنطينة للفوسفات ، وهذه  
الشركات هي نفسها تسيطر على شركة الصناعة الكيماوية الرئيسية ،  
وهي الشركة الجزائرية للمنتجات الكيماوية والأسمدة . وكذلك  
فلها مصالح في شركات النقلات : في الخطوط الحديدية على طريق  
الجزائر وطريق « عبر الصحراء »

وكذلك « فالقرض العقاري للجزائر وتونس » ، الذي ليس  
سوى فرع من « القرض الفرنسي » ، يساهم في شركة باستو للتبغ  
والسجائر ، وفي شركة الحصر العقارية لمدينة الجزائر ، وذلك بعد  
أن قدم معظم القروض للجبايات المدنية في الجزائر ، تلك المخصصة  
للتجهيز العام . إن « القرض الجزائري » ، المرتبط بجماعة روتشيلد ،  
والبنك الصناعي للجزائر ، المؤسس عام ١٩١٩ من قبل بنك  
الجزائر ، والذي يجمع مصالح بنك « ورمز » وبنك « .الهند  
الصينية » وبنك ال « B. N. C. I. A » وبنك « الاتحاد الباريسي »  
وبنك « B. N. C. I » إفريقيا ، الذي هو نفسه فرع من فروع  
بنك « B. N. C. I » المؤسس عام ١٩٤٠ ، وبنك « الكريدي  
ليونيه » والشركة العامة ، والشركة المارسييلية للقرض ، الخ هذه

البنوك كلها نجدها في معظم مجالس ادارات الشركات في الجزائر .  
وهذه هي التكتلات نفسها التي تمول التروستات الفرنسية  
وتسيطر عليها، وهذه المساهمة المزدوجة تدعوها الى توجيه توظيفاتها  
في الجزائر وفقاً لمصالح الرأسماليين الفرنسيين في فرنسة ، الذين  
يريدون الاحتفاظ بالجزائر بوصفها سوقاً لانتاجهم الصناعي الفرنسي،  
ومصدراً أساسياً من مصادر المواد الخام بسعر أرخص منه في أي  
مكان آخر .

أما المستوطنون المستعمرون الفرنسيون والأوروبيون  
فيوظفون في هذه الشركات الرأسمالية شطراً من أرباحهم . والمثل  
الأكثر نموذجية هو حالة أسرة بورجو-الذين تولى من بينهم أحد أعضاء  
مجلس الشيوخ - وهي أسرة تملك حوالي ٢٠٠٠ هكتار ، كما تملك  
أسهماً في ملكية الشابودي جاندارم ( ١٢٠٠ هـ ) ، وفي أملاك بني  
سليمان ، « والشركة الزراعية لافريقيا الشمالية » ، وكذلك فهذه الأسرة  
تملك مشروعاً للأنسجة ، وتساهم في « شركة الفلين الافريقية  
الشمالية » ، و « معامل الجزائر للتقطير » ومطاحن الشليف ،  
ومناجم فوسفات قسطنطينة ، ومصانع باستو ، كما أنها تسيطر على  
إحدى الصحف اليومية في الجزائر . أما النائب بلاشيت ، المساهم  
في قطاف الألفا في منطقة الجلفا على مساحة ٦٨٩٠٠٠ هكتار ،  
فهو يسيطر على الألفا ، ومن كبار المساهمين في شركة مياه وهران ،  
وصاحب صحيفة يومية تصدر في الجزائر .

وحين لا يتعلق الأمر إلا بمساهمة المستعمرين في مشروعات  
التروستات الكبرى ، فان مصالحهم تكون طبعاً مرتبطة

بها . اما المشروعات التي تؤسسها رساميل جزائرية ،  
إذا كانت ملكاً للمستوطنين المستعمرين ، فمصلحتها تقوم إذن في  
تصنيع محدود ، تظل هي السيطرة عليه ، وهو تصنيع يحافظ  
على احتياطي اليد العاملة الرخيصة ؛ ومهما يكن ، فإنها تصطدم  
بالمزاحمة الفرنسية الصادرة عن « الوطن الأم » ، أو أن عليها  
القبول بالمعونة ( والسيطرة ) التي تفرضها الشركات الفرنسية التابعة  
للوطن الأم ؛ أم أن عليها بالأكتفاء بتحويل شطر من  
الانتاج الزراعي المستهلك في الجزائر ( المطاحن ، ومعاصر  
الزيتون )

\*

إن الصناعات المنجمية ، التي ظلت زمناً طويلاً تنفرد بالتطور  
والنمو ، يجري تجهيزها وفقاً لحاجات السوق العالمية . وسبب  
تطورها انما هو منح الامتيازات لشركات منجمية عالمية كانت قائمة  
سابقاً ، أو منح هذه الامتيازات لفروعها ؛ وهكذا ، فيما يخص  
المعادن غير الحديدية ، نرى أن الشركة البلجيكية « دي فياي  
مونتاني » هي الحاصلة على هذه الامتيازات .

أما الحديد فامتيازها في يد شركة «مقطع الحديد» المرتبطة بشركة  
« جبل جريصا » التي تقوم بأعمال الاستثمار في تونس أيضاً . أما  
شركة « الأوتزا » ( وهي شركة مختلطة رأسمالها ٨ مليارات ف منها ،  
الى جانب رساميل الحكومة العامة ، أموال هرمنت وشنيدر )  
أما شركة فوسفات قسطنطينية ورأسمالها ملياران من الفرنكات ،  
فيسيطر عليها « اتحاد المناجم »



أمّا الشركات المنجمية الأخرى فلا تعيد توظيف أموالها إلاّ ابتغاء حفظ أرباحها ، ولا تقوم بصنع المادة المُستخرَجة ، وتترك آبار المعادن زاخرة دون ان تستخرج منها شيئاً ، حين لا تكون حالة الاسواق العالمية مؤاتية .

وهكذا فقد كان ٢٧ امتيازاً من أصل ٩٧ امتيازاً ، تمثل . ٣٧٤ كلم ، من اصل ٩٤٤ كلم مربع ، هي وحدها المُستثمرة عام ١٩٥٠ ( وكان بعض المناجم الأخرى ، وقد مُنحت امتيازاته دون رقابة وعلى أساس من الفوضى الفظيعة ، غير صالح للاستثمار ) . إنّ صناعات التحويل في الجزائر لا تستطيع البقاء إلا بوصفها تابعة للصناعات الفرنسية في « الوطن الام » . بل لقد مرّ زمن طويل لم تنشأ فيه صناعات مهمة في الجزائر عوضاً عن الصناعة الحرفية المحلية . بيد ان رخص اليد العاملة ، والرغبة في توفير تكاليف النقل ، والميزات الاقتصادية والمالية التي منحتها الدولة ، قد دفعت شركات مهمة الى انشاء مصانع ، في الجزائر نفسها ، لانتاج حاجيات الاستهلاك التي يمكن ان تجد في الجزائر المواد اللازمة لصناعتها وكذلك الزبائن الذين يشترونها .

مثلاً ، حصل « لافارج » على احتكار صنع الترابية وجميع أنواع الإسمنت ، وذلك بوساطة فروعه ( الشركة الأفريقية الشمالية للإسمنت المؤسسة قرب مدرسة الجزائر ، قبل الحرب العالمية الثانية ، وكذلك شركة C. A. D. O. المؤسسة قرب وهران ، بعد الحرب العالمية الثانية . )

إن تطوّر الصناعات المحلية ( وخصوصاً صناعة المنسوجات )

ذلك الذي أتاحه انعزال الجزائر خلال الحرب ، لم يعمر طويلاً ، على الرغم من مشروع التصنيع الحكومي : فان شركة M. T. O مثلاً ، في تلمسان ، التي كانت تستخدم أكثر من ٢٠٠٠ عامل ، جيزتهم بأجهزة دعت إليها الضرورة ، لتلبية الطلبات العسكرية ، خضعت عام ١٩٥٥ للتصفية القضائية . ولم يسمح مشروع الحكومة بنشوء الصناعات إلا وفقاً لمقتضيات سوق الدولة ، ومن هذه الصناعات : L.T.T. ، و « مصانع تصفيح الحديد الأفريقية » وأفريقالفا ، الخ . إن الحجم الإجمالي للتوظيفات الصناعية يظل ضئيلاً جداً . ففي عام ١٩٤٠ ، لم تحصل صناعة التحويل ، من أصل حجم إجمالي للتوظيفات الخاصة قدره ١٣١ ملياراً من الفرنكات ، إلا على مليار واحد من الفرنكات ، يعني أقل من ١٪ من المجموع ، و ٢٣ مرة أقل من التوظيفات في الزراعة . والحصة الموظفة في المناجم ( وهي أكثر من ٤ مليارات بقليل ) لم تكن تمثل هي نفسها سوى ٣٪ من التوظيفات ، أما التوظيفات المخصصة لإنتاج الطاقة ( وبصورة خاصة من قبيل شركة « ليون » فقد بلغت ملياراً و ٧٠٠ مليون فرنك ، وهذا يعني أكثر من ١٪ بقليل . ومقابل هذا ، فإن تشييد البنايات قد امتص ، وحده ، ٤٢٪ من الرساميل . ولم يغير مشروع التصنيع هذه النسب إلا قليلاً . ففي عام ١٩٥٠ لم يتلق مجموع النشاطات الصناعية سوى ٢٠ ملياراً ، يعني ٢٠٪ من التوظيفات الجديدة . فالقطاع الصناعي من الإنتاج الجزائري محكوم عليه من قبل النظام الاستعماري بنقص في التجهيز ، وهو نقص يراه

المستعمرون والترومسات الصناعية الفرنسية ملائماً جداً ومشجعاً  
لتضخم النشاطات التجارية .

\*

إن التوظيفات المصدرة إلى الجزائر تتركّس خصوصاً للتجارة  
والنقلات، وأهميتها متناسبة مع حجم الزراعة المؤسسة على المضاربات،  
والاستخراج المنجمي ، وضعف الانتاج الصناعي .  
إن تبعية الانتاج المؤسس على المضاربة ، وخضوعه لفرنسا ،  
يشجعان نشوء مؤسسات للقرض : وإن بضعة المؤسسات الكبرى  
للقرض ، كالشركة الجزائرية للقرض والأعمال المصرفية ( وهي  
إحدى وجوه « الشركات الجزائرية » ) ، و « القرض العقاري  
للجزائر وتونس » ، والـ B. N. C. I. A. ، و « الصندوق التعاوني  
للقرض الزراعي » ، و « البنك الشعبي الجزائري » ، و « الشركة  
العامة » ، و الكريدي ليونيه ، هذه كلها تؤلف حول مؤسسة  
الإصدار والقطع ( بنك الجزائر وتونس ) مركزاً للنشاط يشمل  
أضال قضية زراعية في البلاد. وفي عام ١٩٤٠ ، خصص للبنوك أكثر  
من ٣٪ من التوظيفات ، يعني ما يعادل حصة الصناعة المنجمية .  
إنّ عدم كفاية النقلات العامة من حيث الخطوط الحديدية ،  
قد شجع إنشاء شركات النقلات التي تحصل على معونة الدولة .  
والمشروعات الرأسمالية الكبرى تتصرف بشركات ضخمة ( المساجيري  
موري ، وشركة النقلات الجزائرية للسيارات ، وشركة سيارات  
« الاخضر » التي تملكها اسرة الماريشال جوان ، و « شركة الجر  
الآلية لافريقيا الشمالية » ،



إن ضرورة استيراد المنتجات التي لا تصنع في الجزائر ، والاتجاه التصديري للزراعة التي يسيطر عليها الأوربيون ، والمؤسسة على المضاربة ، قد أدت إلى نشوء عدد هائل من مستودعات البضائع ، ووسائل التخزين لمصلحة شركات « الترانزيت » الكبرى ولمصلحة العديد من مؤسسات التصدير والاستيراد . ولقد ضمن احتكار صناعة الحيات سلامة توظيف الرساميل في صناعة الاعتدة الحربية ، كما أن شركة « شيافينو » ، بسيطرتهاماً تقريباً على احتكار التجارة البحرية للبضائع ، قد أصبحت إحدى القوى الرئيسية للرأسمالية الجزائرية ، إذ أن من مصلحتها إبقاء الصناعة في مستواها المقتدر إلى التجهيز ، مبقية بذلك على الشروط التي تحافظ على الوتيرة الحالية للمبادلات .

كانت التوظيفات الإجمالية في التجارة والنقلات ، عام ١٩٤٠ تمثل ٣٠ ٪ من التوظيفات المحققة منذ الاستيلاء على الجزائر ؛ وفي عام ١٩٥٠ ، ارتفعت هذه التوظيفات إلى ٥٥ ٪ من الـ ٩٨ ملياراً من التوظيفات الجديدة .

أما التوظيفات المالية التي تقوم بها الدولة ، فلم تكف يوماً عن تشجيع اتجاه التوظيفات الخاصة المؤسسة على المضاربة ، بل لقد وضعت تحت تصرفها مساعدات اقتصادية ضخمة .

والتوظيفات العامة تمثل مقداراً كبيراً نسبياً : ففي عام ١٩٤٠ ، كان حجمها منذ الفتح ، باستثناء السكك الحديدية ، يبلغ ٣٦ مليار فرنك ، أي حوالي ٢٥ ٪ من حجم التوظيفات الخاصة .

ومنذ الحرب ، زادت حصتها : ففي عام ١٩٥٠ ، كانت تمثل ٤٣٪ من أصل ال ٩٨ مليار فرنك من التوظيفات الجديدة ، الناتجة على الخصوص ، من الاموال العامة الفرنسية .

وعلى رغم اهمية هذه التوظيفات ، مع إضافتها الى التوظيفات الخاصة ، فانها تمثل مقداراً أدنى كثيراً حين يقارن بالتوظيفات المحققة في فرنسا .

ففي عام ١٩٥٤ ، كانت ال ٩٠ مليار فرنك الموظفة حديثاً ( منها ٣٧ مليار تمثل مساهمة الاموال الفرنسية العامة ) تمثل ، وذلك بشكل على كل حال هبوطاً محسوساً عن السنوات السابقة ، وذلك بسبب فرار الرساميل الخاصة - أقول كانت تمثل حجماً مقداره ٩٤٠٠ ف لكل جزائري ، على حين ان ال ٢٣٧٠ مليار فرنك الموظفة في فرنسا كانت تمثل ٥٤٩٠٠ ف لكل فرنسي .

فتوظيفات رؤوس الاموال هذه - اذن - ، على رغم مشروع السنوات الاربع ، هي غير كافية ، باستمرار ، للحيولة دون هبوط مستوى الاقتصاد الجزائري ، وخصوصاً اذا اخذنا بعين الاعتبار تزايد السكان .

وكيفما نظرنا الى القضية ، وجدنا أن التوظيفات العامة تشجع ، بصورة منهجية منظمة ، الاقتصاد الاستعماري ، الذي هو وحده « يدرّ ريعاً » من حيث المداخل والارباح .

لقد رأينا الخدمة التي تؤديها المنشآت المائية الكبرى للاستعمار وحده .

لقد تحققت تجهيزات المرافق لمصلحة نظام المبادلات الذي

عرفناه في فقرات سابقة ، وهو النظام الذي يتنافى تماماً ومصالح جماهير السكان : ان تجهيز مرفأ بونة قد تحقق بصورة خاصة لتأمين تخزين وتصدير المنتوجات المنجمية التي تنهبها من الارض الجزائرية شركات «اونزا» «وفوسفات قسطنطينة» . وفي الوقت الحاضر ، خُصِّصَت الأعمال الباهظة التكاليف الى أبعد الحدود، والتي اقتضاها تجهيز مرفأ «نيمور» ، وذلك فقط لتأمين منفذ للشركات المنجمية ( شركة زليجة ، مثلاً) من مراكش الشرقية .

ولم تخطط شبكة الطرقات الا من وجهة النظر التي تخدم فقط الاقتصاد الاستعماري : وكثيراً ما نرى طريقاً تؤدي الى مزرعة خاصة وحسب ، على حين ان معظم قرى الفلاحين التي تجاور تلك المزرعة تكون محرومة من اية طريق . وكما كان يحدث في أيام الحكم العسكري ، فان «الطريق الحربية الجنوبية» الشهيرة ، وطرقات المقالع التي شقت في جبال الأوراس ، إنما جرى تخطيطها كلها ، قبل أي اعتبار آخر ، لتسهيل مراقبة «مناطق الخطر» . وهذا يفسر لنا لماذا نرى ان الجزائر ، على رغم ٨٥٠٠ كلم من الطرقات العامة ، تملك شبكة طرقات اقل كثافة بخمس مرات منها في فرنسا .

وشبكة السكك الحديدية تركز على هذه الاسس نفسها : وبما له مغزى كبير كون طولها (٤٣٧٩ كلم عام ١٩٥٠) هو اقل بعشر مرات من طول شبكة السكك الحديدية الفرنسية . والواقع ان الامر لا يتعلق في الجزائر ، باستثناء الخط الحربي (مراكش تونس) ، الا بطرقات حديدية تتيح للشركات



الكبرى تصدير انتاجها : فان خط (بتيسّا - بونة) الحديدي، وهو وحده المكهرب ، يُستخدم خصوصاً لنقل المواد والاعتدة لشركات الأوتزا وكويف ، كما يُستخدم لنقل الحديد الخام والفوسفات نحو بونة وتعود قاطراته منها فارغة ؛ والخط الحديدي الجلفا - الجزائر، يُستخدم في نقلات الألفا لامتيازات بلاشيت المرسلة إلى مدينة الجزائر ؛ أما خط أجدة - نيمور ، فهو يُستخدم لنقل المعادن من مراکش الشرقية ومن مناجم الفحم الحجري في الجنوب الوهراني .

إن اتجاه هذه الخطوط الحديدية نفسه ، وهو يهمل مراكز مهمة للانتاج والاستهلاك ، يفرض على مجمل الأشخاص الذين يستخدمون تلك القاطرات بشحن بضائعهم ، مناقلات عديدة ، نحوّ لهم مع بضائعهم نحو نقلات الطرق الخاصة . وهذا ما يحدث أيضاً في خصوص التعريفات التدريجية التي تراعي مراعاة كبرى الشركات المنجمية الضخمة وشركات الألفا وذلك على حساب جماهير السكان وعلى حساب ميزانية السكك الحديدية الجزائرية نفسها . أما الحل الذي عمدت اليه الدولة لتخفيف هذا العجز فقد كان يتلخص في الغاء عدد من الخطوط المصابة بالعجز وإنقاص عدد الموظفين والعمال . ولم تؤدّ هذه « الحلول » إلا الى إصابة الخطوط الباقية بالعجز المالي أيضاً ، نظراً لأن استخدامها أصبح أكثر تكاليف وأصعب تناولاً . وهكذا تؤدي تقفات الدولة السنوية الباهظة إلى انقاص تجهيزات السكك الحديدية بصورة تدريجية ، وكذلك طرد اليد العاملة التي تشتغل في تلك المشروعات

وكذلك فتجهيز الطاقة غير كافٍ ، وهو مخطط وفقاً لحاجات المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية الكبرى .

ويكفي أن نقول ، فيما يختص بمناجم الفحم الحجري في (الجنوب الوهرائي ) ، تلك المناجم المؤتممة ، أن المراكز الكهربائية القائمة هناك ليست مخصصة إلا لتلبية حاجات المنجم .

وفي إنتاج الطاقة الكهربائية والغاز ، نرى أن شركة « الجزائر للكهرباء والغاز » ، التي خلفت بصورة عامة ، شركة ليبون ( التي نال حملة أسهمها لعام ١٩٥٣ أرباحاً تبلغ ١٠٣٠ ف لكل سهم قدره ١٢٣٦٠ ف ) ، والتي تمنح التروستات الكبرى أسعاراً خاصة قد تصل إلى ٦٠ مرة أقل من الأسعار التي يدفعها المستهلكون ، أقول نرى أن هذه الشركة مصابة بعجز مالي ، وذلك لكي تستطيع القيام بالتخصيمات المائية الضخمة ( في جنجن ، و غرغور ) . بيد أن عدداً معيناً من المراكز الكهربائية قد أنشئ خلال الأعوام الأخيرة الماضية - بفضل رؤوس أموال تغذيها الخزينة العامة الفرنسية ، يعني المسكفين الفرنسيين العاديين ) وقد أدت هذه المراكز إلى تقدم إنتاج التيار الكهربائي بوتيرة لا تكاد تتفوق على الوتيرة الفرنسية إلا بقليل .

وأخيراً فيما يختص بالبترول الذي لا يفرض على مبيعه سوى رسوم أقل بكثير من الرسوم المفروضة في فرنسا ( وعلى الرغم من أن تلك التخفيضات تمس القطاع الرأسمالي وحده ) ، فإن الـ ٤ مليارات و ٨٠٠ مليون فرنك لتنفقات التنقيب ، والتي خصصتها الدولة في مشروع السنوات الأربع ، فإنها سوف تضاف ، (بصرف

النظر عن شركة ( S.N.R.E.P.A.I ) إلى ال ٢٢ ملياراً من رؤوس الأموال الخاصة، التي وظفتها المصالح البترولية الكبرى في الشركات الكبرى صاحبة امتياز التنقيب ( C.F.P , C.P.A , C.R.E.P.S ) وهكذا فالتوظيفات العامة لا يمكن أن تقيد سوى الاستثمار العقاري والاستثمار الرأسمالي ، وليس بوسعها إلاّ زيادة الأرباح التي يجنيها الاستثمار من الجزائر ، وذلك على حساب سكان ليس في أيديهم وسائل ولا إمكانيات لاستثمار ثرواتهم أو استعادة أراضيهم ، والقضية ليست فقط قضية زيادة العبء المالي المفروض على المكلفين الفرنسيين في فرنسة نفسها ، وهو على كل حال عبء لم يؤد حتى الآن إلا إلى توسيع الاختلاف في شروط المعيشة بين جماهير الشعب الجزائري والأقلية التي تستعبد ذلك الشعب ، بل أن القضية هي قضية الانتهاء من هذا التوزيع الجائر، أكثر فأكثر، توزيع الأموال العامة والخاصة ، ذلك الذي يشجعه تركيب الدولة الاستعمارية نفسه .



## القطاع الوطني الخاضع للرأسمال



إن سبعة أثمان السكان الجزائريين مجبرون على الانتاج على هامش التوظيفات الرأسمالية وعلى هامش «المشروعات» الرسمية ، ولقد حرمت هذه الجماهير ، التي يبلغ عددها ستة او سبعة ملايين انسان ، من  $\frac{3}{4}$  من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة ، في بلادها ، أضف إلى ذلك أن تهديم التوازن الاقتصادي والاجتماعي لنظام الانتاج التقليدي ، وإقفال السوق في وجه الفلاحين والحرفيين الجزائريين قد حال بين تلك الجماهير وبين ان تعيش مثلما كانت تعيش في الماضي .

لقد مزق المستعمرون الأراضي ، وهدموا توازن الزراعة الوطنية ، أي تلك التي كان يمارسها السكان الأصليون . لقد كان ثمة تنظيم جماعي ، وكان ، قبل الغزو الفرنسي ، هو القاعدة ، كائناً ما كان القانون العقاري السائد ، وكان يسمح بتنسيق مهم ، وتحسينات ذات فوائد بالنسبة إلى جميع السكان : وهو يتألف بصورة خاصة من وسائل ري ، وسدود ، وشبكات من السواقي .

إن حركة الاستعمار وتوطين الأوروبيين بانتزاعها من جماهير السكان حق استخدام الأملاك ، التي اعتبرتها الدولة المستعمرة ، بدون حق ، أملاكاً لها ، أو صادرتها من أصحابها ، لتجعل منها مراكز للاستعمار وتوطين الأوروبيين ، أو مراكز لإقامة الشركات الكبرى المتمتعة بالامتيازات ، قد هدمت ذلك التنظيم الجماعي وذلك بطردها جماهير السكان من أراضيهم ، وعندئذ أصبحوا لا يستطيعون العودة إليها إلا بوصفهم عمالاً أجراء ، وباقتطاعها أقساماً من الأرض لا غنى عنها لحياة الجماعة (وهي المناطق الأكثر خصوبة أو الأكثر تحسينات ، في متيجامثلاً ، وفي وادي الشليف ، والمراعي الصيفية في شمالي السهول العليا) ، وبالتحريض على تدفق اللاجئين إلى المناطق التي تنزل فيها القبائل ، التي ازداد فقدانها للتوازن على هذا النحو . وبزيادة هذا الاضطراب وتفاقمه ، وذلك بالتدابير التي اتخذتها الدولة الاستعمارية ، لتسهيل بيع أراضي المسلمين للدُّخلاء ، وبتمزيق مجموعات الأملاك والأوقاف واقتطاع سدس مساحتها الاجمالية لمصلحة حركة الاستيطان الاستعماري الخاص . وإن نتائج هذا التمزيق لصالح الاستعمار ، لا تكف عن التزايد :

فقد أصاب التقطيع أكثر من نصف الأراضي التي كانت مزروعة في ذلك العهد ، مُجْبِرًا « الفلاحين » المسلمين على البحث عن أراض جديدة أخرى ، قليلة العائدات ، وخصوصاً في أقاليم الغابات ، التي انقطعت على هذا النحو حماية أحراجها وأراضيها . وعلى الرغم من هذا التوسع - الذي دفع سكان الجزائر غاباتهم ثمناً له ، فإن الزراعة في الأراضي الإسلامية تمتع اليوم بمساحة أقل من

تلك التي كانت تتمتع بها عام ١٨٢٠ .  
 ومما زاد في خطورة الاستيلاء على أملاك الجزائريين من سكان  
 البلاد الأصليين ، هو أنه كان يصيب الأراضي الأكثر خصوبة ،  
 والأكثر تحسیناً وتجهيزاً ، أو الأكثر ملاءمة للتحصين والتجهيز .  
 إن هذا « الانقلاب » الذي طرأ على تركيب المجتمع ،  
 وأحلّ محلّ أراضي « الأرخ » الإسلامية التي أزيلت ،  
 و « الأملاك » التي كانت تُعلن « فرنسية » بضربة قلم ،  
 وبصورة عامة ، أحلّ محلّ اندماج « الديار » ، أملاكاً فردية  
 بجزأة مزرقة يمكن بيعها والتصرف فيها ، هذا الانقلاب سبب نشوء  
 مراتب اجتماعية ، تجعل ٥٦٠٠ استثماراً تبلغ الواحدة منها أكثر  
 من ١٠٠ هكتار تقاسم فيما بينها ١٠٥٨٢ و ٠٠٠ هكتار ( أكثر من  
 ٢٠ ٪ من أراضي المسلمين ) ، تواجه من الناحية المقابلة تقسيم  
 ١٠٨٥٥ و ٠٠٠ هـ ( ٢٥ ٪ تقريباً ، من أراضي المسلمين ) بين  
 ٧٣ ٪ من المنتفعين الذين لا يتمتعون ، بصورة وسطية ، بسوى  
 ٤ و ٧ هـ ( أرقام ١٩٤٠ ) . وهكذا فإن ثلاثة أرباع الملاكين ،  
 الذين أصبحوا فلاحين يفتقرون إلى أرض كافية ، قد وجدوا  
 أنفسهم مرغمين ، إمّا على البحث عن موارد إضافية ، بتخليهم عن  
 أراضيهم لمستثمرين بالمحاصصه بنسبة الخمس ( الخماسين ) ،  
 وإمّا على أن يصبحوا هم أنفسهم « خماسين » .. وكذلك فإن  
 عدداً كبيراً من قدماء الملاكين والمنتفعين قد أصبحوا فلاحين  
 بدون أرض . فاذا أخذنا بعين الاعتبار ازدياد عدد السكان ، رأينا  
 أن « الانقلاب » الاجتماعي الناتج عن الاستعمار قد حرم أكثر



من ٦٥٠.٠٠٠ ربّ عائلة ، من جميع أراضيهم ، وربّع هؤلاء  
مزارعون وخماسون ، وربّعهم يطلبون العمل بالاجرة ، وهذا  
العمل لا يستخدم سوى ثلثي هؤلاء ، وخلال ثلاثة أشهر من كل  
سنة ، وذلك بسبب استخدام الآلات في الزراعة .

إنّ انقاص المساحات المزروعة من الأراضي ، لمصلحة الاستعمار ،  
تحرّم الفلاحين من كل أنواع التجهيز ، وحتى حيوانات الجرّ  
بإستثناء الجحاش ؛ وهو يُسبّب ، على هذا النحو ، تدني المحاصيل  
وعزل المزارعين المسلمين عن السوق ، وعدم كفاية الحاجات  
العائلية نفسها ، وخسارة الأراضي . ونظراً لأنّ الزراعة الاوربية  
الكبيرة تطرد الفلاحين المسلمين ، أكثر فأكثر ، من صفوف الطبقة  
العاملة بالاجرة ، فانّهم يؤلفون جيشاً من الفلاحين العاطلين عن  
العمل ، متعاظم العدد . ويبلغ عدد هؤلاء ٨٠٠.٠٠٠ شخص ،  
حسب الاحصاءات الرسمية ، وهذا يعني أكثر من عدد تزايد  
السكان العمّال الزراعيين منذ عهد الغزو .

إنّ « المتجزّات » الكبرى التي تمّ على حساب الخزينة العامة ،  
وهي أبعد ما تكون عن تشجيع نموّ الزراعة المحلية ( للفلاحين  
المسلمين ) فانّها تؤدي بها في بعض الأحيان الى الانصراف مثلاً  
عن عمليات الريّ ، حين تحلّ مشروعات الريّ والسدود الكبرى  
محلّ منشآت قديمة بنيت قبل استعمار فرنسة للبلاد ، وتلك  
المشروعات تخرّب هذه المنشآت ( كما حدث مثلاً في وادي  
مليف ) ، أو أنّ المشروعات المذكورة تساهم في إبعاد الزراعة  
الوطنية عن السوق وذلك بإنشاء طرق واسعة كبرى للسيارات

تحتكرها التجارة الاستعمارية لنفسها ، جاعلة من الأسواق الوطنية المحلية الكبرى أمكنة للتبادل المحلي وحسب ، مؤدية بذلك الى تخفيض كبير لقيمة انتاج الفلاحين المسلمين .

إن « الجمعيات الزراعية للاحتياط » ، التي تتألف بصورة جوهرية من السكان المسلمين - وذلك بعكس التعاونيات - ، وليس المنتسبون اليها سوى مساهمين لا يحصلون على فوائد ، فلا تفتح أمامهم شروطاً طبيعية من القرض والبيع :

وليس بوسع المساهمين ان يقدموا سوى القليل من الضمانات ، ولذلك فهم يتلقون  $\frac{1}{10}$  فقط من القروض الطويلة الأجل والمتوسطة الاجل التي يحصل عليها المنتسبون الى التعاونيات ؛ أما القروض الريفية ، التي يدفعون عنها فوائد تبلغ  $\frac{1}{4}$  ٪ ، فلا يكاد يغطيها تسليم المحصول ، الذي يصبح اكثر من عملية بيع ، إنه يصبح ضريبة إجبارية تحرم الجزائريين المسلمين من النقود .

إن « قطاعات التحسين الريفي » ، التي تغذيها الميزانية الجزائية وصندوق « الشركات الزراعية للاحتياط » ، على حد سواء ، غالباً ما تشكل خسارة ونفقة مباشرة ، قبل ان تفتح آفاقاً بعيدة غير مؤكدة من التحسين - وذلك سواء بسبب استحالة التصرف بالأراضي ، من الناحية الشرعية ، تلك الأراضي الضرورية والتي لا غنى عنها ، أم بسبب المبالغ المطلوبة للمساهمة - وكذلك فإن حركة « حماية الأراضي وإصلاحها » ، وقد جعلتها عمليات التشجير ضرورية تعني ، من الناحية المباشرة ، حرماناً من الأراضي ، رغم أن هذه الأراضي قد أصبحت مجدودة جداً .

وهكذا فالدولة الاستعمارية ، بنشأتها وتركزها ، ثم «بمُجَزَّاتِها» ، قد سَيَّبت ، على نحو تدريجي ، تزعر الزراعة التقليدية وفقدانها توازنها ، بعد أن وضعت في حالة عزلة وفي الوقت نفسه في حالة تبعية وخضوع لزراعة المستوطنين من المستعمرين .

\* \* \*

إن استيلاء الاستعماريين على السوق الجزائرية بصورة فظة ، قد فكك الإنتاج الحِرَفي ، وعزله ، وهو الذي كان مزدهراً عام ١٨٣٠ في إطار طوائف الحِرَف Cadre corporatif . وكان ثمة انتاج متكيف مع حاجات ذلك الزمن ( الانسجة ، والألبسة ، والأدوات ، والأسلحة ) فلم يدمر الاستعمار تركيبه القضائي وحسب ، بل إن سلطات الاحتلال شجعت الواردات الفرنسية الى الجزائر ، ضد الانتاج الجزائري ، وذلك بفرض الاحتكار الفرنسي ، وهكذا تلاشت كل إمكانية لتطور الانتاج الجزائري .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد ساهمت حركة الاستعمار وتوطين الأجناب ، من طرق عديدة ، في خراب الحِرَفيين الجزائريين : وذلك بإفقار زبائنهم الريفيين ، الذين أرغموا على ارتداء الرث من الثياب بدلاً من ألبستهم التقليدية المنسوجة من صوف . وبتخفيض كمية المواد الخام الرئيسية ( الصوف والجلد ) التي استمرت أسعارها في الارتفاع ، وكذلك بإرغام الحِرَفيين على القبول بتخفيض مستر لأجورهم ، أملاً في الاحتفاظ بسوق



لمنتوجاتهم، نظراً لأنهم هم أنفسهم وضعوا في حالة تمنعهم من استعمال تلك المنتوجات .

وهكذا جمّد الاستعمار الانتاج الصناعي الوطني وذلك بارغامه على الاستمرار في استخدام وسائل تكنولوجية متخلفة ، ظلّت محتفظة بالطابع الفردي البحت ، وذلك لافتقارها الى إمكانيات التمويل الذاتي ، بحيث ضاق نطاق السوق .  
والواقع أنّ الحرفيين تحولوا الى عمّال أجورهم محدّدة بموجب القانون وبعدئذ خضع هؤلاء العمال للصناعة الاستعمارية وأصبح أغلبهم متعطلين مزمنين عن العمل .

### عدم كفاية الانتاج الجزائري

إن دخلاً وسطيّاً أقلّ من ٢٠٠٠٠ فرنك لكل فلاح مسلم يكفي لوصف خصائص هذا الانتاج .

إن الانتاج الزراعي ، الذي كانت عائداته عام ١٩٥٣ ، ١٧٦ مليار فرنك ( ٣٥ ٪ من الانتاج الوطني الخام ) ولذلك فهو يبقى اهم جزء من أجزاء الانتاج ، هو اليوم في ركود او في تدهور .  
إن المزروعات المعدّة للتصدير ( الكرمة ، والمحاصيل الخ .. ) التي انتمت حركة الاستعمار ، لا تتجاوز قيمتها ٣٦ الى ٤٣,٥ ٪ من قيمة المنتوجات الزراعية عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٣ . واذا أخذنا بعين الاعتبار تنظيم جني الفلين والألفا، فإنّ قيمة المنتجات التجارية لم تكن تبلغ سوى ٥٦ و ٧٥ مليون فرنك عام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، وهذا يؤلف ٣٠ و ٤٠ ٪ من القيمة الاجمالية الزراعية وتربية المواشي ، والقطاف . ولكن المزروعات التقليدية المخصصة

للمعيشة ، التي كانت تمثل ٦٠ إلى ٧٠ ٪ من هذه القيمة ، قد أصابها التدني .

إن محاصيل الحبوب في الأعوام العشرة الأخيرة ليست أكبر من محاصيل الحبوب عام ١٨٦٣-١٨٧٢ ، تلك التي جاءت بعد ثلاثين عاماً من الحرب وتضمنت عاماً من المجاعة . ولقد تدنّت محاصيل الحبوب الثانوية والبقول بمقدار النصف ، وعاد محصول الزيتون الى ما كان عليه في ذلك العهد تقريباً ، وينبغي ان نذكر بأن انتاج الثمار الطازجة ، والتبغ ، والحمضيات والعنب ، كانت ، حتى في ذلك العهد على شيء من الاهمية . وهكذا ، بالنسبة الى حجم اجمالي تدني في مدى ١٢٥ عاماً ، نرى ان قيمة الانتاج الزراعي قد بقي على ما هو عليه ، وذلك بصورة ملموسة !..

إن عدد قطعان الماشية قد تدنى تدنياً محسوساً . إن هذه القطعان ، حتى في عام ١٨٦٠ ، وهو تاريخ عمليات نهب القطعان وفقاً «للائظمة» التي وضعها الماريشال (بيجو) ، هذا النهب الذي أدى الى الحد من تزايد الماشية ، اقول ان هذه القطعان قد تدنت من ٨ ملايين رأس ، الى ٦ ملايين رأس ، عام ١٩٥٢ . وكذلك فجميع انواع البهائم والماشية ، قد تدنى عددها إلا فيما يختص بالحمير ، وهي حيوانات الفقراء . فاذا لاحظنا أن قيمة الانتاج الحيواني ، عام ١٩٥٢ ، (٤٤ مليار فرنك) كانت تمثل ٢٥ ٪ من مجموع الانتاج الزراعي ، فعلياً ان نعلم أن هذا الانتاج كان ، عام ١٨٣٠ ، يعيل الرعايات ويجعلهم يعيشون بمستوى من المعيشة مساوياً على الأقل للشرط الآخر من

## السكان .

وهذا معناه بالتأكيد أن تقهقر الانتاج الحيواني لم يعوّضه من حيث القيمة ، توسع الانتاج الزراعي المكرس للتجارة ، وأن الدخل الزراعي الاجمالي للجزائر ، الذي لم يعمل الاستعمار الفرنسي على تزايدده ، قد تدنى بالتأكيد بالنسبة الى السكان المسلمين .

\*\*\*

إن الانتاج الصناعي ، الذي تمثل قيمته ( وهي ١٣٠ مليار فرنك ) ٢٨ ٪ من العائدات الجزائرية ، يشكل في الواقع ، ضريبة تؤخذ من الجزائر ، وخسارة تصيبها ، لا فائدة تنالها ولا ربحاً تجنيه .

ولا وجود تقريباً لصناعة التحويل : فإنها لا تنتج قيمة  $\frac{1}{8}$  من النفقات التي تقتضيها حاجات المنتوجات التعدينية والنسيج ، وهي لا تكاد تنتج بصورة إجمالية ، في السنة ، أكثر من ٤ مليارات فرنك يعني أقلّ من محصول واحد من محاصيل الكرمة المخصصة للخبرة ! ورغم ذلك فإنها لا تتضمن سوى صناعات التركيب والتجميع Industries de montage ، نظراً لأن الجزائر تفتقر افتقاراً تاماً الى الصناعة الثقيلة .

بيد أن صناعة الاستخراج المنجمي التي تُنتج حوالي ثلاثة ملايين طن من الحديد ، وسبعمئة ألف طن من الفوسفات الخ ، لا تقل ٢٠ مليار فرنك في العام ، نظراً لأن التحويل الذي يتم في الجزائر لهذه المعادن لا يبلغ ١٥ ٪ من



الفوسفات المستخرج، على حين أن استيراد المواد الحديدية المصنوعة نصف صنع Les demi - finis يكلف الجزائر ثمن مجموعة من الأطنان تساوي ثلاثين ضعفاً من الخامات المعدنية التي يتم تصديرها. فهو يشكل — إذن — خسارة تصاب بها الثروة القومية الجزائرية، وهذه الصناعة تصاب بفترات ركود تخضع، مع ما يصاحبها من بطالة، للحالة التجارية العالمية، لا للموارد الطبيعية.

وهذه الخسارة، التي تدمر على هذا النحو جميع امكانيات التصنيع، يبررها المستعمرون عادة بعدم كفاية موارد الطاقة، التي رأينا ان المستعمرين انفسهم هم الذين يضعون حداً لتجهيزها. ويزعمون من جهة اخرى أنهم يفترضون عدم كفاية هذه الطاقة نفسها بعدم وجود سوق للطاقة. ولكن واقع كوث الجزائر مضطرة، وإن كان بكمية ضئيلة إلى استيراد ٥٠ ٪ من الفحم الذي تستخدمه، وجميع بتروها، يثبت ان الجزائر لا تستطيع كفاية حاجاتها: وهذا النقص في الاستهلاك يرجع سببه في الواقع الى نقص الوسائل المالية في بلاد نرى أن القوة الشرائية عند الشطر الاعظم من سكانها يبلغ أدنى مستوى ممكن. بيد ان وجود صناعة تحويل، مهما كانت ضئيلة، لموادها الخام، كان من شأنها ان تتيح للجزائر زيادة ملحوظة لاستهلاكها البيتي من الطاقة: والواقع أن استيراد المنسوجات والألبسة وحده يكلف الجزائر ثلاثة اضعاف قيمة الطاقة المنتجة.

إن صناعة مواد البناء، ومشروعات البناء، والاشغال العامة تنتج وحدها ٥٦ بالمئة من الدخل السنوي للصناعة الجزائرية، أي

أكثر من ٧٠ مليار فرنك ، يوزع ٢٠ بالمئة منها فقط بمثابة أجور للعمال . غير أن ثلثي هذا الإنتاج ، تقريباً ، يُصرفان للمخصصات العامة الموظفة في « المنجزات » التي تعود بالفائدة ، كما رأينا ، على القطاع الرأسمالي وحده . أما في ما يختص بالثلث الباقي ، المخصص للبناء ، فإن أزمة السكن الحالية في الجزائر ، تثبت بأن الإنتاج الحالي ، وإن كان ليس ثمة نسبة بينه وبين ما كان عليه عام ١٨٣٠ ، لا يكفي حاجات السكان إلى الكساء والسكن ، كما كان يفعل عام ١٨٣٠ !

وهكذا ، فإن الإنتاج الصناعي الحالي ، الذي حل محل إنتاج حربي وعائلي كان يلبي طلب الأهالي ، لم يحل شيئاً محل الإنتاج الحربي للجلود والصوف والحديد والخشب ، الخ ... ان حركة الاستعمار ، مع تدميرها للصناعات الحرفية ، قد اكتفت بالقيام بنهب الموارد التي وجدت في البلاد ، وذلك لمصلحة الصناعة الفرنسية ، في البلد المستعمر .

إن نموّ الحركة التجارية ( وبخاصة : التجارة الخارجية ) والتي يمثل دخلها ، مع التقلبات ، ثلث الدخل الاجمالي للجزائر ، ليس ناشئاً في الواقع إلا عن اضطراب الاقتصاد وفقدانه التوازن ، وهذا النمو يزيد من الاضطراب ايضاً بما يخرج من البلاد من ثروات .

إنّ الحجم المتزايد للتجارة الخارجية ، الذي ارتفع بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٣ من ٢٢٣ إلى ٣٤١ مليار فرنك ، يمثل بالنسبة الى

الجزائر نقصاً في الميزان التجاري يعوّض على حساب التحويل أو الاستهلاك ، وكذلك تصدير الثروات الطبيعية ، والنفقات الإضافية الناتجة عن استيراد المنتوجات المصنوعة والمنتوجات الغذائية .  
بيد أنه ، في باب الاستيراد ، ارتفعت نسبة منتوجات الاستهلاك من ٥٣,٧ ٪ عام ١٩٤٩ ( ٦٩ مليار فرنك ) إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٥٣ ( ١٢١ مليار ) :

وتدلّ أهمية المنتوجات الغذائية ( وهي ٤٠ ٪ من ذلك الرقم ) على تزايد العجز في الانتاج الزراعي ، وانتاج المنسوجات ( ٢٠ ٪ ) والسيارات والوسائل المنزلية ( ٢٠ ٪ أيضاً ) ، وفقدان صناعات التحويل وخلال هذه المدة سقطت حصة أموال التجهيز من ١٨ ٪ إلى ١٥ ٪ ؛ ومع ذلك فالامر يتعلق هنا بصورة خاصة بالمستوردات الضرورية للمعيشة .

وحتى التقلبات في حجم المبادلات ، في باب التصدير ، تشير الى نسبة المنتوجات الغذائية ذات الاصل الزراعي ، والتي لم يتم إعدادها بعد ، بصورة عامة ( ٨٤ ٪ عام ١٩٣٨ ، ٧٦ ٪ عام ١٩٤٩ ، ٦٥ ٪ عام ١٩٥٣ ) والتي اقتطعت من وسائل المعيشة ، على حين أنّ نسبة المواد المستخدمة للصناعة ، والتي يجري تصديرها وهي خام ، كانت تمثل على التوالي : ١٢ ، ١٦ ، ٢٥ ٪ .

وهكذا ، فإن طبيعة المبادلات نفسها ، التي تجري مع فرنسا بنسبة ٧٠ ٪ ( عام ١٩٥٣ ) إنما هي مرتبطة بركود التجهيز الصناعي في الجزائر ، وعدم كفاية التغذية ، ونموّ المزروعات التجارية ( التي يملكها المستعمرون ) والصناعة المنجمية .



إن النظام التجاري الجزائري يمثل خسارة مستمرة في الثروة  
الاجمالية ، وذلك باحتفاظه بعجز متزايد في الميزان التجاري ( ١٨  
مليار عام ١٩٣٨ ، بالفرنكات حسب سعرها الحالي ، و ٣٥ مليار  
فرنك عام ١٩٤٩ و ٦٤ مليار فرنك ١٩٥٣ ) إن تأسيس بنك  
للإصدار لا يعدو أن يكون هو نفسه سوى « تسهيل » للمدفوعات  
داخل المنطقة الحرة ، وهو « تسهيل » « يسمح » للجزائر بأن  
تؤسس اقتصادها كله بمقتضى الحسابات الفرنسية : وتغطية الأموال  
الفرنسية للموقف إنما تؤدي الى زيادة حدة التبعية الاقتصادية  
للجزائر إزاء فرنسا ؛ وهذه الأموال تدفع الجزائر عن المنتجات  
التي تستوردها ، دون أن تكون قد ساهمت في صنعها أو انتاج  
التعويض المساوي لقيمتها .

إن النظام التجاري الجزائري يستتبع غلاء أسعار المنتجات  
المستوردة ، التي تتحمل نفقات النقل ، والرسوم والضرائب .  
ومن بين هذه المنتجات نجد عدداً من المواد الغذائية الشائعة  
الاستهلاك ، كالسكر ، والزبدة ، والحب ، والشاي ، والقهوة ،  
والرز ، بكاملها تقريباً ، وثلاثة أرباع الزيت ، والمنتجات الشائعة  
الاستعمال : كالمسوجات غير الصوفية ( بكاملها ) والأدوات  
المنزلية النحاسية والحديدية ( الشطر الأعظم منها ) ، وذلك  
بالإضافة إلى الانتاج التعديني ، ولذلك فإن سعر هذه المنتجات ،  
مثلاً سعر اللبن والخبز ، هو أرفع منه في فرنسا ؛ فاللحم الرديء  
والخضار الطازجة هي الأغذية الوحيدة التي يمكن الحصول عليها في  
الجزائر بأسعار أرخص . إن تفاقم تبعية الجزائر إزاء فرنسا يتضح

تماماً بارتفاع الأسعار في الجزائر بأكثر من ارتفاعها في فرنسا :  
ولقد تضاعف سعر المنسوجات خمسين ضعفاً ، في حين أن أجور  
العمال الزراعيين لم يتضاعف إلا بنسبة عشرين ضعفاً ، بين عامي  
١٩٣٩ و ١٩٥١ .

إن غزو المنتوجات الفرنسية للأسواق الجزائرية ، يساهم في  
تحميد الاستخدام ، وذلك بوضعه الصناعات الجزائرية في وضع  
يستحيل معه أن تتجهز لكي تنتج في شروط مربحة ! وتظل  
السوق ، عملياً ، احتكاراً لمجهزين قد استهلكت رؤوس أموالهم  
الاساسية وتكوّنت مجموعات زبائنهم ، منذ زمن طويل ،  
ومصالحهم ترتبط هنا بمصالح كبار المستعمرين ، ومصالح المصدرين  
المستوردين ، ومشروعات التسّلع ، ثم شركة شيافينو .

إذن فالنظام الاستعماري ، بإقامته منذ بداية عهده ، الاحتكار  
التجاري ، قد حوّل التجارة الجزائرية التي كانت مكيفة وفقاً  
لحاجات البلاد ، إلى نظام تجاري خاضع للاستيراد ، وهو نظام  
يفتح الأسواق الجزائرية للمشروعات الرأسمالية في فرنسا ، أقول  
إنّ هذا النظام الاستعماري قد ساهم في شلّ الانتاج الصناعي  
الجزائري ، ورفع تكاليف المعيشة واقتطاع شطر من ثروة البلاد  
الجماعية .

\*

وعدم كفاية الانتاج وركوده يزدادان تفاقماً بسبب  
التفاوت المتعاظم في توزيع الدخل ، وذلك لمصلحة أقلية اوروبية  
بوجه خاص .

وفىما يختصّ بالدخل الزراعي ، فإنّ ٩٥ بالمئة من الحمضيات ، و ٩٠ بالمئة من الخمر ، و ٧٥ بالمئة من البطاطا والبواكير ، يتمّ انتاجها في اراضٍ يملكها اوروبيون ، وهذا يشكل تقريباً جميع المزروعات البعدّة للتصدير . ولكن ، في هذه الأراضى ايضاً يتمّ انتاج ٧٥ بالمئة من القمح الطري ، و ٤٠ بالمئة من القمح الصلب ، و ٢٠ بالمئة من الشعير ، و ٤٠ بالمئة من البقول و ٣٠ بالمئة من الزيتون ، وهذا ما يشكل قسماً مهماً من الانتاج التقليدي .

وبما يزيد من اهمية هذه المداخل وضخامتها ، أن المستعمرين الأوروبيين ، الذين يتصرفون بأراضٍ جيّدة وبوسائل تكنولوجية متطورة أكثر فأكثر ، كانوا لا يهتمّون في اغلب الأحيان بزيادة مردود اراضيهم - وهو مردود لم يزد الا قليلاً ، في خلال قرن ، وان كانت قد ازداد أكثر بكثير من مردود اراضى الجزائريين المسلمين ، بل انهم اقد هتموا بالفعل في زيادة ارباحهم بانقاص حصة الاجور ؛ إن الانتاج الاوروي ، الذي يعود الفضل فيه ، في بادىء الامر ، الى المستوطنين الأوروبيين الصغار والعمال الزراعيين المسلمين ، لم يعد يستخدم اليوم سوى ١٤٠٠٠٠٠ عاملاً أجيراً ، قادرين على الافادة من الضمان الاجتماعي ، من اصل ٦٥٠٠٠٠٠ فلاح لا اراضى لديهم . والانتاج الاوروي يفضل الاعتماد على عمال مياومين وغالباً ما يكونون اولاداً ، في موسم الاعمال الكبرى .



وينال مجموع العمال الأجراء المسلمين فقط سدس الـ ٨٦ مليار فرنك من المداخيل السنوية التي تنتجها الاستثمارات الأوروبية ، التي تحتل ثلث الأراضي الجزائرية .

ان أكثر من نصف هذا المبلغ يشكل الأرباح التي ، وان كانت تمثل موارد متوسطة جداً بالنسبة إلى أكثرية المزارعين من المستوطنين الأوروبيين الذين لا يحصلون الا على  $\frac{1}{8}$  منه . ونصف هذا المبلغ مقسم على مداخيل عقارية سنوية يبلغ الواحد منها اربعة او خمسة ملايين فرنك يناهز مئة آلاف من كبار المستعمرين الملاكين ، وثمة من بينهم حوالي المئة يحصل الواحد منهم سنوياً على عشرات الملايين .

فالمنتجون المسلمون لا يحصلون - إذن - (وهم ثلاثة أرباع السكان تقريباً) الا على ٥٠ ملياراً من الفرنكات ، يضاف اليها الـ ١٢ الى ١٥ ملياراً التي يحصل عليها العمال الاجراء الذين يعملون في الاستثمارات الأوروبية . ولا تنقطع حصتهم هذه عن التدني ، من حيث القيمة المطلقة ، ومن حيث النسبة . إن المحاصيل المحلية في السنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٤ هي اقل بنسبة ١٢ بالمئة (للحبوب الرئيسية) ، وبنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ اقل (للبقول) ، وأقل بنسبة النصف أو تزيد (للحبوب الثانوية) بما كانت عليه خلال الاعوام ١٨٦٣ - ١٨٧٢ . وما يزال إنتاج زيت الزيتون على حاله . أما القطعان التي يملكها السكان الأصليون فقد نقصت بمقدار الثلث (بحيث توقفت العمليات المعتادة في تصدير الأغنام) وهي

تغل اقل بكثير مما كانت تغل في القرن الماضي .  
وهذه الخسارة ليست ناتجة فقط عن خسارة الأراضي وإنما  
ناتجة ايضاً عن نقص في المردود : فعلى مساحات مزرعة متساوية  
كان الانتاج في الموسم الممتاز لعام ١٩٥٢ ، أدنى منه عام ١٨٦٣ .  
أما المساحات المخصصة لتربية المواشي فقد تدنت تدنياً محسوساً .  
وهذا الانخفاض في المردود ناتج ، في الشطر الاعظم منه ، عن  
استحالة التحسينات الآلية ، والتكنيكية ، واستنزاف الأرض  
الرديئة ، واكثرها كان مخصصاً في الماضي للطرق .

وبما يزيد من خطورة هذه الخسارة هو ان السكان الزراعيين  
قد زاد عددهم أكثر من الضِعْفَيْن ، والدخل السنوي الوَسْطِيّ  
للشخص ( وهو يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف فرنك )  
هو ثلث ما كان عليه قبل الاستعمار الفرنسي . وإذا استثنينا  
الـ ٥٦٠٠ ملاك كبير ، فإن هذا الدخل هو ، في الواقع ، أدنى  
من ١٠٠٠٠ فرنك لكل شخص وفي السنة ، وهذا يعني فقداناً  
تاماً تقريباً للموارد عند ٨٠٠ ألف عامل زراعي ، غاطلين  
عن العمل .

ولا يتضمّن دخل الانتاج الصناعي سوى قسم ضئيل من  
الأجور ، وإن كان هذا الانتاج يدر مكاسب هائلة على شركات  
تكون في أغلب الأحيان اجنيّة بحتة ، ليس فيها شيء  
جزائري .

ومن الأمور التي لها دلالتها ، مثلاً ، في الصناعات المنجميّة ،  
أنّه من اصل انتاج يساوي ٧ مليارات فرنك ، نرى ان شركات

« الأوتزا » و « مقطع الحديد » ومناجم الحديد في مليانة قد جنت عام ١٩٥٢ ، ثلاثة مليارات ونصف مليار من الفرنكات ، مقابل مليار ونصف مليار فرنك دُفِعَتْ بِمُثَابَةِ أَجُور .  
وتم شطر من الأموال يتراوح بين ربع قيمة الانتاج الصناعي ونصفه ، يعود الى الشركات الفرنسية والأجنبية بمُثَابَةِ ارباح ، وهو إنما يُقْتَطَعُ على حساب الجزائر وبالإضافة الى المنتجات التي يجري تصديرها هي ايضاً ..

\* \* \*

وعلى هذا النحو ، فإن العمال الأجراء الصناعيين الذين يبلغ عددهم ، حسب إحصاء هيئة «الضمان الاجتماعي» ٢٥٠.٠٠٠ عامل ، لا يحصلون إلا على ٤٥ مليار فرنك ، أي ثلث الدخل الاجمالي للصناعة . ومع ذلك فهؤلاء العمال الأجراء يشكّلون قِسْماً متميّزاً في نظر السكان المسلمين ؛ ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ، من جهة ثانية ، أن الملاكات والعمال الأكفاء بينهم ، هم في أغلب الأحيان ، أوروبيون ، على حين ان شغيلة البناء ، وهم من المسلمين ، بصورة عامة ، لم يكونوا يقبضون عندئذ سوى أجر وسَطِي يبلغ ١٢٠.٠٠٠ فرنك في العام !

وهكذا فما يحصل عليه السكان الوطنيون من الانتاج الصناعي لا يعوّض إلاّ جزئياً الخسائر التي تكبدتها البلاد بسبب الاستعمار ، وواقع ان استهلاك الطاقة الكهربائية ( ٧٥٠ الف كيلوات ساعة ) لا يمثّل سوى ١/٦ من الاستهلاك الفرنسي ، وأنّ ليس ثمة في الجزائر سوى ١١٢.٠٠٠ منزل مشتركة في الغاز في المدن التي تعد



يجعلتها أكثر من مليون نسمة ( منهم ٤٠ ٪ اوروبيون ) ،  
اقول : هذا الواقع يشهد كفايةً بعجز السكان عن استهلاك  
ما يساهمون فيه من انتاج صناعي ، هو على كل حال ، انتاج  
ضعيف .

وهذا النقص في الاستهلاك يساهم في وضع الانتاج الجزائري  
في حالة تبعية أكبر للأسواق العالمية لتصريف خاماته المعدنية ،  
وما ينتجه من الألفا ، والفلين ، الخ ... ولكن هذا النقص في  
الاستهلاك يصبح أكثر خطورة ايضاً إذا علمنا أنه ينبغي استيراد  
٦٠ ٪ من ملاط البناء ، و ٦٠ ٪ من الأسمدة ، و ٢٠ ٪ من  
خيوط الصوف ، يعني ان هذا العجز ليس هو فقط سبباً ، وإنما  
هو ايضاً نتيجة للنقص في التصنيع .

وينتج عن النقص في الاستهلاك عند الجماهير الواسعة من  
السكان المسلمين ازدواج السوق الداخلية وانقسامها إلى سوقين  
احدهما تمتص المنتجات الضرورية الرخيصة ، وهذه السوق  
« الوطنية » تمتص ، مثلاً ، منتجات الزراعة الصغيرة التي لا يمكن  
المتاجرة بها ، ومنتجات الحرفيين ، وكذلك المنسوجات الرديئة  
النوع ، والثياب العتيقة ، وأصناف الأدوات النحاسية والحديدية  
والمنزلية التي يوزعها تجار الجملة والمستوردون .

وهذه التجارة ، الموضوع على هذا النحو في حالة تبعية للنظام  
العام للمبادلات تباع إذن أصنافاً رديئة النوع ، بأسعار مرتفعة ،  
وتكافئ عمل المنتجين مكافئة ضئيلة ، وتقسّم الأرباح بين عدد  
كبير من بائعي المفرق ، ولا يستطيع حجمها أبداً أن يتجاوز

مبلغاً مقداره ٨٠ مليار فرنك يناله أكثر من ثمانية ملايين من السكان. ويتعارض نطاقها مع نطاق رأسمالي، لم يستطع النفوذ إليه سوى عدد ضئيل من الوطنيين، وهو نطاق خاضع لنظام المبادلات الخارجية الذي وصفناه آنفاً .

فالنظام الاستعماري في الجزائر يفضي - إذن - إلى إقامة تعايش على أرض واحدة لدائرتين من دوائر الانتاج، أحدهما أوروبية بصورة عامة ، والاخرى وطنية بحتة ، وأولاهما تنزع إلى حفظ الأولى في حالة تبعية ضيقة .

## الوضع الاجتماعي في الجزائر



يوجد في الجزائر ، الى جانب الطبقات الاجتماعية الأساسية كما نجدها في فرنسا - البورجوازية والطبقة العاملة ، وعلاقات الانتاج فيما بينها هي على ما نعرفه - جماهير واسعة جداً من «البروليتاريا السفلى» (١) Sous - Prolétariat تؤلف أربعة أخماس السكان ، وليس ثمة ما يعادلها في أية مقاطعة أو أي إقليم فرنسي .

### الجماعة الاستعمارية

إن الجماعة الاستعمارية التي تضم زهاء ١٨٠٠٠٠٠ شخص ( ما يعادل ٢٠ بالمئة من السكان ) ، نصفهم جاء من أوروبا ، والنصف الآخر ولد في الجزائر نفسها ( من اسرائيليين ، ومسلمين ) هذه الجماعة تتضمن اقلية ضئيلة من اصحاب العمل ،

---

(١) هذه الجماعة التي نعرفها بهذا التعبير نظراً لعدم وجود تعبير أفضل ، تجمع عناصر مختلفة سوف نقوم بتحليلها فيما بعد ، ولكنها جميعاً تخضع لسيطرة الجماعة الرأسمالية ، وهي مدينة لهذه السيطرة بوجودها بكاملها في وضع اجتماعي منحط متخلف ، حتى بالنسبة الى البروليتاريا العمالية .



وأكثرية من الشغيلة ، والشرط الأعظم منها هم عمال ، ولكنها تتضمن أيضاً تجاراً وحرفيين ، يستفيدون أحياناً ، أو يتوهمون ذلك - رغم أنهم هم أيضاً مستثمرون - يستفيدون بصورة محدودة جداً من فئات الاستثمار المفرط للجهاير المستعمرة ويظنون أنفسهم محظوظين مرتبطين بالعهد القائم .

وتتضمن فئة أصحاب العمل ، في الزراعة ، ٤٠ ألف ملاك مستثمر ، بين أوروبيين ومسلمين ؛ وفي الصناعة والنقل ، ٣٥٠٠ صناعياً وصاحب مشروع ، منهم حوالي الستين فقط من المسلمين ؛ ويوجد ، في التجارة ، ٣٥٠٠ صاحب عمل ، منهم ٣٠ بالمائة فقط من المسلمين . فئة إذن بورجوازية يبلغ عدد أفرادها زهاء ٤٥٠٠٠ شخصاً « عاملين » ، وهي تمثل - إذن - أقل من ٦ بالمائة من الجماعة الاستعمارية ، وأقل من ٢ ٪ من سكان الجزائر ، وأقل من واحد بالمائة ، من المسلمين . وهذه الطبقة الاجتماعية التي تعيش من التوجيه التجاري القائم على المضاربة ، للانتاج الزراعي ، ومن فقدان التوازن ومن تبعية المبادلات التجارية ، وعدم كفاية الانتاج الصناعي ، هذه الطبقة يهبطها ، في مجموعها ، بسبب مصالحها ومنافعها ، بقاء الحالة الراهنة في الجزائر ، واستمرار الوضع الاستعماري على ما هو عليه ، وهي من جهة أخرى مسؤولة تماماً عن هذا الوضع ، وإن كان ثمة ، بالنسبة إلى الصناعيين ، تناقض ينشأ وتتحدد معالمة ، تناقض بين رخص اليد العاملة ، وصعوبات التجهيز ، والتموين ، والبيع .

والشغيلة غير الأجراء ، أعضاء المهن الحرة ( وهم ١٣٠٠٠ ،

منهم ١٠ ٪ مسلمون ) ، وصغار التجار والحرفيين الأوروبيين ،  
وحوالي "خمس التجار والحرفيين المسلمين الذين يتعاملون مع زبائن  
يتمتعون بقدرة شرائية طبيعية ( وهم تقريباً ٤٩٠٠٠ أوروبي  
و ١٧٠٠٠ مسلم ) لا يشكلون رغم ذلك سوى ١٠ بالمئة من الجماعة  
الاستعمارية ، يعني أكثر قليلاً من ٣ بالمئة من سكان الجزائر ،  
من أهل المدن بصورة رئيسية . والمسلمون لا يؤلفون من بين  
هؤلاء سوى ٢٠ بالمئة ، وهذه النسبة تمثل واحداً بالمئة من مجموع  
السكان المسلمين ؛ والأوروبيون أنفسهم ليسوا سوى "خمس ( ١/٥ )  
السكان الجزائريين الذين هم من اصل أوروبي . وهذه الفئة ، التي  
يشعر شطر منها بأنه يحظى بحماية النظام القائم ، ضد المزاخمة  
التي يمكن أن تصيبه من جانب المسلمين في القطاع  
التابع ، أقول إن هذه الفئة تخضع من جهة أخرى لضيق  
السوق . والمسلمون يعون هذا الواقع بصورة خاصة ، نظراً  
لوضعهم كأقلية .

وثمة فئة كاملة من السكان تعمل بأسرها بمثابة فئة وسيطة .  
ف هناك ٣٦٠٠٠ موظف ( ٥/٧ منهم أوروبيون ) و ٢٢٠٠٠ عضو  
من أعضاء جهاز القمع ( ٣/٤ منهم أوروبيون ) و ٦٦٠٠٠  
ملاكات وعمال تابعون لأصحاب العمل . ( وعدد الأوروبيين بينهم  
٧٥ ٪ أيضاً ) منهم ١٥ ٥٠٠ شخص يعملون في الزراعة .

ونظراً لأن هؤلاء الأجراء المتمتعين بالامتيازات والمكلفين  
بتسهيل استثمار الأجراء الآخرين ، لا يرون غالباً مستقبلاً لهم إلا  
في القيام بهذا الدور لا يمثلون رغم ذلك سوى ١٥ بالمئة من سكان

القطاع الرأسمالي العاملين ، و  $\frac{1}{4}$  من الأوروبيين و  $\frac{3}{4}$  من السكان المسلمين .

إن جماهير الشغيلة الأجراء الذين يتمتعون بعمل ثابت ، والمسجلين في هيئة « الضمان الاجتماعي » لا تشمل ، في الزراعة ، سوى ١٤٠ ٠٠٠ شغيل ( منهم ٧ أو ٨ ٪ أوروبيون ) ؛ ولا تشمل ، في الصناعة ، سوى ٢٥٠ ٠٠٠ شغيل ، نصفهم يعمل في البناء ، وعشرهم في المناجم ، وثالث هؤلاء جميعاً أوروبي ، يعني ربع الأوروبيين العاملين . يضاف الى هؤلاء ٢٠ ٠٠٠ من عمال السكك الحديدية والحافلات الكهربائية والطرق ... ( من مسلمين وأوروبيين ) وزهاء ٢٠ ٠٠٠ عامل من عمال المواني ( أكثر من ٩٠ ٪ منهم مسلمون ) . وثمة ١٠٠ ٠٠٠ من مستخدمي التجارة والمصارف الخ ،  $\frac{2}{3}$  منهم أوروبيون ( وهنا أيضاً : ربع الأوروبيين العاملين ) هؤلاء إن كانوا يتمتعون بوضعية افضل قليلاً ولكنهم مستثمرون كذلك .

وهكذا ، فمجموع المستثمرين المندمجين في القطاع الرأسمالي يمثل قسماً من السكان يمكن مقارنته بالسكان الفرنسيين : فثمة أكثر من نصف مليون من الشغيلة ، أي حوالي ٧٠ ٪ من سكان القطاع الاستعماري ( منهم  $\frac{2}{5}$  أوروبيون ) وهم لا يعملون رغم ذلك ، وبصعوبة ، إلا ١٧ بالمئة إلى ١٨ بالمئة من مجموع سكان الجزائر ، وهذه النسبة لا تكاد تبلغ إلا ١٠ بالمئة من المسلمين الجزائريين .

ومن جهة أخرى ، فإن ٩٠ ٪ من الجزائريين الذين هم من



أصل اوروبي ، لا يشتركون بصورة مباشرة في الاستثمار  
الاستعماري للجزائر ، وخصوصاً في المدن ؛ بل ان ٨٠ ٪ منهم ،  
في الواقع ، يخضعون ، بهذه الصورة او بتلك ، للاستثمار  
الاستعماري المفرط . وكذلك ، فان المسلمين المتدجين في الجماعة  
الاستعمارية ، هم ضحايا هذا الاستثمار المفرط باستثناء ١ او ٢ ٪  
منهم .

بيد ان عدداً معيناً من الشغيلة ، والأوروبيين بصورة خاصة ،  
بسبب وهم خلقته الدولة الاستعمارية الحاكمة في الجزائر ، يعتبرون  
انفسهم في وضع ممتاز بالنسبة الى البروليتاريا السفلى المؤلفة من  
اهل البلاد الاصليين ، وهذا «الوضع الممتاز» ينظر اليه اصحابه  
على انه مرتبط ببقاء حماة النظام الاستعماري في الحكم .

وهكذا فالعمال الاوروبيون الاجراء يتعرضون لأن ينسوا  
أن الاجور المدفوعة في الجزائر هي ادنى من الاجور في فرنسا ،  
وكذلك المبلغ الذي تصرفه هيئة «الضمان الاجتماعية» للشغيلة ،  
وأن التعويضات العائلية هي ٢٤٠٠ ف لكل ولد ، مهما كانت  
عددتهم ، وان الاسعار في الجزائر ارفع منها في باريس ، وهذا  
بنسبة مراكزهم في المراتب ، التي هي ارفع من مراكز الشغيلة  
المسلمين . والواقع ان الأوروبيين ، الذين نادراً ما يعملون عمالاً  
يدويين في البناء او في الموانيء ، لا يشكلون سوى ٣٥ ٪ من  
الطبقة العاملة الساكنة في المدن ، ولكنهم يمثلون من جهة اخرى ،  
٦٠ ٪ من المستخدمين و ٧٥ ٪ من الملاكات .

اما الموظفون ، من جهتهم ، الذين يستعرون بمخصصات اضافية

«هو التعويض الجزائي» البالغ ٣٣٪ من الرواتب العادية للموظفين في فرنسا) فيتعرضون للنسيان بانهم لا ينالون سوى تعويض ضئيل للسكن. واولئك الذين يشتركون في الادارة او الشرطة يعتبرون في اغلب الاحيان وظائفهم بمثابة وظائف مرتبطة ببقاء الدولة الاستعمارية. وثمة عدد منهم ، مرتبط بأواصر عائلية مع مستوطنين مستعمرين صغار ، يعتبرون كذلك ان مصيرهم مرتبط بهذه الدولة .

وهكذا فان الدفاع عن المطالب العمالية ، والتنظيم النقابي يتعرضان لحسارة أهميتها في نظر اولئك الاوروبيين الذين يرضون بأحساء نسبي للنضال الطبقي ، وراء تضامن عرقي موهوم .  
ومها يكن من امر ، فإن العدد الأكبر من المسلمين ، الموضوعين في أحط المراكز ، والمنبثقين من جماهير البروليتاريا السفلى ، يظلّون مرتبطين بها ارتباطاً وثيقاً ، بحياة ومشاعر مشتركة . وحتى أحسنهم حالاً وأكثرهم تمتعاً بالامتيازات هم ضحايا التناقضات الناشئة بين وضعهم الذي يدينون به للكسب الرأسمالي ، والعزلة التي يعانونها داخل هذه الجماعة . أما المثقفون ، وهم ضحايا تمييز عنصري فظيع ، فقد بدأوا يعون من جهة أخرى ، هذه الهوة العميقة التي حفرها وضعهم بينهم وبين مواطنيهم ، الذين يتجهون اليهم والذين انبثقوا منهم ، وهم ينزعون طبعاً الى تأليف كتلة وطنية من المثقفين .

وأما الطبقة العاملة المسالمة ، فتعي وعياً تاماً كونها ضحية للاستثمار المفرط نفسه الذي تخضع له جماهير البروليتاريا السفلى

والعمال الاوروبيين ، ولكن بنسبة أضال . إن بقاء الأكثرية الساحقة من شغيلة الجزائر داخل منظمة نقابية واحدة هي منظمة « الاتحاد العام للنقابات الجزائرية » ، بصرف النظر عن أصلهم ، والنضال الباسل الذي خاضه عمال الموانئ الجزائريون ضد الحرب في الهند الصينية ، والاضرابات الظافرة التي أعلنها عمال المناجم وعمال الحافلات الكهربائية ، تبين كلها أن العمال يقفون موقفاً موحداً للدفاع عن مطالبهم الطبقية والوطنية ، على الرغم من أن الدولة الاستعمارية تبذل أقصى جهودها للابقاء على الانقسام بينهم وبين الشغيلة الأوروبية ، وهذا ما يقتضي وضع العمال الجزائريين في مستوى اجتماعي منحط .

### « البروليتاريا السفلى »

إن الجماعة التابعة والموضوعة في معزل عن الانتاج الرأسمالي في الجزائر ، هي ، في أكثريتها الساحقة ، من الفلاحين المسلمين . إن جماهير شعبية يتراوح عددها بين ٦ ملايين و ٧ ملايين مسلم ، من صغار الفلاحين الذين لا أرض لديهم ، ليس لديها كموارد رئيسية سوى مساهمتها في الزراعة التي تنتج الأغذية ، نظراً إلى أن هذه الجماهير محرومة من الأرض ومن التجهيزات والأسواق وذلك بسبب السيطرة الاستعمارية . ومنذ مدة تتراوح بين عشرة أعوام وعشرين عاماً ، طردت هذه الجماهير من سوق العمل في الاستثمارات الكبرى ، وخصوصاً الأوروبية منها ، وذلك بانتشار استخدام الآلات في الزراعة . وهكذا في



المناطق الزراعية حيث تُزْرَع الحبوب ، نرى أن أربعة فلاحين لا أرض لديهم ، من كل خمسة فلاحين ، قد حُرِمُوا من العمل . إن « البروليتاريا السفلى » من سكان المدن قد أعادت تجميع كتلة هائلة من الريفيين ، بواسطة قسم مفلس من سكان المدن ، وهم قوم ريفيون اجتثوا من جذورهم ، وطردوا من أراضيهم أكثر من كونهم قد اجتذبتهم المدن . إن تركز سوق العمل - وهم يستفيدون منه بضعة أسابيع في السنة - وتنظيم ورشات البطالة بضعة أيام في في السنة ، والعمل على السكن قرب المدارس حرصاً على مستقبل الأولاد ، والرغبة في المدن والأقاليم التي يكون فيها الاضطهاد الإداري أخف حدة ، هذه الأمور كانت هي وحدها الدوافع الإيجابية التي تجذبهم . وهذه البروليتاريا السفلى ، التي جاءت إما لتندمج في الجزائر القديمة وقسطنطينة وتلمسان ، وأما لتسكن في « مدن الصفائح » على تخوم المدن ، أقول إن البروليتاريا السفلى تعيش في الواقع في أغلب الأحيان بمغزل عن نواحي نشاط المدن ، فقد تشكلت تبعاً لتدهور الحِرَاف ، أكثر مما تشكلت بتأثير تزايد عدد السكان ، كما أنها نشأت بسبب انتزاع ملكية الفلاحين ودفعهم إلى البطالة .

وهذه البروليتاريا السفلى ، وهي تضم عدداً متزايداً من الأشخاص ، هم حالياً أكثر من نصف مسلمي المدن ( حوالي مليون ) تندمج في تنظيم اجتماعي خاص بها ، تمايزت في داخله ، في مستوى أدنى من مستوى الطبقة العاملة المستقرة ، سلسلة كاملة من نواحي النشاط ، ضئيلة الأجرة إلى أبعد الحدود .

وفي هذا التنظيم نرى البروليتاريا السفلى مكوّنة هي نفسها من عدد قليل من السكان ( ٢٠ ٪ من المجموع ) ، وغالباً ما يكون هؤلاء متعطلين عن العمل ، مهينين لسلسلة كاملة من الأعمال المؤقتة ، كـأعمال الخدمة البيّتيّة ، والأعمال المرهقة ، وأعمال الحمالين ، وصغار ماسحي الأحذية ، وباعة الصحف ، والعمال اليدويين ، والمياومين ، وجميع هؤلاء يُستخدَمون أيضاً بلا تمييز في الأشغال العامّة ، والبناء ، والزراعة .

إن تجار المفرق ، والبائعين الصغار ، والحرفيين المسلمين ( وهم ٤٠٠٠٠ في التجارة ، و ٣٠٠٠٠ في الإنتاج ) يشكلون ٣٠ بالمئة من هذه الجماعة من سكان المدن المجاورة للمدن التي يسكنها المستوطنون المستعمرون . ومستوى معيشتهم المتدني جداً إنما هو ناتج معاً عن كثرة عددهم ، والضعف الكبير في القوة الشرائية عند زبائن محدودي العدد . إنهم في الأصحّ ، موزعون أكثر من كونهم تجاراً .

ودورة النقد، عند هذه الجماعة الخاضعة للرأسمال، تسير ببطء، إذ لا تغذّيها سوى الأجور أو الإعانات المدفوعة للبروليتاريا السفلى ( يعني للطبقة الدنيا من العمال الكادحين ) عن شهرين أو ثلاثة أشهر من العمل في العام وذلك لقاء ٣٠٠ فرنك يومياً ( يعني ٢٠ ألف فرنك في العام لكل شغّيل ) أو يغذّيها الشطر الذي يمكن تحويله إلى التجارة، من الإنتاج الفلاحي ( من ٥٠ الى ٦٠ ألف فرنك في العام لكل عائلة ، كحدّ أعلى ) ؛ وهذه الدورة النقدية لا تسمح بمقدار كاف في مبلغ الأموال المستخدمة في

الأعمال ، وهي تترك ربحاً سنوياً لا يكاد يكون أعلى من ربح  
الفلاحين المسلمين ، إلاً بقليل .

إن الأموال الضرورية ، ولو كان فقط لسد رمق هذه  
المجموعة من السكان ، لا يمكن أن تُكتسب ، في كثير من  
الأحيان ، إلاً على هامش قانون الدولة الاستعمارية ، وهذه  
الأعمال هي وحدها التي تسمح للسكان بالنجاة من الموت جوعاً ،  
أو قد يكون ثمة صدقات رسمية تجعل السكان في حالة تبعية  
وخضوع لمديرية الشرطة .

بيد أنه ، في كثير من الأحيان ، لا يستطيع هؤلاء السكان  
أن يعيشوا إلاً بتلقي المعونة من اقربائهم المندمجين في الجماعة  
الرأسمالية ، والذين يشكل كسب الواحد منهم الشطر المهم من  
وسائل المعيشة عند جماعة مكونة من ٢٠ أو ٣٠ شخصاً ، وهكذا  
يعود مستوى حياتهم ليصبح مماثلاً لمستوى حياة الطبقة الدنيا من  
الشغيلة الكادحين (البروليتاريا السفلى) .

ولقد مثلت الهجرة إلى فرنسة ، وهي هجرة تشمل حالياً  
٣٠٠ ٠٠٠ شغل على الأقل ، قد مثلت حللاً من النوع نفسه ، في  
البدء منذ أوائل القرن العشرين ، بالنسبة الى المناطق الأكثر  
ازدحاماً بالسكان ، ثم امتدت بالتالي ، مع نشوء الازمات  
والحروب ، إلى الجزائر بكاملها تقريباً ؛ وهجرة السكان الجزائريين  
إلى فرنسة تشكل بالنسبة إلى رأسمالي الصناعة الفرنسية بدأ عاملة  
غير متخصصة ، ورخيصة ، تشتغل بدون ضمانات استقرار ، في  
الأعمال المرهقة أو الخطرة . بيد أن المهاجرين الجزائريين إلى



فرنسة ، الذين يخضعون لاستثمار أشد من ذلك الذي يخضع له العمال الفرنسيون الذين يشاركونهم مصيرهم ، يشكلون رغم ذلك ، احتياطياً أكبر ، وأقلّ اطمئناناً إلى مستقبله من احتياطي العمال الفرنسيين الذين يعملون في موطنهم . والحوالة الشهرية البالغة ١٠.٠٠٠ فرنك أو ١٢.٠٠٠ ف ، وهي تمثل أحياناً الشطر الأكبر من أرباح الشغل ، يرسله هذا إلى ذويّه ، أقول إن هذه الحوالة الشهرية تشكل في بعض قرى الطراراس والمنطقة القبلية ، بالنسبة إلى مجموع السكان ، وفي القرى حيث تُزرع الحبوب ، والمدن التي تنتشر فيها البطالة ، تشكل الشطرَ الجوهرى المهم من موارد جماعة عائلية يتراوح عددها بين عشرة أشخاص وخمسة عشر شخصاً . وهؤلاء الأشخاص يفرون من الريف لكي لا يقعوا ضحية القواد والحجوات ومأموري الأحراج ، عند قبضهم المبالغ الضئيلة التي يسدون رمقهم بواسطتها .

إن شروطاً معيشية يزداد تفاقمها على هذا النحو ، هي نصيب الأكثرية الساحقة من السكان . وهذا التفاقم للبؤس ، الذي هو أكثر خطورة وأكثر فظاعة في الأرياف ، يمكن تقديره على هذا النحو تقريباً : فلقد بين السيد لويس شيفالييه في كتابه « مشكلة السكان في إفريقيا الشمالية (١) » ، مستنداً إلى معطيات فترة ما قبل الحرب ، أن الجزائري المتوسط ينال ١٥٢٠ « حريرة » ( كالوري ) وهي تساوي ثلثي الحد الأدنى الضروري للحياة . وفي عام ١٩٤٨ نشرت « منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم

(١) I. N. E. D. travaux et documents, cahier n° 7, 1947

المتحدة» ( F. A. O. ) إحصاء يتبين منه أن متوسط ما يناله الفرد الجزائري المسلم هو ١٤٤٣ حريرة ، وهذا يعني استهلاكاً ضعيفاً بصورة محسوسة ، نحصل عليه الأثرية الساحقة من السكان . وبصورة عامة ، تقتصر الحصة اليومية للفرد الجزائري المسلم على حساء من الفليفلة ، ونظراً لأن مغربية الشعير قد أصبحت غالبة جداً ، فإن الجزائريين المسلمين لا يذوقون اللحم عادة إلا من خرفان الأضاحي كل سنة في عيد الأضحى ، وهو مصدر للديون بالنسبة إلى عدد كبير من العائلات . وهذا على حين أن الغذاء المعتمد على اللحوم كان في الماضي هو الغذاء الأساسي ، بالنسبة إلى نصف سكان الجزائر ، الذين كانوا يعيشون ، عند غزو الجزائر ، من تربية المواشي . وكذلك في صناعة الملابس ، فإن اللباس التقليدي المصنوع من الصوف قد حلت محله ، كلياً أو جزئياً ، الثياب الرثة ، وفي أفضل الحالات ، حلت محله ثياب العمل الزرقاء التي يرتديها الناس في جميع الأحيان وفي جميع الفصول . وفي كثير من الأحيان يفتقر الشغيلة إلى الأحذية بصورة تامة ، ويضطرون إلى العمل في الجليد ، وهم حفاة .

وفيما يختص بالمساكن ، التي كانت حسب إحصائيات عام ١٨٦٤ تتكون في الأرياف ، من بيوت ثلاثة أرباعها بنيت من الأغصان والأخشاب ، ولكن كانت أيضاً بصورة خاصة مساكن هي عبارة عن خيمات - نظراً لأن ثلثي السكان كانوا ، في ذلك الحين ، من البدو الرحل .

وهذه الخيمات كانت واسعة جداً وجيدة التنسيق والترتيب ،

وبعدئذ بدأ السكان ينحسرون أكثر فأكثر في سكنى الأكواخ الخشبية : ويتألف الواحد من هذه الأكواخ من غرفة وحيدة بنيت من اللبن ، لا تتجاوز قيمتها مطلقاً بضعة آلاف من الفرنكات . ولقد حلّ هذا الكوخ ، عند استيطان البدو الرحل في الأراضي الزراعية ، محلّ الخيمة التي تساوي مئات الآلاف من الفرنكات . وفي المدن تتوزع المنازل بعدد ل غرفة واحدة لكل أسرة ؛ وفي ضواحي المدن ، حيث ينزل أهل الريف ، وهم يعجزون عن دفع ٢٠٠٠ ف ، في المدن ، بمثابة كراء للغرفة الواحدة ، فتنشأ بيوت اللبن أو الأكواخ الخشبية وهذه المساكن التي تخلو من المجاري ومنتفعات المياه وجميع الشروط الأخرى التي تجعل البيت صالحاً للسكن والمعيشة ، هذه المساكن تكون موضوعاً لمضاربات ارتفاع الأسعار تتناول أسعار الأراضي وكراءها وهي مضاربات تصبح دخلاً ضئيلاً يناله شطر من البروليتاريا السفلى نفسها . أما الأبنية البلدية للإسكان ، المسماة « مساكن متطورة » والواحد منها يباع بزهاء ٢٠٠ . ٠٠٠ ف ، فلا تؤدي إلا إلى تكريس هذا الوضع الجديد ومنحه صفة القانون ، ويؤكد ذلك أنّ هذه الأجور ، وهي المبنية على أساس إنتاجها دخلاً معيناً ، وصلاحياتها لهذا الأمر ، تظلّ ، مهما كانت منخفضة ، دون متناول الأكثرية الساحقة من ملاّكي الأكواخ الخشبية وبيوت اللبن .



## مشكلة التعليم في الجزائر



إن هذا الشطر من السكان موضوع بكامله بمعزل عن التعليم .  
والنفقات المخصصة لهذا التعليم في الموازنة الجزائرية لا تكفي  
حتى للاحتفاظ بالمستوى الحالي للتعليم .

والواقع أنَّهُ إذا كانت المؤسسات الإسلامية ، عام ١٨٣٠ ،  
تيسر ثقافة لأربعين بالمئة تقريباً من الأولاد الجزائريين ، وإن  
كانت ثقافة غير كافية ، فإن المدارس العلمانية التي أنشئت في  
الجزائر مثلاً أنشئت في فرنسة ، في عهد متأخر كثيراً عن تاريخ  
احتلال الجزائر ، هذه المدارس لم تتمكن أبداً في الجزائر من  
استيعاب أكثر من خمس الأولاد الذين هم في سن الدراسة ، وهذا  
بخلاف ما حدث في فرنسة . وفي أيامنا الحالية ، إذا كان جميع  
الـ . . . ١٥٠ ولداً أوروبياً الصالحين للدراسة يرتادون المدارس  
الابتدائية فإن هذه المدارس لا تستوعب غير ٣٠٠ . . . ولد  
مسلم ، وهذا يشكل ١٥ بالمئة من المليونيين ولداً مسلماً الذين  
تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وأربع عشرة سنة .

إن فقدان التعليم هو ناتج ليس فقط عن عدم كفاية المخصصات والأموال اللازمة ، بل عن سابق تصميم وإرادة من المجالس البلدية والاقليمية حيث يتمتع كبار المستوطنين المستعمرين بالأغلبية ، ولقد قام السكان المتعطشون الى العلم والثقافة بردّ فعل ، منذ فترة ما بين الحربين ، بدعمهم لإنشاء « مدارس رابطة العلماء » التي تؤمن لبضع عشرات من آلاف الأولاد تعليماً باللغة العربية وثقافتها

وهكذا فإن سلاح الأمية يرتدّ ضد المسؤولين عنه ، وهم المستعمرون الفرنسيون ، وذلك بتنشيط السكان لانطلاق ثقافة إسلامية بصورة جوهرية تبرز معالم اليقظة القومية العربية في الجزائر . ان الخوف من هذا الانبعاث هو وحده الذي تحمّل السلطات الاستعمارية ، في السنوات الأخيرة ، على وضع مشروع لنشر التعليم ، ولكنّ وتيرة تطبيق هذا المشروع تسير بحيث أنّ نسبة الأولاد الذين يرتادون المدارس لا تزداد ابداً .

ومما له دلالة أن يكون ثمة في الجزائر ، نفس النسبة من الأميين الذين تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة ( ٩١ و ٩٢ ٪ ) والذين تجاوز اعمارهم الثمانين عاماً ( ٩٠ و ٩١ ٪ ) ، وهذه الأرقام تشهد بالجهود التي تبذلها السلطات الفرنسية والدولة الاستعمارية في الجزائر هادفة الى كفرنسة الجزائر وتزع قوميتها ، كما يشهد ذلك باخفاق هذه الجهود إخفاقاً تاماً . وهي تبين كذلك أنه لكي تتساوى الجزائر مع فرنسا في هذا الميدان ، كان يجب ان يضاعف عشرة اضعاف عدد المدارس ، يعني ان يحقق فوراً خمسة

وثلاثين عاماً من مشروع سوستيل ، وأن يُنفق مبلغ ١٣٥ ملياراً من الفرنكات ، يعني حوالي ثلاثة اضعاف الموازنة السنوية لتجهيز الجزائر !

والواقع أنّ الأبنية والمراكز المدرسية تلي ، في المدن التي يسكنها الأوروبيون ، أكثر من نصف حاجات السكان ، أما الأرياف فلا تتمتع بالمقدار نفسه من المدارس ، وهذا التفاوت في نشر التعليم يزيد من تفاقم التفاوت في الكفاءات المهنية ، ويساهم في دفع السكان الذين يرغبون في التخلص من هذه الحالة إلى التزوح إلى المدن. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مؤسسات التعليم الثانوي التي لا تسيطر الجزائر على موازنتها ، والتي يغذيها المكلفون الفرنسيون وحدهم ، هذه المؤسسات هي مقصورة فقط ، في الواقع ، على السكان الأوروبيين : وهي لا تضم سوى ٦٠٠٠ طالب مسلم ( ١٨٪ ) من أصل ٣٢٥٦٩ طالباً مسلماً ( ١٠٪ ) ، يعني طالباً واحداً من كل ١٧ ألفاً من السكان ( وهذا مقابل ٤٧٦١ أوروبياً ) يعني طالباً واحداً لكل ٢٠٠ ساكن أوروبي ) .

وهكذا ، وبالإضافة إلى كون جميع الفلاحين والبروليتاريا السفلى ، في المدن ، تقريباً ، محرومة ولو كان ذلك فقط بسبب وضعها الجغرافي ، من التعليم الابتدائي الذي لا يؤمن لهم بلغتهم الأصلية - وهي اللغة العربية - على رغم قانون ١٩٤٧ ، فإن شطراً كبيراً من المسلمين المندمجين في الجماعة الرأسمالية قد أوصدت أبواب الكليات في وجوههم وحيل بينهم وبين التعليم ، وبالتالي ، يُمنعون من بلوغ مراتب أرفع ، في هذه الجماعة .



وفيا يختص بمجموع الجزائر ، فإن النسبة الضعيفة من  
السكان الذين يتمتعون بثقافة ابتدائية (  $\frac{1}{5}$  ) والنسبة الهزيلة  
لأولئك الذين اكتسبوا ثقافة عالية ( واحد من ١٨٠٠ ! ) ، هذا  
كله يرغم البلاد على تلقي ملاكاتها من الخارج إن الموقف الرسمي  
للدولة ، التي تعزو الصعوبات التي تلاقىها الى تضخم عدد المثقفين  
الذين لا يجدون أعمالاً ، هذا الموقف لا يشجع الجزائريين على الثقة  
بالحكومة والسلطات الاستعمارية .

## مشكلة الصحة العامة



إن الدولة الاستعمارية ، في الجزائر ، وهي العاجزة عن حل قضايا التعليم والثقافة ، قد أثبتت أنها عاجزة أيضاً عن حل "المأساة الصحية" ، وهي نتيجة للبؤس الفظيع الناتج عن النظام الاستعماري . إن التجهيز الصحي للجزائر يبقى غير كاف ، بصورة فاجعة ، وخصوصاً عند أخذنا شروط المعيشة ، بعين الاعتبار . إن المصالح الرسمية قد عكفت على معالجة الأوبئة التقليدية : الجدري وحمى المستنقعات ، والتيفوس ، التي كانت عدواها تصيب المسلمين والأوروبيين ، على السواء .

ورغم هذا ، فإن سنة ١٩٤٦ كانت سنة أوبئة فتاكة . ولكن الأمراض التي تصيب أكثر من سواها جماهير السكان المسلمين ليست رهناً بمخصصات مصلحة الصحة : إن الأمراض المعدية مثل الحصبة والتهاب الأمعاء والسل ( الذي يصاب به جزائري واحد من كل عشرين ، مقابل فرنسي واحد من كل مئة ) والتهاب أنسجة الخلايا من الجوع ، إن اضطراب التغذية ،

والنقص فيها ، وحالات الحرمان الكثيرة ، والجهل هي التي تشكل العوامل الجوهرية لكثرة الوفيات ، ولتدهور الحالة الصحية عند مجموع السكان .

إن نسبة الاطباء ، الذين كان عددهم عام ١٩٥٣ يبلغ ١٧٣٥ ( يعني طبيباً واحداً لكل ستة آلاف جزائري ) هي ، على رغم شروط المعيشة هذه أدنى من النسبة الفرنسية بسبع مرات . وعلى الرغم من التزايد الواقعي في عدد الأطباء وكفاءاتهم ، فإن الواقع الاستعماري هو المسؤول عن هذا النقص : إن الحاجات الأوروبية هي العامل الرئيسي في توزيع الأطباء والملاكات الطبية .

أنّ بؤس البروليتاريا السفلى الريفية ، والساكنة في ضواحي المدن ، وهي المحرومة من جهة أخرى من معونة « الضمان الاجتماعي » ، هذا البؤس يدلنا على ندرة الملاكات الطبية العاملة ! إن الأطباء الذين يستطيعون العمل في الأرياف هم فقط من الموظفين ، فتمه ١٤٤ طبيباً من وزارة الصحة ، يساعدهم ١٥٩ مساعداً فنياً ، والواحد من هؤلاء تقع على عاتقه أحياناً تلبية حاجات مجموعة من السكان يساوي عددها عدد سكان مقاطعة فرنسية صغيرة . وهناك نقص أكثر خطورة أيضاً يتعلق بعدد القابلات ، رغم أن الدولة تؤمن هذه الوظائف ، بنسبة ضعيفة . وهكذا تتم عمليات الوضع دون المعونة الطبية - كما كان هذا يحدث في أوروبا عند فتح الجزائر - باستثناء الحالات البالغة الخطورة ، وبفقدان الاطباء ، والصيدلة - وهم أيضاً أقل من الاطباء - فان اللجوء الى تجارب الحجامين والعقاقيرين والمجبرين - وهي اشكال من



«الثقافة» التقليدية التي تسمح بها هذه المرة الإدارة الاستعمارية - أقول ان اللجوء إلى هذه التجارب يبقى السكان في حالة جهل لأبسط القواعد الصحية .

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار انعدام الشروط الصحية على هذا النحو ،حتى ندرك جميع ما يعنيه نقص عدد أسرة المستشفى ( وهي حوالي ٢٥٠٠٠ سرير ، في الجزائر ) وخصوصاً نقص التجهيز الصحي . لقد كان هناك عام ١٩٥٣ ، ٤٧٨٣ سريراً لمرضى السل ، يعني عدداً من الأسرة يسمح بقبول مسلول واحد من كل مئة مسلول في بلاد يبلغ عدد المسلولين فيها أربعمئة ألف ! إن الـ ٥ مليارات و ٨٤٧ مليوناً من الفرنكات ( ١٠ ٪ من الميزانية الجزائرية ) المخصصة عام ١٩٥٢ « للصحة العامة » تبدو اذن - وإن كانت تمثل ضعف المبلغ الذي كان مخصصاً للصحة العامة قبل الحرب - تبدو إذن عاجزة عن أي شيء آخر ، ماعدا التعويض جزئياً عن عواقب تفاقم شروط المعيشة التي تسببها الطبيعة الاستعمارية للدولة .

## مشكلة السكان



إن الشروط الصحية وتفاقم شروط المعيشة تنعكس في خصائص السكان الجزائريين وأوضاعهم .  
إن تدني نسبة الوفيات ، الواضح تماماً في البيئة الأوروبية ، هو أكثر ببطئاً في البيئة الإسلامية . وحتى باعتمادنا على معطيات غير كاملة ، نرى من المؤكد أن تدني نسبة الوفيات بين المسلمين ، وقد هبط من ٢٥ الى ١٥ في الألف من عام ١٩٠١ إلى عام ١٩٥٠ ، هو أقل بكثير منه عند الأوروبيين الذين تدنت هذه النسبة عندهم من ٢٢ في الألف إلى ١٠ في الألف . بل إن معدلات الوفيات بين المسلمين قد ارتفعت ، عام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، إلى أكثر من ٣٠ في الألف .  
فاذا كان معدل الوفيات بين الأطفال في البيئة الأوروبية قد تدنى خلال نصف قرن من ١٤٦ حالة وفاة ، للأطفال دون السنة من أعمارهم ، من كل ألف ولادة ، إلى ٤٧ من الألف ، فإن هذا المعدل في البيئة الإسلامية لم يتدنّ إلا من ١١١ في الألف إلى ٨٥ في الألف . وهي أرقام رسمية دون الواقع بكثير - نظراً

لأن حالات الوفيات في الأوساط الإسلامية لا يُصرح عنها دائماً، وخصوصاً في الأوساط الأشدّ بؤساً . إن المعدّل البالغ ، في التجمعات الساكنة في المدن ، ١٩٧ في الألف عام ١٩٥٠ ، و ١٦٨ عام ١٩٥٢ ، و ١٨١ عام ١٩٥٣ ، هو أقرب إلى الحقيقة .

إن طبيعة هذه الوفيات نفسها تبين أنها ناتجة عن البؤس أكثر منها عن الأوبئة الكبرى : فحالات التيفوس (الميتة أم غير الميتة) التي لوحظت عند تفشي الوباء عام ١٩٤٢ 'تمثل مجموعاً مساوياً لعشر ١/١٠ معدل الوفيات في تلك السنة نفسها ، ولكن الحالات المسجلة في البيئة الإسلامية كانت تمثل ، وبصورة محسوسة بالنسبة نفسها ، مجموعاً أكبر بكثير من ذلك المسجل في المواقع الأوروبية . ومقابل ذلك ، فإن التغيرات الموسمية في معدل الوفيات ، وهي تبلغ ذروتها في كانون الثاني ، والتغيرات السنوية الموازية لحجم الغلال - جميع التقلبات والذبذبات التي زالت من الحط البياني للوفيات بين الأوروبيين ، منذ أوائل هذا القرن - تتفاقم في البيئة الإسلامية وترداد خطورة كلما تدهورت شروط المعيشة : فالجاعة المزمنة ، والبن الذي حلت محله الحصار الفاسدة ، وفقدان منتقعات المياه ، وبجاريها ، تؤدي إلى موت الأولاد من التهاب الانسجة والتهاب الأمعاء ؛ إن تكدّس السكان ، والبرد ، يضاف إليها نقص التغذية ، تجعل من الحصبة بالنسبة إلى الأطفال المسلمين داء مميتاً في جميع الحالات تقريباً . ان حالات الحرمان التي يفرضها على انفسهم الشغيلة الجزائريون الذين يعملون في فرنسا ، تجعلهم ، بصورة عامة ، يعودون الى الجزائر وهم يحملون السلم



الذي ينتشر في البلاد بعدئذ بسبب الاضطراب ونقص العناية الصحية .  
إن معدل الوفيات بين السكان الأصليين هو المسؤول عن  
المعدل المرتفع جداً للنسبة الاجمالية للوفيات ؛ وهذه النسبة ،  
وهي أرفع من النسبة التي تقدّمها الاحصائيات الناقصة ، وهي  
تقارب ١٤ وفاة من كل ألف من السكان ، تزيد مرة ونصف المرة  
عن النسبة الوسطية للوفيات في فرنسا ؛ ولكن بما يزيد من  
ضخامتها في البيئة الاسلامية هي أنها تصيب سكاناً من أكثر سكان  
العالم فتوة ، ( يعني أن مجموع السكان المسلمين هم منخفضو الأعمار ،  
بصورة عامة ) ، وهم لا يعدّون سوى ٦ ٪ من الشيوخ الذين  
تجاوزوا الستين عاماً من أعمارهم ، يعني شيخاً واحداً من كل سبعة  
بالغين ، مقابل شيخ واحد من كل خمسة في البيئة الأوروبية من  
الجزائر ، وواحد من كل ثلاثة ونصف في فرنسا ، هؤلاء السكان  
الجزائريون المسلمون هم في هذا المستوى من الفتوة وذلك  
لاستحالة بلوغهم عهد الشيخوخة . ونسبة الوفيات تكون ، بصورة  
عامة ، بحيث أنه لو كانت في الجزائر ولادة من الطراز الفرنسي  
لأدت إلى عجز شبه مستمر في السكان .

وكذلك فالولادة مرتفعة بصورة خاصة ، وتميل ، عند  
المسلمين ، إلى التزايد في هذه السنوات الأخيرة : فإذا كنا نستطيع  
إحصاءها وترقيعها ، عند بداية هذا القرن ، بمجموع الوفيات  
المصرّح عنها ، وتزايد السكان بين إحصائين ، بزهاء ٣٨ من الألف  
لفترة ١٩٠١ - ١٩٠٦ ، فإن نسبة الولادات المصرّح عنها قد  
كانت عند المسلمين ، دائماً تقريباً ، أعلى من ٤٠ بالألف ، منذ الحرب .

إنّ الدور التعويضي الذي تقوم به الولادة من الناحية الاجتماعية ، تجاه نسبة الوفيات ، يبرز تمام البروز بارتفاع معدلها خلال السنوات التي تعقب الفترات الكبرى للقط ، والوفيات . فكيف يُفسّر ويُبرّر هذا التزايد في الولادات؟ إنه يُفسّر بالتعطّل الاجباري وما يصاحبه من أوقات فراغ ، وفقدان الملهي ، وفقدان الحياة الفكرية والفنية والثقافية وكذلك بالتقاليد الدينية ، واستحالة القيام بأي تصميم للعائلة الجزائية المسلمة ووضعها ومستقبلها ، وزيادة الفرص لإدخال أجر جديد الى مجموعة عائلية ، حين يزداد عددها ، والفتوة المتنامية للسكان ، هذه كلها عوامل ، أضيفت اليها ، عند العمالّ المأجورين ، تدخّل التعويضات العائلية التي ، وان كانت محدودة وضئيلة ، تصل الى مبلغ أضخم من الأجور الضئيلة الاعتيادية . وأحياناً يجب ان نضيف الى هذا كله الارادة الواعية عند السكان بزيادة المجموعة العائلية الاسلامية ضدّ الاقلية الأوروبية .

والسيطره المتزايدة للأقلية الأوروبية قد تجلّت بتطوّر معاكس في السكان : إن معدل الولادة الذي كان في البداية مقارباً للمعدل الإسلامي : ٣٠ في كل ألف ، عام ١٩٠١ ، قد أصبح أدنى حتى من معدل الولادة في فرنسا ( ٢٠ بالألف عام ١٩٥٠ ) وهو تقهقر يرافق تدني نسبة الوفيات بين الأوروبيين ولكنه يسمح أيضاً بتزايد طبيعي أعلى ( ١٠ بالألف ) مما كان منذ خمسين عاماً ( ٧ الى ٨ بالألف ) .

وهكذا فوضع السكان في الجزائر حالياً يتميّز بالخصائص التالية : بالنسبة إلى السكان المسلمين ، ثمة فتوة مفرطة تجعل السكان

القادرين على القيام بنشاط اجتماعي ، تقريباً ، ثلث السكان الاجاليين ( مقابل النصف في فرنسا ) ؛ أما فيما يختص بالسكان الأوروبيين ، فيتميزون بتناقض عددهم من حيث النسبة المئوية ، بما أن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ، وهي التي كانت مصدراً لـ ٥٠ ٪ من زيادة عدد السكان الاوروبيين في الجزائر بين عامي ١٩٠١ و ١٩١١ ، هذه الهجرة قد توقفت : فالأوروبيون الذين كانوا ١٤ ٪ عام ١٩٢٦ ، لم يبقوا سوى ١٠ و ٥ ٪ من مجموع سكان الجزائر عام ١٩٥٤ . وهذه الأقلية المتناقصة العدد ، وإن كانت تضم أكثر من ٣٦ ٪ فيها من الفتيان ، تتميز بالنسبة الكبرى للبالغين ( ٥٤ ٪ ) ونسبة أضعف ، من الرجال العاملين ( ٣٧ ٪ ) ، وهذا ما يساهم أيضاً في رفع مستوى حياتها بالنسبة إلى الأكثرية الاسلامية .

والنتيجة هي أن التمايز المتزايد في الحالة الصحية والمعيشية بين هاتين الفئتين الرئيسيتين من السكان ، يزيد من خطورة التناقض بين المركز الذي تحتله كل منهما في نشاط البلاد . ونظراً لأن مستوى معيناً في الثقافة هو مخصص فقط لأقلية تنقص على التوالي ، فإن التناقض الواضح لا يمكن أن يتجلى ، في الظروف الحالية ، إلا بنقص مطرد في ملاكات الموظفين .

وهكذا فلا تبدو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحدها مستعصية على الحل في حالة التبعية السياسية التي تعانيها الجزائر اليوم ، بل إن هذه الحالة تبدو بوصفها مسؤولية عن التفاق المستمر والمحتوم ، لهذه المشاكل .

## القضية القومية في الجزائر



منذ عام ١٨٣٠، وجد الغزو الاستعماري الفرنسي نفسه متعارضاً مع وعي قومي معين ، تكوّن ببطء منذ أصول التاريخ . إن الشعب الجزائري ، المتحدّر من السكان البربر الذين أقاموا في هذه الأرض منذ عهد ما قبل التاريخ ، قد عرّف منذ العصور القديمة أشكالاً فذة من التنظيم ، تدرج في إطار سلسلة من المراتب القبليّة والقبائل ، وهو إطار يفضي إل اتّحادات . ولقد اتّخذت هذه الاتّحادات منذ عهد ماسينيستا ، أشكال دولة متمركزة في بعض أجزاء البلاد الجزائرية . وهذا الاندماج قد ثبت خلال السيطرة الرومانية ، وتزعزع في القرن الرابع بسبب الثورات الشعبية ، من خلال السيطرة الفندالية والبيزنطية . وإزاء هذه السيطرة الأخيرة ، ظهر الاسلام في القرن السابع ، وقد جاء به العرب ، وهم غزاة حاربهم البلاد في أوّل الأمر ، ثم ظهر الاسلام بمثابة عامل من عوامل التحرّر .

ولقد كان الاسلام يتضمن ديناً تبناه جميع السكان شيئاً فشيئاً



( باستثناء أقلية يهودية ) كما تضمن إطاراً قضائياً واجتماعياً يستوعب ويوحّد أشكال التنظيم الاجتماعي التي كانت قائمة في الماضي . إن تعريب البلاد بواسطة لغة القرآن ( باستثناء بعض الأقاليم الجبلية التي ظلت تستخدم اللغة البربرية ) ، وقد شجّع ، مع تغفل القبائل العربية منذ القرن السابع حتى القرن الحادي عشر للميلاد نموّ حضارة رائعة ، تتضمن اقتصاداً أصيلاً جديداً ، يسمح بانطلاق التجارة والصناعة الحرفيّة .

ولقد أدّى في العصور الوسطى إلى نشوء دول تمتد حدودها لأوّل مرة حتّى تشمل حدود الجزائر الحالية ، تقريباً : وهي المملكة الطاهريّة ، ومملكة آل عبد الودود في تلمسان . ولقد تعرضت الدولة الجزائريّة في القرن السادس عشر لخطر الغزو الإسباني ، ثم أعادت السيطرة التركية تكوينها ، وهي سيطرة عزلت الجزائر نهائياً عن مراکش ، وفصلتها في القرن السابع عشر عن وصاية تونس ، وعيّنت الحدود الجزائرية الثابتة ، وبخلاف ما تزعمه بعض الخرافات والأساطير ، التي لفّقها مؤرخون متحمسون اكبر الخمس لخدمة قضية المستعمرين ، دون أن يخشوا أن يكذّبهم سوانح كثيرون في القرن الثامن عشر ، والتقارير الأولى التي وضعها ضباط الحملة الفرنسية ، فإنّ هذه الدولة الإسلامية ، وكذلك الشعب الخاضع لها ، والعرب في سالف عهدهم في الجزائر ، لم يجعلوا من البلاد الجزائرية بلداً خالياً قاحلاً : مثلاً ، إنّ قسماً عظيماً من المتيجا كان مكسواً بزرورعات غنية غزيرة ، ولم يكن قد أصبح بعد مستنقعات ، كما أصبح بعد الغزو الفرنسي والحروب

التي رافقته . لقد كانت عمليات الانتاج ، والصناعة الحرفية ، كافية لتلبية حاجات السوق الداخلية وتغذية المبادلات الخارجية ، ولقد اثار غنى هذه المبادلات الأطماع الاستعمارية .

لقد كانت « الزوايا » و « المدارس » الاسلامية تؤمن ثقافة قرآنية لنسبة من الطلاب تعادل النسبة الأوروبية في ذلك الزمن .

لقد كان الطابع الاقطاعي للدولة ، هو وحده ، ولو كان المسيطرون عليه مسلمين ، غير أنهم اجانب ، لقد كانت هذا الطابع الاقطاعي للدولة يستثير معارضة يمكن ان تصبح ، على غرار ما كان يحدث في ايطاليا ، في ذلك العهد ، بقضة قومية تأخرت حتى تلك الأيام .

وتجاه الغزو الاستعماري الذي قام به شارل العاشر ، ومن اسبابه المهمة اشباع رغبات الرأسمالية الفرنسية النامية ، ومنها أيضاً الرغبة في إنشاء حملة عسكرية صالحة لتحويلها ضد التيار الثوري الفرنسي ، عبّرت هذه البقضة القومية عن ذاتها ، في البدء ، بالثورة ضد الأتراك ثم بالمقاومة الضارية للفرنسيين ، وباقامة مخطط أوّلي لدولة تعبّر عن المطامع الوطنية ، ولها حرية التصرف بالشؤون المالية ، ولها جيشها ، وهي دولة تبني أولى مراحل التصنيع ، تحت قيادة زعيم كرّسه ثروته ، وإيمانه ، وطاقته العظيمة ، وصلابته ، وهو الأمير عبد القادر . ولقد جابه الاستعمار الفرنسي ولادة هذه الدولة ، بمخطة قائمة على عمليات النهب والسلب والاعتصاب والمذابح الجماعية الوحشية ، وإتلاف قطعان الماشية

والمحاصيل والمزروعات ، ولقد بقيت ذكرى هذه الفظائع حيّة ماثلة في أذهان الشعب الجزائري بعد أن أحيتها أعمال الاضطهاد والقمع الحالية .

ولقد كان بوجو Bugeaud يعتبر عن خصائص هذه الحرب الشاملة بتصريحه في مجلس النواب في ١٤ أيار ١٨٤٠ ، قائلاً « علينا أن نقوم بحملة اكتساح كبرى في افريقيا ، حملة تشبه حملات الفرنكيين ، وحملات القوط . »

إن مقاومة الشعب الجزائري التي ظلت مستمرة متواصلة حتى عام ١٨٦٥ ، لم تنقطع عملياً ابداً ، وهذا ما تشهد به ثورات ١٨٧١ و ١٨٨١ ، و ١٩١٦ و ١٩٤٥ .

إن الدولة الفرنسية الاستعمارية ، بعد تخطيطها ، بالقوة ، الدولة الجزائرية الفتية ، ومع إعلانها في التالي مبادئ الاهتزام - اهتزام فرنسا للجزائر! - أو مبادئ الدمج ، لم تنجح رغم ذلك في تقريب تكوين الجزائر من تكوين فرنسا ، بل على العكس ، فلقد أعطت الواقع القومي الجزائري اصالة ، بوضعها سكاناً من أصل اوروبي مقابل السكان الوطنيين من اصحاب البلاد الأصليين ، وبانشائها مجموعة هيكل سيامي مُعدّ لوضع الجزائريين المسلمين في مستوى دون مستوى المستوطنين غير المسلمين . فمنذ عام ١٨٣٠ ، أدجت الحركة الاستعمارية مع سكان الجزائر أقلية أوروبية ( ١٠ ٪ ، اليوم ) الشطر الأعظم منها وُلد في الجزائر ، ولا يعرف فرنسة : وثمة كثير منهم وُلدوا من عائلات فلاحين أو عمّال فرنسيين ، مُنحوا مخصصات الاستيطان الاستعماري ، من مال وارض ومعدات ؛

وهناك غيرهم ينحدرون من شغيلة إسبانيين ( ٨٠ ٪ من سكان  
وهرانية ) أو من ايطاليين ( ٢٠ ٪ من سكان منطقة قسطنطينه ) ،  
ولقد حصلوا على الجنسية بموجب القانون ، منذ عام ١٨٨٨ ؛ وثمة  
غيرهم ينتسبون الى موظفين أو رجال أعمال اجتذبهم تطوّر  
الاقتصاد الاستعماري ونموّه . والواقع أنّ حوالي ١٥ ٪ من  
السكان غير المسلمين هم في الحقيقة من سكان البلاد الاصليين اليهود  
حصلوا على الجنسية الجزائرية بعد عام ١٨٧١ ، وانصهروا في مجموع  
السكان ، الى حدّ ما ؛ والأوروبيون المولدون خارج الجزائر  
يشتركون مع اسلافهم من المستوطنين الاوروبيين ، من حيث  
الأصل ، وسرعان ما ينصهرون معهم .

وكذلك فهذه المجموعة من السكان الأوروبيين تشكل سكاناً  
ذوي طابع فريد تماماً ، وهم متعلقون ومرتبطين بالجزائر  
وبالأرض الجزائرية ، بعد ان اعتادوا على العيش الى جوار المسلمين ،  
حتى رغم وجود روح عنصرية ، تغذيها اوهام تشريعية وصحافة  
مأجورة استعمارية معينة ، وهي روح تحاول التفريق بين السكان  
إن الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي ، مع انهم ينتسبون  
بصورة عامة ، الى فرنسة ، فإنهم يعتبرون انفسهم جزائريين .  
والمستعمرون يعلمون هذا حق العلم ، ولذلك فهم يحاولون ان  
يقيموا ، ضد « فرنسي فرنسة » ، الجزائريين الأوروبيي الأصل ،  
عندما تتخذ الحكومات الفرنسية ذات النزعة الديموقراطية ، تدابير  
تقدمية . وثمة تناوب بين الشانتاج الداعي الى الانفصال - لمصلحة  
المستعمرين - ، والاحتجاجات القائمة على وطنية فرنسية مزعومة ،



اليوم وكذلك في الماضي .

ومن جهة أخرى ، فإن جهود الدولة الاستعمارية ، لتعيق جذور هذه المجموعة من السكان وإحلالهم في اراضٍ جديدة ، على حساب مالكيها القدماء ، ومحاولتها لكي تجعل من هؤلاء السكان الأوروبيي الأصل كتلة متضامنة مع مستغلي النظام الاستعماري ومستثمريه ، ولتشجيع سيطرة هؤلاء على الاقتصاد ، ومحاولتها في الوقت نفسه ، ولكن عبثاً ، القضاء على المقاومة الوطنية المتعاضمة ، هذا كله قد افضى الى إنشاء مجتمع مقلقل ، غير مستقر ، عرفناه في صفحات سابقة ، كما أدى الى تشييد صرح سياسي وإداري يشكل بدوره جهاز دولة استعماري بالفعل . إن الاستعمار - بجرمانه المسلمين من الحقوق السياسية الممنوحة فعلاً للأوروبيين وحدهم ، وبتطبيقه أنظمة استثنائية ( وخصوصاً الغرامات والعقوبات الجماعية ) وبوضعه الدين الإسلامي وشعائر العبادة المختصة به تحت وصاية لادارة الاستعمارية ، وبسياسة تعليمية تهدف الى تهديم الثقافة الوطنية للجزائر ، وإبعاد اللغة العربية ، التي اعتبرت لغة اجنبية حتى عام ١٩٤٧ ، رغم أن جميع سكان البلاد يتكلمونها ، وبتأمين التعليم بالفرنسية للأوروبيين وحدهم تقريباً - هذا كله قد خلق على الرغم من السلطات الاستعمارية ، علاقات جديدة فريدة الطابع ، وأصيلة ، بين الجزائريين المسلمين ، وغير المسلمين ، وهي علاقات ساهمت في منح الأمة الجزائرية (١) معالم شخصيتها ، ولا نستطيع منذ الآن

(١) الواقع أن هذا التعبير : « الأمة الجزائرية » هو تعبير غير دقيق ، كما أنه وحيد الجانب . راجع كتاب « الجزائر تحت الاستعمار » . ص ٢٤ - حاشية -  
( العرب )

التنبؤ بالشكل الذي يمكن أن يتخذه الاتحاد الضروي بين مختلف  
عناصر السكان. ولكن بما له مغزاه كون عدد كبير من الجزائريين  
الاوروبيي الأصل قد أصبحوا مؤيدين للنضال الذي يخوضه الشعب  
الجزائري في سبيل حرية بلاده .

## الادارة الجزائرية



ان وجود « حكومة عامة » في الجزائر ، تحت تصرفها ميزانية خاصة ، وتمتع بجميع الصلاحيات التقليدية للدولة ، باستثناء العلاقات الدبلوماسية والجيش ، قد كرّس منذ إنشاء هذه الحكومة العامة ، تعاظم الاختلافات والفروق بين الجزائر وفرنسة . إن الرقابة الوحيدة التي فرضت على مصالح « الحكومة العامة » . قد كانت ، في البدء ، بواسطة « المفوضيات المالية » منذ عام ١٨٩٥ . ولقد كانت هذه المفوضيات تمثل ، من الناحية الجوهرية ، أوصاط المستعمرين ، بمعدل ٢/٣ ، والوجهاء والأعيان من سكان البلاد الأصليين من كبار العائلات العاملة في خدمة الإدارة . وكانت الادارة تحفظهم في مراتبهم ، هذا إذا لم تخلقهم هذه المراتب نفسها ، وهم مدينون لها بمراكز اجتماعية تحملهم على معارضة كل تقدم وكل اعتناق لمواطنيهم . إن الملاكات الادارية الموروثة جزئياً عن الادارة التركية ، والمؤلفة من « أغوات » وقواد ، قد وضعت في بادئ الأمر تحت

قيادة الادارة العسكرية، ولم تنتزع منها إلا بقدر ما أصبح ممكناً وضعها تحت وصاية السلطات .

وعلى هذا النحو انتقلت أراضي الياك التركية الثلاثة ، شيئاً فشيئاً ، الى ظلّ السيطرة الادارية للمحافظين ، في حين بقيت اراضي الجنوب - بكاملها حتى عام ١٩٤٧ ، وجزئياً حتى اليوم - تحت إدارة الجيش الفرنسي .

إن إدارة البلديات ، في داخل المقاطعات ، ليست مماثلة ابداً لما نعرفه في فرنسا . إن المديريات البلدية التي تمارس وظائفها فعلاً ، وهي مقصورة على المناطق التي كان ثمة فيها سابقاً كثافة من السكان الأوروبيين ، تتركّس سيطرة هؤلاء ، الذين تمتعوا بالأغلبية ، في المجالس البلدية على رغم كونهم دائماً أقلية ، وهم ما يزالون حتى اليوم يتمتعون بأغلبية الـ ٣/٥ .

والمديريات البلدية المختلطة ما تزال تشتمل حتى اليوم على أكثر من ثلثي السكان الأصليين وتضمّ كل واحدة منها أراضي شاسعة تساوي مساحة قضاء فرنسي . وهي تخلو تماماً تقريباً من السكان الاوروبيين .

وهذه المديريات يتصرف بشؤونها إداريون يوظفون بالتعيين ، ويساعدهم عدد مماثل من المستشارين البلديين الذين ينتخبهم عدد ضئيل من الاوروبيين والقواد المعيّنين تعييناً ، وهم 'يشكّلون' بجملتهم ، « اللجنة البلدية » .

وعلى نطاق المحافظة ، 'شكّلت' المجالس العامة بحيث تمنح دائماً الأثرية للجماعة الاوروية ، حيث يسيطر نفوذ المستعمرين ،



وحتى ولو لم يكن ذلك إلا بواسطة التوزيع الجغرافي للدوائر -  
وذلك بنسبة اكثرية الثلثين حتى عام ١٩٥٥ .

ولقد كانت الميزانية الجزائرية "تغذّي دائماً بموارد خاصة، تبعاً  
لنظام ضريبي مختلف عن النظام الفرنسي ، وفي جميع الظروف  
تقريباً ، ظلت تلك الميزانية تعاني العجز ، وذلك بسبب طريقة  
تحصيل الضرائب . فقد كانت ميل ، منذ البدء ، الى اقتطاع  
موارد الميزانية من سكان البلاد الأصليين وحدهم ، وكان المستعمرون  
معفيين من جميع أنواع الضرائب ، مهما كانت ثرواتهم .

واستمر ذلك حتى بداية القرن العشرين . وكان الشطر الرئيسي  
من الميزانية وارداً من مداخيل « املاك الدولة » ، التي شكلتها  
الدولة باستملاكها عن غير حق نصف الاراضي الجزائرية ، وكذلك  
هو ناتج عن الضرائب المفروضة على السكان العرب ، وعن الضرائب  
المفروضة على مواد الاستهلاك وعن المواد غير العادية (ضرائب الحرب  
المفروضة على بعض القبائل) وهي تساوي نصف الميزانية العادية .

وبعد إنشاء المفوضيات المالية ( عام ١٨٩٥ ) لم يكف  
المستعمرون عن توجيه نظام الضرائب في الجزائر بحيث يتخلصون  
هم أنفسهم على قدر الامكان من عبء الضرائب . ولهذا السبب  
كانت الضرائب على الاستهلاك ، وهي التي يعانيها الفقراء ، اكثر  
من غيرهم ، كانت تمثل عام ١٩٥١ ، ثلثي المقبوضات ، في حين ان  
الضرائب على الدخل كانت تبلغ ١٨ ٪ من تلك المقبوضات ،  
والضرائب على الثروات تبلغ ٧ ٪ منها فقط . ولم تكن الضريبة

المفروضة على الارباح الزراعية تمثل عام ١٩٥٠ سوى رقم مساوٍ  
للضريبة المفروضة على الرواتب والأجور !  
وليس مدهشاً ، في هذه الظروف ، ان الميزانية الجزائرية ،  
وهي دائماً غير كافية ، قد كانت تتطلب دوماً معونة من فرنسا ،  
وكان ذلك في البداية في شكل قروض من توظيف رؤوس  
الاموال !

وهكذا ألقى المستعمرون في الجزائر ، على السكان الوطنيين ،  
العبء المالي المترتب على « العمل » الذي ينسبون الى أنفسهم فضل  
القيام به ؛ لقد ألقوا هذا العبء على السكان الوطنيين في البداية ،  
ثم ألقوه ، عندما أصاب الفقر هؤلاء السكان ، على المكلفين  
الفرنسيين ، الذين هم ضحية للاستعمار الرأسمالي والاستثمار ، شأنهم  
في ذلك شأن جماهير الشعب العربي في الجزائر ، وسوف تلاقي  
الـ ٢٠٠ مليار فرنك التي يريد السيد غي موليه إرسالها الى الجزائر  
تبعاً لتوصيات تقرير ماسبيتول Maspétiol أقول : إن هذه  
المليارات سوف تلاقي المصير نفسه ، وسوف يستفيد منها  
المستعمرون الكبار ، وحسب. إن كبار المستعمرين وهم  
المسيطرون على جهاز الدولة الجزائرية ونظامها ، قد أحبطوا في  
جميع الظروف مطامح الفئة « المستنيرة » من الرأي العام ، وهي  
الفئة المطالبة بالاندماج في الجزائر ، وكذلك فقد أحبطوا  
مشروعات الإصلاح التي وضعتها الحكومات الديمقراطية الفرنسية.  
وخلال زمن طويل ، كان سلاحهم الرئيسي هو « القانون  
الخاص بسكان البلاد الاصلين » : وكان هذا القانون يرهق تسعة

اعشار السكان الجزائريين بعدد معين من المحظورات ، تُفَرَّض فقط على السكان الوطنيين ، وكانت تمنعهم ليس فقط من التعبير عن آمالهم ومطالبهم الوطنية ، وإنما ايضاً تمنعهم من التعبير عن أضال المطالب . وهكذا ، فذريعة المحافظة على « الوجود الفرنسي » كانت تسمح لأولئك المكلفين بتطبيق هذه التدابير الاستثنائية ، بمنع كل تنظيم سياسي أو نقابي أو ثقافي .

## الحركة القومية الجزائرية



لقد اقتضت مطامح الجزائريين وآمالهم الوطنية ، خلال زمن طويل ، على محاولة إلغاء مختلف التداير الاستثنائية التي كانوا يعانونها : فكانوا يطالبون بالمساواة القضائية ، وبإلغاء « قانون السكان الأصليين » ، كما كانوا يطالبون بحقهم في الوصول الى « الهيئات الانتخابية » ، متساوين بذلك مع مواطنيهم الأوروبيين ، كانت هذه المطالب تشكل أهدافاً لحركة « اندماج بفرنسة » . إن دعم القوى الديمقراطية الفرنسية للشعب الجزائري لم يسمح إلا بإصلاحات جزئية ، ظلت غير مطبقة وغير منقذة ، وذلك بسبب سيطرة المستعمرين ، وهم القوة القانونية الوحيدة التي لها وزن بالنسبة الى الحكومة العامة .

وعلى هذا النحو أنفق عام ١٩٣٦ مشروع « فيوليت » Violette ، الذي كان من شأنه أن يسمح بدخول عدد معين من فئات المسلمين ، قليلاً ، قليلاً ، إلى « الهيئة الانتخابية » ، على قدم المساواة مع الأوروبيين . وفي عام ١٩٤٥ ، لم يكن من شأن



التدابير التي اتخذتها « الحكومة المؤقتة للتحرير » هذه التدابير التي تدخل بعض الفئات الإسلامية الحاصلة على امتيازات خاصة ، إلى

الهيئة الأوروبية الانتخابية ، وتشكل لتسعة أعشارهم ( $\frac{9}{10}$  منهم)

هيئة انتخابية ثانية ، ليس بوسعها أن تنتخب سوى عدد من النواب مساوٍ لعدد النواب الذي يستطيع الأوروبيون أن ينتخبوه - رغم الاختلاف العظيم في عدد الفئتين (يعني بنسبة نائب : واحد لعدد من الناخبين أكثر من الناخبين الأوروبيين بخمسة أضعاف ) هذه التدابير لم تستطع إرضاء السكان الوطنيين الجزائريين المسلمين ، أصحاب البلاد الأصليين ، بعد أن اقتصر الأمر على منحهم فقط حقاً بتمثيل انتخابي كاريكاتوري ، يبقون بموجبه أقلية ، من الناحية التشريعية والقانونية ، وهذا على حد سواء على النطاق البلدي والإقليمي ، والجمعية الوطنية الفرنسية .

في عام ١٩٣٥ ، لم يبلغ « قانون السكان الأصليين » إلا لتحل محله تدابير استثنائية أخرى ، هي مرسوم رينيه Régnier . لقد قضى « نظام الجزائر » الصادر عام ١٩٤٧ ، من بين عدد معين من التدابير التي تلي جزئياً مطالب الحركة القومية الجزائرية ، قضى هذا النظام بإقامة جمعية جزائرية إلى جانب « الحكومة العامة » لها فقط صفة استشارية و « متوازنة » أو « متجانسة » paritaire يعني تمثل بواسطة العدد نفسه من النواب ، هيئة انتخابية أولى قوامها ٥٠٠٠٠ ناخب ، وهيئة انتخابية ثانية تعد مليوني ناخب فقط ، نظراً لأن حق الانتخاب لم يمنح للنساء المسلمات .

إن أول مهمة لهذه الجمعية، التي يسيطر عليها كبار المستعمرين، كانت إقامة العراقل في وجه « نظام الجزائر » الذي يكرّس وجود تلك الجمعية، والذي كانت مكلفة بتطبيقه . وهكذا وعى الشطر الأكبر من الجزائريين الاستحالة المفروضة عليهم، استحالة الوصول إلى الحقوق نفسها التي يحصل عليها مجموع المواطنين الفرنسيين، ففي جميع طبقات المجتمع الإسلامي قد تكوّن تيار من الطموح والنزوع إلى الاستقلال . ولقد تجاوب مع الحركة التي نشأت عام ١٩٢٦، في أوساط الشغيلة المهاجرين إلى فرنسة، والمسماة « نجمة شمالي افريقيا »، حوّل مصالي الحاج، تجاوب مع هذه الحركة الانطلاق الثقافي الذي أذكته « رابطة العلماء » والمؤتمر الإسلامي للشيخ « ابن باديس » عام ١٩٣٦، وهو مؤتمر دعمته وأيدته المنظمات الديمقراطية الفرنسية . وبعد أن ساهمت هذه المنظمات في انتصار « الجبهة الشعبية » عام ١٩٣٦، عادت فعانت الاضطهاد والقمع من حكومة فيشي : وهكذا ظل مصالي الحاج معتقلاً طوال مدة الحرب العالمية الثانية، بعد أن « حلّ » الحزب الشعبي الجزائري، عام ١٩٣٩، وهو الحزب الذي أنشأه مصالي الحاج بعد حلّ « نجمة شمالي افريقيا » .

إن فروحات عباس، وهو ممثل للبورجوازية الوطنية وقد دافع زمناً طويلاً عن فكرة الاندماج مع فرنسا، قد اندفع أخيراً مع التيار القومي الجبار الذي انطلق بخاصة أعقب تحرير فرنسة، وأنشأ حركة قومية تطالب بالإصلاح، وهي « الاتحاد

الديمقراطي للبيان الجزائري » ، في حين أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي ناضل بلا انقطاع دفاعاً عن مطالب الطبقة العاملة الجزائرية ، وخصوصاً داخل الجبهة الشعبية ، وإلى جانب الشيخ ابن باديس ، كان هو الحزب الوحيد الذي يجمع في الوقت نفسه الأوروبيين والمسلمين ، لتأسيس جمهورية جزائرية حرة مستقلة ، ترتبط بفرنسة على أساس من الحرية وحق تقرير المصير .

إن مجموع الحركة القومية الجزائرية لم يتمكن من أن يعبر بحرية بواسطة الوسائل المشروعة ، وسائل الكلام والخطابة ، والصحافة والنشرات الانتخابية ، لم تستطع أن تعبر بحرية عن مطالبها الحقيقية : فالتظاهرات التي تعبر عن إرادتها في أن ترى تحقيق الوعود التي حصلت عليها خلال الحرب كانت مناسبة ، يوم إعلان الهدنة في ٥ ايار ١٩٤٥ ، لقيام أعمال قمع ومذابح بلغت ضحاياها من الجزائريين الوطنيين ٤٠ ألفاً ، وأدّت الى سجن عدد كبير من قادة « الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » ، وحل « حركة النضال في سبيل الحريات الديمقراطية » التي أنشئت بدلاً عن « الحزب الشعبي الجزائري » . ولقد اعتبرت هذه الحركات كلها غير مشروعة .

ولست فقط قاعدة الثلثين التي ظلت معمولاً بها لانتخاب المجالس البلدية والمجالس العامة ، وقاعدة « التوازن » *parité* لانتخاب النواب والمندوبين للجمعية الجزائرية ، أقول ليست هاتان القاعدتان فقط هما اللتان كانتا تحظران على الجزائريين المسلمين أن يأملوا بالحصول على الأغلبية في بلادهم بنسبة ٩ الى عشرة ،

بل إن أعمال العنف الحكومية ، والارهاب ، والتزوير الانتخابي وأعمال الضغط التي استخدمتها « الادارة الجزائرية » للتحكم بمرشحي الهيئة الانتخابية الثانية ، قد بددت الوهم الذي كان يراود البعض في الوصول الى تمثيل برلماني يمكن يكون تعبيراً عن المطامح الوطنية للجزائريين .

إن كل موقف قانوني يقفه السكان ويهدف الى قلب الاوضاع المعقدة التي لا امل فيها بإصلاح أو تقدم ، بل وحتى للمطالبة بتطبيق بعض بنود « قانون عام ١٩٤٦ . » ، وهي بنود تعتبرها جبراً على ورق الجمعية الجزائرية المنبثقة عن انتخابات كهذه ... إن كل موقف من هذه المواقف عرض اصحابه لملاحظات بموجب المادة ٨٠ من قانون الجزاء ، خلافاً لمقدمة الدستور الفرنسي ، كما تعرضت الصحف الجزائرية لمصادر عديدة ، كما حدث ذلك لصحيفة « الجزائر الحرة » و « الحرية » و « الجزائر الجمهورية » . ومن المفهوم تماماً ، والحالة هذه ، ان عدداً كبيراً من المناضلين في الحركة القومية الجزائرية لم يعودوا يرون من مخرج من هذا الوضع إلا بالنضال المسلح .

وينبغي أن ننظر إلى المشكلة الجزائرية الحاضرة ، في ضوء الظروف التي خلقت على هذا النحو .



## خاتمة



إن النضال المسلح الذي نشب منذ أوّل تشرين الثاني عام ١٩٥٤ قد شكّل رد فعل ضد إخفاق المحاولات الاصلاحية ، الذي استثار بدوره انقساماً في داخل « حركة النضال في سبيل الحريات الديمقراطية » .

ولقد أكّدت « جبهة التحرير الوطني » في بيانات نشرتها الصحف ، أنها توجه نضالها « فقط ضد النظام الاستعماري ، وهو العدو الأوحّد المتصلّب الأعمى ، الذي رفض في جميع الأحوال والظروف منح أدنى حرية عن طريق النضال السلمي » . وتعرض « الجبهة » استعدادها للمفاوضة على الأسس التالية :

الاعتراف بالسيادة الجزائرية ، وخلق جوٍّ من الثقة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع القيود والتدابير الاستثنائية ؛ ومن الناحية المقابلة ، تحترم الجبهة المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بصورة شريفة مشروعة ، وكذلك تتعهد بحماية الأشخاص الاوروبيين ، وهذا كله تصريف للعلاقات بين فرنسا

والجزائر على اساس المساواة والاحترام المتبادلين .

على هذه العروض ، ردّت الحكومات الفرنسية المتعاقبة باللجوء الى الأعمال العسكرية والوسائل الحربية والبوليسية المتزايدة دون انقطاع ، وهي كلها لم تؤدّ ، ولا يمكن أن تؤدّي إلا الى توسّع الحركة الثورية وانتشارها في الجزائر بكاملها ، وللاستجابة لشعور القلق الذي استثاره تطوّر الأحوال نحو حربٍ حقيقية ، زعمت هذه الحكومات نفسها ، للرأي العام الفرنسي الذي يحسّ بقلق بالغ ازاء هذه الأوضاع ، بأنها جاءت بحل « سلمي » للمشكلة الجزائرية وذلك بسلسلة من مشروعات « الاصلاح » : مشروع ميتران ، مشروع فوستيل ، واليوم مشروع لاكومت .

ففي الحقل الاداري ، لجأت الحكومة الفرنسية في بادئ الامر ، « ومن اجل تقريب المحكومين من الحكومة .. » ، لجأت الحكومة الى مضاعفة المحافظات والأقضية : وكانت النتيجة الوحيدة لهذا العمل هي زيادة اعباء الميزانية ، وفي الوقت نفسه زيادة اجهزة القمع الحكومية . إن المشروع الحالي لانشاء فروع إدارية خاصة ( S . A . S ) ليس سوى تديرو ملائم لزمان الحرب ، وهو مشروع ينشئ سلطات احتلال فعلية ، والغاء المجالس الادارية المختلطة ، وإحلال مجالس مطلقة الصلاحية من الطراز الحالي ، من شأنه ، حتى رغم انشاء نظام « التجانس » و « التوازن » في قلب المجالس المحلية ، ان يضع هذه المجالس تحت رحمة اقلية ضئيلة ، يجعلها في حالة تبعية للسلطات الادارية الواقعة تحت سيطرة

المستعمرين . إن هذا « التوازن » بين الأقلية والأغلبية ليس هو الذي يأتي بحل للمشكلة ، في اللحظة التي يستقبل فيها المندوبون المسلمون ، حتى أولئك الذين عينتهم الإدارة في مراكزهم ، ويمتنعون عن التعاون مع السلطات المستعمرة . وليس الوعد بإنشاء هيئة انتخابية موحدة هو الذي يستطيع إعادة الثقة ، في اللحظة التي حلت فيها الجمعية الجزائرية ، لفقدان المندوبين ، وحين لا يمكن إجراء أي انتخاب ...

وعلى الصعيد الاقتصادي ، فالاصلاح المنوي تحقيقه بتحويل نظام الخماسة الى نظام للمؤاكلة ( Métayage ) لن يمس مطلقاً كبار المستعمرين الاوروبيين من مالكي الأراضي الشاسعة . فلن يكون ذلك الاصلاح المزعوم سوي توزيع مجدد للثروات بين الفلاحين المسلمين . ولا يقوم توحيد نظام القرض الزراعي إلا بوضع الفلاحين المسلمين ، دون أية ضمانات كافية ، في جمعيات يسيطر عليها كبار الملاكين . إن نزع ملكية أربعة ملكية كبيرة ، وإعادة توزيع الاراضي الصالحة للري ، وغير المستثمرة ، على الفلاحين المسلمين ، سوف يكون ولا شك تدييراً إيجابياً ، وإن كان جزئياً ، ولكن ليس بالامكان تطبيقه في الظروف الحالية .

غير ان الحكومة الفرنسية تريد من الجهود العسكرية ، وتستدعي الاحتياطي ، وتطلق في الجزائر نصف مليون جندي فرنسي في حرب خاسرة ، من اكبر حروب التاريخ حقاً وفضاعة . إن « تهدة » من هذا النوع لا يمكن ان تؤدي إلا الى تفاقم جديد للنزاع ، والى عدم تطبيق الاصلاحات الجزئية نفسها التي

تدّعي أنها تقسح لها المجال . وإن استمرار هذه الحرب وامتدادها لا يمكن إلا أن يكون ضاراً بالأوروبيين من سكان الجزائر وبالعلاقات المقبلة بين فرنسا والجزائر. إن إيقاف الأعمال الحربية العدوانية في الجزائر العربية وإجراء المفاوضات وفتح بابها على الفور، هي - إذن - تدابير ضرورية ولا غنى عنها، وذلك لمصلحة فرنسا ومصلحة الجزائر، على حد سواء .

- انتهى -





الكتاب القادم

# القناة لمصر

ميشال سليمان

منشورات مكتبة المعارف في بيروت

## مختارات من الشعراء الأعلام

ق ل

- ١- شاعر النبي حسان بن ثابت الانصاري عبد الله انيس الطباع ١٥٠
- ٢- الخطيئة شاعر من عبقر » » » ١٥٠
- ٣- خمسة شعراء جاهليين » » » ٢٠٠

## مختارات من تاريخ العرب والاسلام

- ١ - الهوى والشباب في عهد الرشيد عمر ابو النصر ٢٢٥
- ٢ - الحوارج في الاسلام عمر ابو النصر ١٥٠

تطلب من

**مكتبة المعارف**

شارع المعروض - نهاية الغندور  
طابعت اول

ص.ب. ١٧٦١ - هاتف: ٢٨٨٠١  
بيروت

مكتبة المعارف في بيروت

تقدم

## السلسلة الجنسية المصورة

- ١ - هذا الجسد في خطر قضايا الدكتور استاس تشامر ١٠٠
- ٢ - هذا الحب واثره في العلاقات الجنسية الموفقة » » ١٠٠
- ٣ - العروس في مخدع الحب الدكتور جورج كورسال ١٠٠
- ٤ - العريس في مخدع الحب » » » ١٠٠

## صدر حديثاً

احداث الرسائل العصرية

مطول في انشاء المكاتب

احداث كتاب في كتابة الرسائل

يحتوي على الكثير من نماذج المكاتبات في شتى المواضيع

الثن ١٥٠ ق.ل



## مكتبة المعارف في بيروت

### تقدم

## أحدث سلسلة كشفية

- ١ - المراحل الأولى في الكشفية الدرجة المبتدئ - تعاليم دولية  
علي خليفة الزائدي ٧٥
- ٢ - » » » » » للكشاف المسلم » » ٧٥
- ٣ - » » » » » الدرجة الثانية » » ١٠٠
- ٤ - نظام الطلائع رولان فيليب ٥٠
- ٥ - كيف تدير الطليعة جان لويس ١٠٠
- ٦ - دليل القائد يادن باول ١٢٥
- ٧ - كيف تدير فرقة علي خليفة الزائدي ١٠٠
- ٨ - ألعاب الكشفية يادن باول ١٠٠
- ٩ - الأوسمة الكشفية علي خليفة الزائدي ٥٠
- ١٠ - الأناشيد والصيحات الكشفية » » ١٥٠

### صدر حديثاً

اصول فن الطهي	التمن	٥٠ ق.ل
صناعة الحلوى	»	٥٠ ق.ل

## كتب مختلفة

ق.ل		
٣٠٠	و ج . انيفر	١ - عقلك مفتاح الفرص
١٠٠	مارتن دودج	اعرف مذهبك
٢٥٠	الدكتور محمد فتحي	ألوان من الغيرة
١٧٥	مكسيم جوركي	جامعاتي
١٠٠	ترجمة الدكتور عمر فروخ	الثقافة العربية
١٥٠	عبد الرحمن الخميسي	رياح النيران
١٠٠	للغنان مصطفى فروخ	قصة انسان من لبنان
١٢٥	هنري شايبو	الحياة والاتحاد السوفياتي بعد ستالين
١٠٠	اميل خليل بيدس	فقهة الباطل
١٢٥	» » »	حلو ومر
١٠٠	ترجمة عمر ابو النصر	مدرسة الغرام
١٠٠	» » »	اميركي في البلاد العربية
١٢٥	وفيق العلايلي	نساء اليوم
١٢٥	» »	بنات اليوم
١٢٥	» »	شباب اليوم
١٠٠	اسكندر رياشي	اهل الغرام الجزء الاول
١٠٠	» »	الجزء الثاني
		صدر حديثاً
١٠٠	مختار نعماني	نار ورماد







